

سَلْطَنَةُ عُثْمَانِ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالشَّافَةِ

الْإِذْنُ الْمَمْلُوكُ

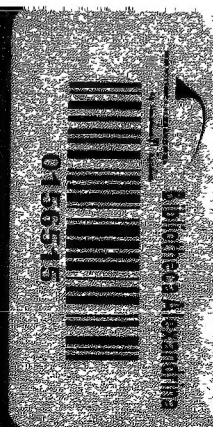
مِنْ رَأْسِكَ إِلَى رَأْسِكَ

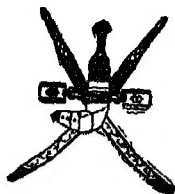
مُتَمَلِّكٌ بِالسُّلْطَانِ

بِإِذْنِ سُلْطَانِ الْعُثْمَانِيَّةِ

مِنْ رَأْسِكَ إِلَى رَأْسِكَ

مِنْ رَأْسِكَ إِلَى رَأْسِكَ





سَلْطَنَةُ عُومَانِ
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

الجماع المفيد

من أحكام أبي سعيد

تأليف الشيخ العلامة
أبو سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكندي

الجزء الخامس

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— ٥ —

باب

في نفقة الأولاد والعبيد

وسألته عن الحاكم إذا فرض للصبيّة على والدها فريضة من نفقة
أو كسوة ، وأقرّ للصبيّة مع أمها ، وطلبت الأم لابنتها كسوة ، وعلى
الصبيّة قميص وادعت الأم أن القميص الذي على الصبيّة لها ،
وادعى الأب أنها له لمن تكون ؟

قال : معى أنها تكون للصبيّة في الحكم •

قلت له : فان طلب الوالد أخذها ويحضرها ما فرض عليه من
الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معى أن ليس له ذلك •

قلت له : فان طلب أن يجعلها من الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه على قول من يقول : ان كسوتها من مالها الا ما
نقص ، وكانت القميص كسوة مثلها ، كان معى أنه يحسب من كسوتها ،
ويؤخذ بما بقى •

قلت له : فان ادعت والدّة الصبيّة أن كسوتها التي قبضتها من
والدها ضاعت ، هل يكون القول قولها ، وعليه أن يحضر ابنته كسوة
أخرى قبل انقضاء السنة ؟

قال : معى أنها اذا قبضتها على غير شرط فيعجبني أن تكون أمينة فيها ، وكان القول قولها في ذلك مع يمينها ، وعليه أن يحضر ابنته كسوة أخرى *

قلت له : فان قبضت من الوالد الكسوة بضمان ، وصح تلفها ، هل عليه أن يحضر الصبية - نسخة الوالدة - كسوة أخرى ؟

قال : معى أن على الوالد للصبية كسوتها ، ويكون على الأم ما ضمنت به للوالد *

قلت له : ولو صح التلف ؟

قال : هكذا عندي ، لأن الضمان قد تعلق عليها بسبب قبولها للوالد *

قلت له : فهل يفرض الحاكم للصبى في الكسوة على والده الكمة عن البرد وقت الحاجة منه الى ذلك ؟

قال : معى أن الحاكم اذا رأى ذلك في موضع الفريضة أصلح للصبى ، وهو محتاج اليه لا غناية له عنه ، كان ذلك عندي له اذا أبصر ذلك *

قلت له : فما يكون هذا الكم وما جنسه في الفريضة ؟

قال : معى أنه يكون كسوة مثل الصبى في غنى والده وفقره وحالته التي تكون منها وقت الفريضة *

قلت له : وإذا فرض الحاكم للصبي على والده فريضة وأقره مع أمه ، واتفقت الأم والأب أن يأخذ: بعضهما من بعض شيئا غير مكتوب للصبي ، هل لهما ذلك أم ذلك حق للصبي ، ولا يجوز للأم أن تأخذ غير ما هو مفروض له مع الحاكم ؟

قال : إذا استحققت الأم كان ذلك عندي لهما ، وأما قبل أن تستحقه الأم بناجرائه على الصبي فهو مال للصبي عندي ، فإن اتفق والد الصبي وأمّه على ما لا ضرر فيه على الصبي في ماله يعجني أن يجوز ذلك لهما •

قلت له : فإن كان ذلك نقصان عما كتب للصبي من قبل أن تستحقه الأم بذلك ، غير أن الصبي لا ضرر عليه في تربيته من أجل ذلك ، هل لهما ذلك ؟

قال : معنى أن لهما ذلك ، وكذلك لو أن الأم اتفقت هي والأب على تربيته بلا أن تطلب شيئا كان لهما ذلك ، إذا لم يكن ضرر على الصبي •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في الصبية أن تكون عند أمها ، وأن النظر يوجب عند والدها أصلح لها خیرت أن تكون عند أمها ، أو حيث كان أصلح لها إذا كانت قعودها عند أمها يخاف عليها ، ممن يكون عند أمها من زوج أو غيره ، ولم يؤمنوا عليها خیرت أن تكون عند أبيها أو حيث تكون أصلح لها في نظر المسلمين ، وكذلك إن كانت بالغاً ، وينسب من أمها الفساد في أخذها لها أجبرت أن تكون عند أبيها أو حيث

يؤمن عليها من أرحامها أو حيث أوجب النظر من المسلمين ، ولا تتركه
وزايتها ويشد عليها ، ويستعان عليها في ذلك لتكون عند والدها أو أحد
من أرحامها ممن يؤمن عليها •

✽ مسألة :

وسألته عن الحاكم إذا وصلت اليه امرأة ومعهما ولد ادعت أنه ولد
فلان رجل معروف ، وأنه مات وخلف مالا ، وطلبت الرباية أو الفريضة
لولدها في مال الولد ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أن الحاكم يدعواها بالبينة على صحة ما تدعى ، فإذا
صح ذلك أنفذ الحاكم الحكم في ذلك وفرض لها الرباية والفريضة في مال
هذا الولد على ما يوجبها العدل •

قلت له : فإن كان الحاكم يعلم صحة ما تطلب هذه المرأة ، هل
للحاكم أن يفرض لهذا اليتيم أو يكتب لهذه المرأة الرباية في مال هذا
من غير أن يدعواها بالبينة على ما تدعى ؟

قال : معنى إذا ثبت أن الحاكم لا يحكم بعلمه ، لم يكن أن يكتب
لهذه المرأة الرباية ولا الفريضة في مال هذا الولد اليتيم ، إلا أن تصح
البينة بما ادعت هذه المرأة •

قلت له : فإن شهدت بينة غير عادلة هل يجوز للحاكم أن يحكم
بشهادتهم مع علمه ؟

٩

قال : معنى أن ليس للحاكم أن يحكم بهذه الشهادة إلا أن تكون عادلة .

قلت له : فان كانت هذه المرأة من بلد غير البلد الذى فيه الحاكم ، وأحكام هذا الحاكم لا تنفذ إلا في بلده ، ولا تنفذ في البلد الذى فيه هذه المرأة التى تطلب فيه الفريضة لولدها أو الرباية ، وصح ما ادعت بالبينة العادلة مع الحاكم ، هل للحاكم أن ينفذ ما طلبت اذا صح معه ؟

قال : معنى اذا صح معه الحق والعدل أنفذه كان في البلد الذى هو فيه أو غيره اذا قدر على ذلك ، ورفع اليه ذلك .

قلت له : فان هذا الحاكم فرض هذه الفريضة في مال هذا اليتيم على هذه الصفة ، فلما اجتمعت لها الفريضة في مال هذا اليتيم ، وطلبت الانصاف ، هل على الحاكم أن يوصلها الى ما ثبت لها في مال هذا اليتيم ؟

قال : معنى أن على الحاكم أن يوصل هذه المرأة الى ما ثبت لها عنده .

قلت له : فان لم ينفذ حكمه ، ولم يقدر على ايصالها الى ما قد ثبت لها ، هل على الحاكم في ذلك شيء ؟

قال : معنى أنه لا يلزم الحاكم الانفاذ إلا ما قدر عليه بالعدل .

قلت له : فاذا وصل الى الحاكم رجل من أهل هذه المرأة فطلب

— ١٠ —

أن يكتب لها الرباية في مال هذا اليتيم والفريضة وأصح مع الحاكم ما يدعى لهذه المرأة ، ولم يحضر هذه المرأة ولا اليتيم مع الحاكم ، هل على الحاكم أن يكتب لها ؟

قال : معنى أن ليس للحاكم أن يكتب ولا يفرض في مال اليتيم لهذه المرأة ، ألا أن يحضر ويطلب ، ويكون هذا الطالب وكيلها أو عن أمرها ، ويصح ذلك بالبينة العادلة ، فإذا صح أنه وكيلها وصح ما تدعيه من من اليتيم ، وماله وموت والده كان على الحاكم أن ينفذ ما صح من ذلك معه ، ويقوم هذا الوكيل مقام هذه المرأة على هذه الصفة .

✽ مسألة :

ونسئل : عن العبد إذا رضى من مولاه بأقل من نفقته التي يحكم بها الحاكم ، هل يجوز لمولاه ذلك ، ولعله يتقيه أن لا يطلب إليه أكثر من ذلك ، هل يشعه ذلك ما لم يكن في ذلك مضرة على العبد ، لأن العبد ونفقته له ؟

قال : معنى أنه إن لم تبين في ذلك مضرة على العبد كان له ذلك ، وإنما له ما يصلحه ويقبوم بأدائه ، فإن كان في ذلك مضرة لم يجز للمولى عنده يضره إلا أن يبلغ إلى شيء مما يصلحه من مكسبته ، لم يكن على السيد أكثر من ذلك .

قلت له : وكذلك الزوجة ؟

قال : أما الزوجة إذا كانت لا ترجع له ذلك إلا من تقية لم يعجبني ذلك ، إلا أن يبين أنه لا مضرة عليها في ذلك ، وأنه يجزيها ما رضيت به

جاز ذلك عندي ، لأنه ليس لها شيء متعلق في ذمته ، وإنما عليه صلاحها
بما يجزيها من ذلك ، أو تأخذها بالحكم فيكون لها ما يحكم به
الحاكم .

* مسألة :

وسئل عن رجل ادعى أنه سلم إلى أم ولده فريضة ولده التي فرضت
عليه للولد ، وأنكرت الوالدة أنها ما قبضت منه شيئاً فيلزمها يمين
في ذلك ؟

قال : معي أنه يلحقها اليمين في ذلك برأيتها متجيراً على المقطع
والعلم ، لأن هاهنا سبب تعلق لغيرها .

قلت له : فإن أمرها بالحكم أن تجزي عليه من عندها ، فإذا استحقها
على أبي ولدها أخذها له بذلك ، فإن ادعى التسلم لشيء من تلك
الفريضة إلى أم الصبي ، هل تحلف هي على القطع إذا أنكرت ؟

قال : هكذا عندي لأن الحق لها دون الصبي .

قلت له : فإن أمر الحاكم أن يجزيها على ولده ، فإدعى أنه سلم
إلى الوالدة شيئاً من الفريضة ليجزيها عليه ، وأنكرت هي ذلك ، هل
يلزمها اليمين بالقطع ؟

قال : معي أنها إذا لم تستحقها عليه ، أو يؤمر بأجرائها عليه ،
فمعنى أنها تحلف ما تعلم أنه بريء من هذه الفريضة ، ولا من شيء
منها التي تدعى أنه سلمها إليها .

قلت له : فان لم تؤمر هي أن يجريها على الولد ، ولا يؤمر هو أن يجريها على الولد ، وأنما فرض الحاكم الفريضة فأنبتها عنده ، فادعى أنه مسلم الى والدته الصبي من تلك الفريضة ، وأقرت هي بذلك ، هل يبرأ هو من الفريضة لاقرار أم الصبي أنها قد قبضتها ، أم لا يقبل ذلك منهما الا بالبينة أنهما قد أجرياهما أو أحدهما على الصبي ؟

قال : معنى اذا سلمها اليها لتجريها على الصبي ، أو لنسب ما هي مجعولة له ، وكانت مأمونة على أنها قد أجرتها عليه أو في أسبابه قبل قولها •

قلت له : فان أتلفتها في صلاح نفسها ، وقامت بالولد من عندها من غير أن يجعل لها الحاكم ذلك ، هل يسعها ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا سلمها ليجريها عليه فليس لها الا أن يكون قد استحقها ، ثم قال : ان أقر الحاكم الولد مع والدته بهذه الفريضة ، ولم يأمرها أن يجرى عليه من مالها ، وتقبض من فريضتها بمقدر ما أجرت عليه من مالها ، لأن ذلك هو المراد به ، لأن الولد انما أقر بتلك الفريضة مع والدته •

قلت له : فان أخذت عليه من فريضة شهرا ، فانقضى الشهر ، وبقي من الفريضة شيء ، هل لها تصلح به الصبي من غير كسوته ونفقته ، أو تشتري له فاكهة أو عطرا أو عليها أن ترد ما فضل فريضة كل شهر الى الوالد ؟

قال : معنى اذا سلم اليها من الفريضة التي جعل الصبي بها عندها

— ١٣ —

فهني لها وليس عليها رده ، وأما ان يسلمها اليها لتجربها عليه فمما فضل
ردته الى والد الصبي •

قلت له : فكيف يكون قولها في ذلك مقبولا ان قال : انه مسلم اليها
ليجرب تلك الفريضة ؟

قال : معنى أنه ما تقاررا عليه من ذلك فهو ما قال اذا صحت به البينة •

قلت له : فان ادعت هي أنه سلم اليها عن الفريضة ، وادعى هو
أنه سلم اليها لتجربها عليه من المدعى منهما ؟

قال : ان كانت قد استباحتها أو أمر عليها وسلم اليها كان القول
قولها عندي ، وان لم يكن كذلك وما يشبهه فالقول قوله حتى يضح ما تدعى •

✽ مسألة :

وسألته عن العبد المملوك اذا طلب الى سيده أن يعطيه نفقة ،
أو يعطيه شبعة طعاما هل عليه أن يعطيه ذلك ؟

قال : أما فيما يسعه فهو مخير عندي ، وأما في الحكم الناظر في
ذلك ، فان لم يكن فرض عليه الحاكم أخذه له بالنفقة •

✽ مسألة :

وسألته عن الصبي اذا كان لابسا الكسوة التي فرضها له الحاكم

— ١٤ —

على والده ، ثم بلغ الصبي وطلب الوالد أن يرد عليه الكسوة ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك في الذكران من أولاده ، وأما الاناث فإذا كانت كسوة مثلهن فعلى قول من يقول : أن مؤنتهن على الوالد فله الخيار ان شاء كساهن كسوة جديدة وان شاء تركها لهن حتى يحتجن الى غيرها ، وعلى قول من يقول ان مؤنتهن على أنفسهن اذا بلغن فهي مثل الذكران عندي •

قلت له : فإذا تزوجن وعليهن كسوة هي من عند والدهن ، وطلب أخذها هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كساهن بحكم الحاكم ، أو بشرط كالزوجة كان له ذلك ، وان كان بغير شرط فلا حكم حاكم ، فمعنى أنسه اذا كساهن من ذات نفسه عن طيبها ، فمعنى أنه يقع ذلك موقع العطية ، واذا أحرزت فلهن ما أعطين •

قلت له : وكذلك الذكران عندك اذا كان قد كساهم قبل البلوغ بلا شرط ، ولا حكم من حاكم ، فبلغوا وعليهم تلك الكسوة ، فأراد أخذها ، له ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك على قول من يقول : ان عطية الوالد لولده الصغير لا تثبت •

قلت له : فعلى قول من يقول : انها ثابتة اذا بلغ الصبي ، وهي عليه لم يكن للوالد أخذ ذلك ؟

— ٢٥ —

قال : معنى أنها للولد على هذا القول •

قلت له : فهل يسع الولد أن يلبس ما كساه الوالد في حال الصغر بحكم أو بغير حكم بشرط أو بغير شرط ، قبل أن يشاور والده في ذلك أم لا يحل له ذلك الا بالمشاورة ؟

قال : أما بغير حكم فقد مضى القول فيه في أمر العطية ، أما إذا كان بحكم فليس له أن يعترض على مال والده الا برأيه •

❁ مسألة :

وسئل عن رجل كتب عليه الحاكم فريضة لولده نفقة كل يوم شيئاً معروفاً وكل شهر ، فلما طلبت والدته الولد فريضة الصبح الوالد أنه سلم إلى الوالدة شيئاً عن الفريضة التي لولده ، وأنكرت الوالدة ذلك فدعاه الحاكم باليمين فأعجزها ، وطلب الوالد يمين الوالدة على ما ادعى أنه سلم إليها كيف تكون اليمين في ذلك ؟

قال : معنى أن الحاكم يحلفها بيمينا بالله ما تعلم أنه برىء من هذه الفريضة ، ولا من شيء منها بتسليمه هذا الذي يدعيه إليها وهو كذا وكذا كما يكون دعواه •

❁ مسألة :

وسألته عن نفقة المالك على مآليهم ونفقة الزوجة على زوجها ، والولد على والده ، ينفق عليهم بالصاع الذي يتعامل به أهل الزمان أو ينفق عليهم بصاع النبي ﷺ ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت ذلك في معنى الحكم فإنما هو بصاع النبي ﷺ ، لأن المكايك تريد وتنقص وتختلف ، والأحكام لا تختلف •

قلت له : فصاغ النبي ﷺ كلم يكون عياره ؟

قال : معنى أنه قيل ثلاثة أمانات الا ثلث من منج وهو الماش •

قلت له : فكيف يكون آدم العبيد على مواليتهم ؟

قال : معنى أنه قيل إذا رجعوا الى الأحكام فأقل ما يفرض في الفرائض التامات لكل شهر درهمان ، الا أن يوجب النظر في موضع من المواضع ، أو حال من الأحوال ، أن الأدم يجزى بدون ذلك •

قلت له : فإن تراضى العبيد ومواليهم على شيء من الأدم والنفقة دون هذه الفريضة ، والعبد البالغ ، والصبي ، هل يجوز ذلك عليهم ؟

قال : معنى أنه ما لم يخف على البالغين منهم ضرراً وأجزاً ذلك غير البالغ في انظر ، جاز ذلك أن شاء الله ، لأن بعضاً يقول ليس في نفقة العبيد حد محدود ، وإنما هو ما يكفيهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « أشبعوا بطونهم واكسوا جنوبهم ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون » •

قلت له : والذكور والاناث من العبيد في النفقة سواء ؟

قال : معنى أنهم سواء الذكور والانثى ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

* مسألة :

وفريضة الولد على والده إذا فارق أمه رباية ، فإذا أكل اطعام فرض له على قدر ما يحتاج إليه أن كان واجداً ، وإن كان لا مال له ، وكان فقيراً خيرت والدته بين أن تعطيه والده ، أو تأخذه ويفرض لها عليه فريضة ، وينفق عليه ، فإن اختارته حكم لها به ، وأما غير أمه فلا ، وإن صح مع ١٠٠٠ (١) صح معه اعلامه في تلك الحال في شيء ، فأنه لا يجبس الا أن يصح أنه استفاد مالا بعد ذلك ، أو مقدرة ، وعلى الطالب البينة عنه ، فله ذلك يؤخذ بالفريضة الأولى ، وينبغي له أن يسأله عن ذلك •

* مسألة :

عن رجل شهدت بيعة بأفلاسه ، ولم يكن له مكسبة ، وطالبته أم ولده بالفريضة ؟

أنه لا يجبر على صنعة يعملها لأجل ذلك لأنه ليس له ذلك ديناً عليه ولأنه يجوز له أن يبرئ نفسه من حق ولده ، فإن شاعت المرأة أن تقبل منه ما قدر عليه وأن شاعت أن تعطيه ولده فهو أولى به عند الضرورة •

ووجدنا في الأثر عن رجل طلق زوجته وله منها أولاد ، أخذتهم مطلقة بالفريضة بالكسوة والنفقة ، وطلبت أن تسكنهم منزلاً فكره ذلك ،

(١) بياض بالأصل •

— ١٨ —

فان كانوا لا مسكن بهم فعليه أن يسكنهم أو يكتري منزلا ، ويكون عليه الكراء بقدر عددهم •

قال أبو سعيد : عليه سكن أولاده ، وانما على الأم اذا قيلت القيام بأمر أولاده ، وليس عليها مؤنتهم من سكن ولا نفقة ولا كسوة ، واذا كان السكن بالأجرة لزم الأم أن طلب أن يكن عليها من الكراء كان عايتها بعدد الساكنين في المنزل المستأجر •

قلت له : فان كان المنزل لأبى ألامها فأسكنتهم اياه ، وطلب أن يلزمها أجرة سكنها ، هل عليها ذلك ؟

قال : معى أنه لا يلزمه لها سكن في الأصل ، فان طلب لسكنها أجرا بقدر عدد الساكنين في نظر العدول أشبه ذلك عندى في منزله كالمنزل المستأجر •

قلت له : فان كان المنزل لها هى ، وكان أولاده معها ، فطلبت اليه سكن أجرة أولاده في منزلها ، هل لها ذلك عليه ؟

قال : معى أنه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : ليس لها أجرة لأنها هى المطالبة لذلك ، ومعى أن في بعض القول أن لها ما غيرها من الأجرة لمنزلها وترفع عنه بقدر سكنها •

قلت له : فان كان لها هى منزل ، وله هو منزل ، فطلبت أن تسكن هى وأولادها في منزله ، وعليها أجرة سكنها في منزله ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : معى أنه قليل فى ذلك باختلاف :

قال من قال : لا أجرة سكنها اذا كان لها السكن ♦

وقال من قال : لها أجرة مثلها اذا قنعت بذلك ♦

قلت له : فان اختارت أن تسكن وأولادها منزلها ، فيكون عليه الكراء ، واختار هو أن تسكن وأولاده منزله ، ويكون عليها من الكراء بقدر سكنها لمن يكون منهما ذلك ؟

قال : معى اذا ثبت أن الأولاد معها أشبه أن يكون الخيار فى السكن معها ، اذا كان سكن مثل أولاده ، ولا ضرر عليهم معها ، واذا ثبت معنى السكن معها ثبت عندى معنى الاختلاف :

فعلى قول من يقول : ان الأجرة لها فى سكنها فشببه ذلك أن لا يكون لها أجرة ♦

وعلى قول من يقول : ان لها الأجرة فلا يتعزى من ثبوت الأجرة اذا ثبت معها السكن وطلبت الأجرة لمنزلها ♦

✽ مسألة :

وعن الصبية اذا طلب أبوها أو أمها أن تكون مع أحدهما كان كل واحد منهما يسأل ذلك ، هل يكون لها خيار ما لم تحض ؟

قال : معى أنه قليل ذلك ♦

وقال بعضهم : اذا تزوجت أمها كان الأب أولى بها *

قلت له : فالأب على هذا الحال أولى بها كانت صغيرة أو كبيرة ؟

قال : هكذا معنى أنه قيل ألا أن تكون في حال من لا تستغنى عن أمها *

✽ مسألة :

وسئل عن العبد اذا أخذ أخذ نفسه بالضريبة من سيده كل يوم ، ثم أحدث حدثا أو جنى جناية قد استحق بها الحبس ، أيكون على السيد نفقته أم على العبد نفقة نفسه ما دألم في الحبس ؟

قال : معنى أنه اذا كان للعبد مال على هذا الوجه ، أو على مكسبة في يده قد اكتسبها أعجبني أن ينفق عليه من ماله حتى يستفرغ ، ثم أن شاء سيده أنفق عليه ، وان شاء بيع لم ينفق عليه ، وان لم ينفق العبد لموضع الحبس كان على سيده نفقته عندي *

قلت له : فان حبس هذا العبد على هذه الصفة ، وليس له مال ، ولا في يده مكسبة ينفق عليه منها ، ولم ينفق عليه سيده أيام الحبس ، ثم أطلق العبد من الحبس ما يلزم سيده في ترك نفقته ؟

قال : معنى أن ليس عليه منها شيء الا اصلاح ما المستقبل والتوبة فيما مضى ان كان قصر فيما يلزمه الا أن يكون العبد كان ينفق على نفسه من ماله أو مما في يده فلا شيء على السيد عندي *

✽ مسألة :

وعن المرأة إذا طلبت لولدها النفقة والكسوة ، وأنكر الرجل الولد أنه ليس بولده فدعاه الحاكم بالبينة ، فصحت لبينة أي فرض لهذا النفقة والكسوة من يوم طلبت أمه أو منذ صحت البينة بالولد ؟

قال : معى أنه يفرض له منذ طلبت وصحت دعواها عليه ♦

قلت : فالزوجة إذا طلبت الكسوة والنفقة وأنكر الرجل ، وصحت أنها زوجته أيكون لها عليه النفقة منذ طلبت أم مذ صحت البينة ؟

قال المؤلف : وجدت ها هنا غلطاً وتحريفاً فى النسخة الأولى ، ولعله تكون لها النفقة مذ يوم صحت البينة لأنه يمكن أن يكون يوم طلبت ليست بزوجه وتزوجها من بعد ، وصحت البينة أنه زوجها فتكون لها النفقة مذ صحت البينة ♦

وأما الولد فإذا صحت البينة أنه ولده فلا يمكن يوم طلبت ليس بولده والله أعلم فليُنظر فى ذلك رجع الى الكتاب ♦

✽ مسألة :

وسألته عن الصبى إذا صح له على والده أَرش جراح أو ضرب ، هل على الحاكم أن يطالب الوالد لولده بذلك أو يثبتته معه حتى يبلغ الصبى ، ويطلب حقه أو لا يطلبه ، وإن طلب الصبى ما يدعى أنه قد وجب له وصح على والده فى الوقت أيكون على الحاكم أن يوكل له وكيلاً يقبض له ما صح له من والده من ذلك أم لا ؟

قال : يعجبني أن يقيم له الحاكم وكيلا يقبض له حقه من والده
ويصرفه في مصالحه ، ويقع لى أنه قد قيل ذلك ، لأنه يشبه اليتيم في
هذا الوجه ♦

قلت له : فان صح مثل هذا مع الحاكم على الوالد لولده ، أ يكون
على الحاكم أن يطلب للولد ولو لم يطلب الولد ولا غيره له أم ليس على
الحاكم أن يطلب للولد بذلك الا أن يطلب اليه ؟

قال : هذا الحق لهذا الصبي يشبه عندي الحق الذي لليتيم ، لأن
السلطات ولى من لا ولى له ، وهذا الصبي ليس له ولى عندي في هذا الحق
لأن والده وليه وهو المطلوب بهذا الحق ♦

باب

فيما يجوز للوالد في مال ولده وفي تسليم مال الولد الى الوالد

وعن امرأة توفيت ولها ولدان صبيان ، ولهما والد ، ولها صداق على زوجها ، وهو غير والد الصبيين أراد والد الصبيين أن يطالب لهما ميراثهما من صداق والدتهما ، ويحاكم من عليه الصداق ويستحلفه ، هل يجوز له ذلك ، ويلزم الذي عليه الحق لأم الصبيين أن يسلم حصتهما اليه اذا كان الوالد يعول للصبيين أم لا ؟

قال : معى أنه ان كان الوالد من أهل القبلة ، ولو كان غير ثقة له أن يطلب حق لده الصغير ، ويحلف له من وجب عليه اليمين ، وينازع له ، ويقوم مقام الولد في ذلك ، وأما القبض فمعى أنه اذا كان غير مأمون على المال أن يجعله في مؤاضعه بالعدل ، فيلحق في ذلك معانى الاختلاف ، فيعجبني أن لا تسلم اليه اذا كان يقدر على تسليمه الى غيره ممن يؤمن عليه بالعدل ويقام للصبي وكيل ويؤمر بذلك الوالد أيضا ، ويقبض الوكيل مال الصبيين ، فان عدم ذلك وقبض الولد مال ولديه فأرجو أن يجوز ذلك في معنى الحكم لما جاء في مال الولد •

قيل له : وكذلك اذا ادعى بعض ورثة هذه المرأة أم الصبيين وصية أو اقرارا منها لهما ، ولم يجز والد الصبيين من تلك الوصية والاقرار الا ما جاز مع المسلمين ، ولم يكن مع المدعى للوصية أو الاقرار بينة عادلة ، فطلب الوالد قسم ذلك كان منزلا أو مالا أو حيوانا ، وقبض حصة ولديه أيجوز له ذلك ، ويلزم الورثة مقاسمته ، ويسلم مال ولديه أم لا ؟

قال : معنى أن للوالد ذلك بتغيره ما ادعى المدعون على ولديه ، ولا يثبت إلا ما جاز مع المسلمين في قولهم ، وأما القبض فقد مضى القول فيه ، وعندى أن له مقاسمة مال ولديه ، ومعنى أنه يختلف فيه على قول من يقول : أنه لا تجوز مقاسمة مال ولديه الصغيرين ، فإن كان ذلك مصلحة للولدين برأى حاكم أعجبنى ثبوت ذلك على ذلك •

قلت له : وكذلك ان باع والد هذين الصبيين ميراثهما من والدتهما ، أو وهبه أو صالح عليه يجوز له ذلك ولن اشتراه منه ، أو صالحه عليه ، أو من قبله منه أو لا يجوز له ذلك ؟

قال : أما البيع والصالحه عليه ، فإذا كان صلاحا للولدين في النظر فذلك جائز ، وإن كان على وجه الائتلاف فمعنى أنه يختلف في ذلك ، وأما هبة مال ولديه فمختلف في ذلك ، ويعجبني أن لا يثبت ذلك في الأصول ، وأما في غير الأصول فهو أقرب ، وإذا ثبت ضرر على مال الولدين وائتلاف عليهما بغير صلاح يعود عليهما من والديهما أو من انعطى لم يعجبني ذلك على حال الجائر وينظر في ذلك •

* مسألة :

ومن غير الكتاب : وللوالد أن يأكل من مال أولاده طائعين أو كارهين إذا كان محتاجا ، وذلك في غير اضرار ولا افساد ، وإذا كان مال الولد من عند الوالد فلا فرق في أخذه له بين أن يكون الولد بالغا أو غير بالغ ، وإن يكن الولد كسبه وهو محتاج إليه ، والوالد في حد الغنى لم يكن لوالده أخذه ولا يحكم له به ، وإن كان الوالد فقيرا فله أن يأكل من مال ولده ويكتسى ويتزوج ويحج ، والله أعلم •

* مسألة :

أجمع الجميع أن الوالد اذا كان عبداً فمحرم عليه تناول مال الابن ، وأنه متى تناول من مال ولده شيئاً كان عاصياً لله تعالى ، ولو كان المال له لم يعص بتناوله ، وأجمعوا أن عليه رد ما أخذه منه ، وإن ذمته مرتبهة وأجمع المسلمون أن الابن له أن يتسرى من ماله ، وإن منعه أبوه وأجمعوا أن له أن يطيأ سريته ، ولو كان في ماله حق الأب أو كان مال لأبيه لم يجز له أن يطيأ ، لأن أمته لأبيه وأبوه شريك فيها يدل اجماعهم على إباحة الوطء للولد أمته مع اجماعهم على تحريم وطء الأمة المشتركة على أن الأب لا حق له في مال الابن ، والله أعلم *

وأجمعوا أن الأب اذا كان فقيراً محتاجاً أن على الابن نفقته ، وأنه لا يلزمه إلا كفايته ، فلو كان مال ابنه له لم يفرض له عليه ، والخبر المعتبر به من أوجب مال الابن للأب ، لا تثبت من طريقه حجة ، لأن أكثر ما في الباب أن يجعل حكم مال الابن للابن ، والله أعلم وبه التوفيق *

باب

في اليتيم والقيام به

عن اليتيمة يكون لها أعمام وأخوال وأخوة من أولى بها *

فأولى بالصبي في صغره أمه ، وعلى أبيه مؤنته ، وإذا ذهبت أمه بموت أو غيبة فالأب أولى به ، فإذا ذهب الأبوان فالجدة أولى به ، وأم الأب أولى به من أم الأم ، ثم الأخوة أولى به من الأعمام الذكور والاناث ، ومن بعدهم الأخوال ، ثم الأعمام أولى به من الأخوال الذكور والاناث ، ما كان في حد الصغر *

فإذا كان في حد من يعقل الخيار خير بين أبويه ، فأيهما اختار كان معه وكذلك من سواهما حيث يختار ، والذكر والأنثى من الصبيان سواء الا أن الأنثى إذا كانت في حد ما يضاف عليها ، أو كانت أمها غير مأمونة في نفسها ، أو معها من الرجال من زوج أو أخ أو غيرها ممن لا يؤمن كان أبوها أولى بها *

وان اختارت أمها وكذلك في غير الأبوين ، وان كان لا ولي لهما ولا رحم جعلهما الحاكم مع من يحفظهما حيث يؤمن عليهما وعلى مالهما ، والأجر لمن يقوم بأمرهما في مالهما ، فان لم يكن لهما مال فمن مال الله ، لأن المسلمين ألزموا أنفسهم اللقيط حتى يكفى نفسه فهو لاء أيضا يستحقون ذلك مع المسلمين *

وان كان لليتامى مال فرض لهم في مالهم مؤنتهم وكسبوتهم ،

ويجزى عليهم وينفق عليهم ، ويلى ذلك من يكونون عنده يفرض لهم الحاكم برأيه وبرأى صلحاء المسلمين ، ويأمر الوصى أن يسلمه من مالهم ، وتكون نفقة كل واحد ومؤنته يؤدي اليهم كل شهر على قدر سعة مالهم ، ان كان مالهم واسعا وسع عليهم في نفقتهم وكسوتهم ، وينفق عليهم نفقة طيبة واسعة ، وكانت كسوتهم جيدة على قدر سعة المال •

وان كانوا يحتاجون الى خادم أخذوا خادما يخدمهم ، وأنفق على الخادم من مالهم ، ويبيع ما كان لليتامى من حيوان ورثة ورقيق *

قال المؤلف : ولعل هاهنا غلطا وتحريفا فليُنظر فيه ، ومما يلزمه مؤونة أحد من ولد أو زوجة ، أو واد ولد أو شيء غير ذلك وكثير من الدثار في الشتاء ، وإذا انقضى الشتاء فانه يرد عليه من حين ما تقـرض الفرائض يؤديها الى أهلها من يومها ، ويؤمر الأوصياء بأدائها من أموال اليتامى الا من يباع ماله ، فقد رأيناهم يبيعون اذا اجتمعت فريضة يباع بها شيء من المال ، وانما يباع من المال في الفريضة والدين بقدر ما يلزم ، ولا يبيع الشيء كله الا أن يكون حيوانا أو متاعا ، فانه يباع كله ويحفظ ثمنه ، ويجرى عليهم منه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن جواب الشيخ أبى سعيد رحمه الله : وأما ما ذكرته من أمر اليتامى فيعجبني أن لا يعطل رفقهم منها اذا رجب لهم في ذلك رفق ، وان كانت والدتهم احتسبت لهم في قعادة أرضهم جاز ذلك عندي ، وجاز أن تسلم اليها القعادة ، وان كانت غير ثقة فلا تثبت عندي

القاعدة منها في معاني الحكم ، وان وقعت القاعدة على ما فيه الصلاح
للإيتام ، وتوفير لهم ثبت لهم في ذلك حق ، فيعجبني أن لا يسلم مال
اليتيم الى أمه الا أن تكون مأمونة على ذلك أنها تجعله حيث
يسعها ، فيكون ذلك على وجه الخلاص ♦

واذا قالت انها جعلته حيث يجوز أو تكون ثقة فيسلم اليها
بالاحتساب ، فعلى معنى ما قيل أن ذلك خلاص اذا قبضته لهم على
سبيل الاحتساب ، وهى ثقة ، وأما اذا لم تكن ثقة ولا مأمونة فمعنى
أنه قيل لا يسلم اليها شيء من مال الإيتام الا ما تستحقه من فريضة
في ثبوت الأحكام ♦

ومعنى أنه قيل : لا يسلم اليها شيء من مال الإيتام من الفريضة
لشيء من الأوقات والأشهر والسنين ، الا على سبيل الضمانة لذلك على
أنها تجعله في مصالحهم ، كان واحدا مما تستحق على ما شرط عليها
من ذلك ♦

فمعنى أن بعضا يجيز ذلك ، فان حيى الإيتام حتى انقضت المدة
كان ذلك وجه خلاص على حسب هذا القول ، وان ماتوا أو مات
أحدهم قبل انقضاء المدة كانت ضامنة لما بقى من المال ما لم يستحقه
الميت في الإيتام ، أو من الإيتام ، والقول الأول أحب الى ١٠

ومن فعل هذا لم يبين لى أن ذلك باطل ، وأرجو أن يسع ذلك عند

الضرورة ، والمحتسب الثقة غير الأم كان من الأهل أو من غير الأهل
أو من غير الأهل هو في ذلك مثل ما وصفت من الأم اذا كانت ثقة

عندى فى القعادة والقبض ، والمحاسب غيرها أحب الى من التسليم الى الأم .

وان جاز للمقتعد للزراعة بوجه من الوجوه فى أرض اليتيم جاز للعامل ما يجوز له اذا علم كعلمه ، وكان ثقة مأمونا على ما يدخل فيه مما غاب عنه علمه .

وأما المحتسب للأيتام الثقة فان أقعد غيره ثبت ذلك عندى فى الحكم اذا كان ذلك صلاحا للأيتام ، وان لم يجد من يقتعد منه ذلك بما هو أصلح للأيتام من أخذه هو لها ، فان أخذها على سبيل النظر للأيتام أن ذلك أصلح لهم من تسليمها لغيره فلا يثبت ذلك فى الحكم ، ولكنه اذا فعل ذلك جاز عندى وأنه يقعد نفسه من فعله لنفسه لا يثبت فى الحكم ، ولكنه ان فعل ذلك جاز عندى فى بعض القول فى الجائز ، ويجعل ما وجب للأيتام فى مصالحهم على حسب ما يجوز ويسع ، ويعجبني ذلك للأيتام اذا كان فى النظر أصلح لهم ، واذا كان صلاحا لهم كان ذلك فى الجائز أحب الى من تسليمه الى غيره ، ولو لم يثبت ذلك فى الحكم واذا كان أخذه للأرض لنفسه على التوفير للأيتام مما عليه مشاركة أهل البلد فى مثل أرضهم أو ما لهم بالقسط من ذلك جائز عندى فى معنى الجائز ، ولو لم يثبت فى الحكم ما لم تعارضه فى ذلك حجة فى ظاهر الحكم ، فافهم ذلك .

* مسألة :

وعن رجل معه مال ليتيم قليل أو كثير ، أو كان له عليه دين قليل أو كثير ، هل له أن يسلمه اليه اذا علم أن اليتيم قد أكله أو اشترى

به طعاما وأكله أو تشتري به كسوة ولبسها ، هل يبرأ هذا الذى عليه الحق الذى قد سلمه الى هذا اليتيم ، فأما فى الحكم فلا يبين لى فى هذا •

وأما فى الاطمئنانة فمعنى أنه اذا كان يقوم لنفسه مقام المحتسب من حفظ ماله ووضعه فى موضعه ، وصار هذا الحق فى مصالحه من كسوة أو نفقة أو اصلاح حاله على وجهه على معانى ما يرجى عدل ذلك منه بغير اسراف ولا مخالفة معنى الصواب أن ذلك جائز ان شاء الله على معانى ما يجوز من فعل المحتسب •

* مسألة :

وفى رجل استودعه رجل جراب تمر ، ثم مات المستودع وخلف أيتاما وهم صغار ، ولهم والددة ، وليس لهم وصى ولا وكيل ، واحتاجوا الى ذلك ، وأراد المستودع الخلاص من ذلك ، وبهم حاجة شديدة ، ولم يكن ثبتت لهم فريضة ، فيجب تعجيل رفع ذلك الى والددة الأيتام مع حاجتهم ؟

قال : معنى فى ذلك أنه ان كانت الوالددة ثقة أو مأمونة على ما تسلم اليها أن تقوم فيه بالعدل ، فتوصل الى كل حق حقه ، فتجعله فى مؤنته على ما يستحقه من حصته ، فذلك وجه من وجوه الخلاص ان شاء الله ، والا فما أمر بدفع مال اليتيم الى غير أمين الا أن يستحقه بفريضة من الحاكم أو من المسلمين ، فالله أولى بعذر الأمين المستودع اذا لم يقدر على أن يتخلص من ذلك ، ويدفع •

— ٣١ —

فان عال الأيمن الأيتام أو قدم لهم من يعولهم حتى يوصل كل منهم الى حقه من ذلك على ما يتصراه بالعدل ، فذلك من وجوه الخلاص ان شاء الله • وأما الذى عليه لغائب حق ، وللغائب أولاد صغار وزوجة ، فليس للمدعى عليه الحق أن يدفع الذى عليه فيما يلزم الغائب من ذلك الا أن يحكم عليه بذلك حاكم عدل أو من يقوم مقام الحاكم ، وليس ذلك على الغريم ولا له الا بالحكم •

✽ مسألة :

وعن اليتيم اذا كان له وصى من رجل أو امرأة وباع أصل اليتيم ، هل يشترى من الوصى بعد أن يصح أنه وصى أو حتى يقول : انه يبيع في مؤنة اليتيم أو كسوته ونفقته قلت : وعلى أى سبيل يجوز الشراء منه ؟

فاذا كان ثقة مأمونا جاز الشراء منه حتى يعلم أنه يبيع لغير لازم أو فيما لا يجوز بيعه •

✽ مسألة :

سألت بشيرا عن يتيم له أم وليس له وكيل ، وهو في حجرها ، وهى القائمة بطعامه ؟

قال : لها أن تبيع من ماله في مؤنته وما يحتاج اليه •

قلت له : فان كان لذلك اليتيم حق على رجل فدفعه الى أمه ؟

— ٣٢ —

قال : يحضر رجلين من المسلمين يفرضان له فريضة بقدر ما يريان
ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة ، ويأمر أنها أن تستدان وتطعمه
ويدفع اليها ذلك الحق تأخذه هي ؟

قال : وان كانت أمه تعرف بالخيانة فلا يجوز ذلك •

قلت : كيف يصنع ؟

قال : يجرى ما يحتاج اليه من طعامه وكسوته ، ولا يوليها
ذلك •

قال بشير : يرفع عن أبيه محمد بن محبوب أن أخاه كان
يطلب الى رجل أن يتوكل لليтим ، والرجل يمتنع من ذلك ، فقال له
محمد بن محبوب : لو كان الناس كلهم مثلك يمتنعون من وكالة اليتيم
لما جاز لهم ذلك ، لأن الله تبارك وتعالى يقول : (وان تقوموا لليتامى
بالقسط) هذه المسألة أكثر اعتمادى عليها أنها عن محمد بن الحسن •

* مسألة :

ومن عنده ليقيم دراهم أو حب أو تمر أو حصة في مال ، كيف
يصنع في خلاصه ؟

فان كان لهذا اليتيم وصى من أبيه أو وكيل من قبل السلطان
سلم اليه ذلك الذى له معه ، ثم قد برىء ، وان لم يكن لليتم وصى

ولا وكيل أطعمه ذلك الشيء الذى معه ، أو يكون له فريضة يسلمه الى من يعمله ، وليس له أن يسلم اليه شيئاً من ماله ، كان قليلاً أو كثيراً ، ولا يعطيه شيئاً ويغيب عنه ، ولو كان مراهقاً ، لأن الله تعالى يقول : (فإذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) فانما رخص المسلمون في ذلك أن يطعمه به ويأكله بين يديه ، ويعطيه من يأمنه على ذلك ، فيطعمه اليتيم به أو يحتاج اليتيم الى كسوة فيشتري له كسوة ، فإذا سلم اليه الكسوة فقد برىء ان شاء الله .

وقد رخصوا أيضاً أن يشتري منهم ، ويبيع لهم في الأسواق من المتاع والطعام الا الأصول ، والذى له الثمن الكبير من الحيوان وأشبهه ذلك ، فلا يجوز أن يشتري من الصبيان .

✽ مسألة :

وسألت أبا سعيد محمد بن سعيد رضى الله عنه عن عليه حبق ليتيم ، هل له أن يطعمه موزاً أو باذاماً أو قثاءً أو سكرًا أو رطباً أو رماناً أو شيئاً من الفاكهة ، أو انما له أن يطعمه موزاً أو خبزاً ؟

قال : فانما سمعنا أنه يطعمه ما يقوم بغذائه من الخبز أو التمر ، ورخصوا في الموز لأنه يقوم مقام الطعام في النفع .

وأما القثاء فلا أسمع بذلك وسائر ذلك عندى الذى ذكرته لا يقوم له مقام النفع في الطعام ، وحصول النفع لليتيم .

✽ مسألة :

وذكرت عن اليتيم وهو كبير قد قوى على العمل ، ويحتاج الى الكسب ليعيش به وهو مع والدته أو غير والدته .

(م ٣ — الجامع المفيد ج ٥)

قلت له : هل يستعمل في طلوع النخل وغيرها وتدفع اليه أجره عمله أو ما يحتاج مع ذلك ؟

فقد قيل : اذا كان من أهل ذلك العمل ومحتاج اليه ، وكان ذلك محل مصلحه جاز ذلك ، ويسلم اليه أجرته ، وقد قيل : لا يستعمل بما يخطر به في ذلك العمل مثل طلوع النخل ، وزجر البئر وأشباه ذلك مما فيه الخوف .

وقيل : يجوز ذلك كله اذا كان قادرا على ذلك ومأمونا عليه أن يقدر على مثل ذلك العمل فيما يسع في الاباحة في وجهه من الوجوه ، فقد قيل في الحدث باختلاف ، فقليل عليه الضمان ، قيل لا ضمان عليه ، وهو أحب الى وان كان الاستعمال محجورا فالضمان لازم على كل حال في الحدث .

قلت : وكذلك اذا كان مع اليتيم حمار ويسافر عليه ، هل يجوز لأحد أن يكتريه ويحمل عليه ، ويدفع اليه الكراء ويبرأ من ذلك ، ويتخلص منه ؟

فاذا كان ذلك من مصالح اليتيم جاز ذلك اذا صار ذلك نفعا في نفسه ، أو ماله ، ولم يكن لليتيم من يقوم بذلك من وصى أو محتسب ، هذا في الاطمئنانة جائز ، وأما في الحكم فلا يجوز .

* مسألة :

وعن ثياب اليتيم ، هل تصبغ بالشوران أو بالزعفران أو بالسواك أم لا يجوز ذلك ؟

فاذا كان ذلك مما يسره ولا يضره ، وكان في ماله سعة لذلك ، كان من مصلحه ان شاء الله .

قلت : هل يشتري له النعل والدهن والطيب ، ويتعاهد باللحم في كل شهر مرة أو أكثر أو أقل ، ويشترى له في زمان الأعياد الحنا والجوز وما اعتاد مع والده في حياته أو لا يجوز ذلك ؟

فكل ذلك جائز إذا كان في غلة ماله سعة عن لازمه ، ومصالح ماله .

قلت : وكذلك ان كان على مال هذا اليتيم خراج إذا لم يؤده خربوا ماله وآذوه في نفسه ، قلت له : هل يجوز أن يباع من ثمرته ويؤدى خراجه صيانة له وللماله أم لا يجوز ؟

فقد قال من قال : ان ذلك لا يجوز على كل حال .

وقال من قال : اذا كان ذلك من مصالحه لا لفداء نفس الفاعل لذلك ، ولا للماله ، ولا لما يعرض من أمره جاز ذلك .

قلت له : وهل يجوز لى أن أشتري له من قماش والده مثل الصحلة التى يشرب بها ، والجفنة التى يعجن له فيها ، والفراش الذى ينام عليه ، والحصير والسمة والوسادة والبرمة والقدر وما أشبهه هذا من قماش البيوت ، أم ترك ذلك أولى ؟

فاذا كنت القائم بأمر اليتيم ، وكان هذا من صلاح اليتيم ، ومن مصالح ماله ، كان أخذ ذلك أصلح من تركه ، وكان في غلة ماله سعة لذلك عن فضل لازمه ومصالحه ومصالح ماله الذى هو ألزم من هذا ، جاز هذا كله ، والا فأولى بذلك ما لا بد له منه ، وما ضاق به المال تركه الى ما هو أفضل منه وأنفع .

* مسألة :

وعن أبى سعيد : سألت عن نخل اليتيم ، قلت : أيجوز لك أن تعطى من يعين العامل على جميع ثمرته ، ويسلمها الى منزله بمقدار ما لو كان المال لك ، أعطيت على عنائه فى مالك أم لا يجوز ؟

فاذا كان ذلك لا يلزم العامل فى سنة أهل البلد ، وانما ذلك فى التعارف على رب المال ، ولم يكن ذلك الا بأجرة ، وكان فى ترك ذلك الضياع أو النقص فى المال ، ولا بد من ذلك بكراء أو بغير كراء ، والكراء فى ذلك بالقصد والاجتهاد لليتيم لا على ما تبذل أنت فى مالك .

قلت : وكذلك فى خوص نخل اليتيم وعسقتها وحطبها ، هل يجوز ذلك أن تعطيه من يكفل اليتيم لخبزه وما يحتاج اليه منه أم يبيع ذلك وحصد ثمنه أحب ؟

فما كان أوفر من ذلك على اليتيم وأصلح له كان أوجب ، وانما يقام باليتيم من مال اليتيم فى اللازم الا أن يتفضل عليه أحب بشئ ، فذلك مما لا يدخل فى الحكم ، وتوفية اليتيم من ماله عزل حوائجه الى غيره بماله أحب .

فاذا كان ذلك الحطب اذا بيع لم يضر ذلك بمعاش اليتيم ولا شئ من ماله ، وكان ذلك أصلح له وأوجب ، وان كان اذا ترك جعل فى مصالحه ومصالح ماله فهو أولى به .

قلت له : وإذا طلب اليتيم من وكيله الفاكهة مثل العنب والجوز وغير ذلك ، هل يشتري له وكيله ذلك ويطعمه ؟

قال : نعم اذا كان في غلة ماله سعة لذلك ، وكان ذلك مما يسره يصلحه جاز ذلك •

قلت : وإذا مرض اليتيم ، هل يشتري له وكيله الدهن والدواء أو الغذاء العالي ؟

فأما الدواء له والغذاء والدهن الذي يخاف في تركه الضرر فهذا من اللازم ، ويفعل ذلك لليتيم من ماله من فضله أو غير فضله ، ولو كان من قوته أو من أصل ماله ، وأما وقـع من ذلك موقع الرفاهية والتفكه فلا يكون ذلك الا من فضل غلة ماله بلا مضرة تدخل عليه في مصالحه ومصالح ماله •

قلت : وإذا كانت غلة اليتيم لا تقوم بمثل هذا لتقل الخراج الذي يلزمه ، هل للموصي أن يبيع من أصل ماله وينفق عليه كما وصفت لك ؟

فإذا عجزت غلة اليتيم عما وصفت لعارض عرض لها من لازم ألزم مما وصفت أو تلفت بكافة من الآفات من سلطان أو غيره ، وأما ما وقع من جميع ما وصفت موقع ما لا بد منه من غذاء أو شيء لا يصلح اليتيم الا به من دواء أو غيره ، فذلك يساع فيه الأصل من مال اليتيم •

وأما ما كان موقعه موقع الترفه والتفكه لليتييم فلا يباع فيه أصل ماله ، اذا خيف فيه الضرر في قوته ، وما لا بد منه من مصالحه ماله ، وانما يراعى الخيار بالجهد والنظر والمشورة لأهل العلم لوجه ما يراد الدخول فيه من جميع الأسباب ، وليس لذلك غاية دون الاجتهاد مع موافقة الصواب •

وقلت : وهل يجوز لوكيل اليتييم أن يبيع تمره وغنمه وحميره وجميع ماله بالمساومة بلا نداء أم لا يجوز ذلك ؟

فاذا أوجب الرأى الصواب في بيع شئ من جميع ما وصفت لك ، فقد قيل : ان وكيل اليتييم لا يبيع من مال اليتييم الا بالنداء فيمن يزيد وينادى على الأصول ثلاث جمع ، ويوجب في الرابعة وعلى ما سوى الأصول جمعة واحدة ، ويوجب فيها ، وقيل : ان الوكيل والوصى الناظران في ذلك ، فان كانت المساومة أفضل باعا بالمساومة ، وان كان النداء أفضل باعا بالنداء ، وهذا القول أحب الى •

قلت له : فهل يجوز لوكيل اليتييم الذى قد جعله له والده الثلث من ثمرته أن يأكل من القيقض الرطب من ثمرة نخله لحاجة أو لغير حاجة اذا كان ذلك أقل مما جعل له والد اليتييم أم لا يجوز ؟

فاذا جعل والد اليتييم شيئاً ثبت له ، فان تلف هو دون ماله جاز جعل له ذلك لأنه القائم بأمر اليتييم •

قلت : وهل يجوز لوكيل اليتييم أن يرسل اليتييم في حاجة له أو لليتييم ؟

فأما حاجة ولى اليتيم فلا يجوز أن يرسل فيها اليتيم على حال
إلا أن يكون ذلك أصلح لليتيم ، وكان من أهل العمل في مثل ذلك ، ويوفر
عليه قدر عناده ، فإن ذلك جائز ، وأما حاجة اليتيم ، فإذا لم يكن
اليتيم من يعينه على القيام بتلك الحاجة من خادم أو سعة مال يرفه
به ، ويكن عن الحركات فاستعماله من مصالحه إذا قدر على ذلك وصلى
ذلك له وبه ، وإن كان في ماله سعة فما أحب تعيينه ، فإن غنى على
حال فيما هو مصلحة له لم يخرج ذلك من المصالح ما لم يضر بنفسه .

قلت : وإذا كان اليتيم طوله أكثر من الخماسي ، وأقل من
السداسي ، كم يفرض له من النفقة من الحب والتمر والدهن والأدم ؟

فقل في الفريضة : أنها ليست على القياس ، وإنما هي بنظر
العدول حين ذلك ، ولعل ذلك هو أكثر القول ، وقد قيل : إن للفقير
غصاءدا إلى أن يصير خماسيا ثلث النفقة ، ثم له نصف النفقة إلى
أن يصير سداسيا ، ثم له ثلثا النفقة إلى أن يبلغ ، وهذا القول لا يخرج
من النظر ، لأنه ربما يكون قصيرا ، وله مزية ، ويكون جائزا وقد يصح
ويحتاج إلى الطعام ، وربما يكون طويلا مسقاما ، والقصير أحوج منه
لتلاحمه وقوته ، وكان بالنظر أصح للفرائض ، إلا أنه من خرج نظره في
هذه الصفة لم أقل أنه أخطأ إن شاء الله .

✽ مسألة :

وذكرت في وصي اليتيم ما أولى به في حفظ غلة اليتيم أن يطنى
تخل اليتيم ، ويجعلها دراهم ، أو تترك النخل إلى حصدها ثمرا لليتيم ،
وقد يمكن أن يأتي على ثمرة اليتيم آفة من ريح أو غيرها ، فما الصواب
في ذلك ؟

فقال من قال : لوصى اليتيم أن يطنى مال اليتيم ويشتري له
الرطب يوما بيوم احتياط على ماله خوف الآفات •

وقال من قال : يترك له قدر ما يكفيه رطباً ويطنى سائر ماله •

وقال من قال : له الخيار ان شاء تركه أصلح في التعارف ، وإن
رأى جمع الثمرة أوفر اذا سلمت وأرجى في الفائدة على فعل ذلك
وسعه ، واذا كان طنائها أفضل فعل ذلك ، ويعجبني هذا القول أن
لا يضيق على الوصى والوكيل التصرف في مال اليتيم ، بحسب النظر
على المشاهدة مع الاستعمال المشورة لمن يرجو حسن رأيه ونظره ان قصر
في ذلك نظره هو ورأيه •

قلت له : وكذلك ان حصد الوصى لليتيم حبا أو تمرا أو قطنا يلزمه
بيع حصة اليتيم وقت حصاد الثمار أو يتركها ويتربص بها الى أن يزيد
ثمها أو لا يزيد ، قلت : فما عندك في هذا ؟

فقد قيل : يبيعه في حين وقته ، ولا ينتظر به خوف الآفة ، وقيل :
ان له التربص لمن رجا النفع في ذلك والتوفير على ما يتعارف من ذلك مع
السلامة ، وهذا القول أحسب الى أن لا يضيق على الوصى ذلك على
حسب ما وصفت لك في أول المسألة •

قلت : وهل يجوز لقوم يكفلون يتيما أن يخلطوا حبه في حبه
ويطحنوه ويكون عيشهم وأكلهم واحدا ؟ قلت : أيجوز ذلك وما عندك
في ذلك ؟

فنعم ، يجوز ذلك اذا لم يرزوه ، ويكون التوفير منهم عليه .

* مسألة :

وعن رجل له نخلة فيها حصة لیتیم ، وفيها شركاء آخرون ، فاطنا أحد الشركاء النخلة ، وعرف كل واحد حصته من طناء هذه النخلة ، ولم يدر صار للیتیم شيء من حصته أو لم يصر اليه شيء ، قلت : أيجوز له أم لا يجوز ؟ قلت : وهل كان يجوز له طناء هذه النخلة وله فيها شركاء من یتیم أو غيره ؟ فإذا جاز ذلك وأخذ حصته ، ولم تصل إلى الیتیم حصته ؟ قلت : ما عندك في ذلك ؟

فأما الطناء فلا يجوز على سائر الشركاء ان كانوا بالغين الا الیتیم ، فان كان له محتسب ممن يجوز احتسابه للیتیم جاز طناء جميع النخلة ، وما أخذ من طنائها فهو ضامن للیتیم حصته مما أخذ بقدر حصته من النخلة ان كان النصف ضمن للیتیم النصف ، وكذلك الثلث والرابع ، وكذلك ان أتم الشركاء طناء النخلة فذلك مثل الیتیم ما أخذ من طنائها كان ضامنا لشركائه حتى يصل الى كل واحد منهم حقه ، والا لم يتم الطناء بوجه من الوجوه .

وفي طناء حصته قولان : أحدهما أن طنا النخلة كلها ثبت طناء حصته من النخلة ، وله من الثمرة بالحصصة ، وقول ان طناء باطل كله ، لأنها صفقة باطلة ، وهذا القول أصح في الحكم .

* مسألة :

وفيمن له أرض ونخل ، وليتیم فيها شركة ، ولم يكن للیتیم وكيل

ولا وصى ، هل يجوز له أن يزرع ويلزم اليتيم السماد والمؤونة عن حصة اليتيم ، ويدفع الى من يعملها حصتهم حصتها من العمل كما يعمل الناس لبعضهم بعض ، ويقبض الغلة ويضمن حصة اليتيم ، أو يعرفها من الحب والتمر الذى هو شركة بينه وبين اليتيم ، ويأخذ حصته يأكلها أو يبيعها من غير قسمة ؟

إذا علم ذلك بالكيل فنعم يجوز له ذلك كله إذا عدم القوام لليتيم من أولى الأمر من الحاكم أو الجماعة القائمين مقام الحاكم عند عدم الحاكم فى ذلك •

ومن كتاب أبى المؤثر رحمه الله : لوصى اليتيم أن يأكل من مال اليتيم ما كان فى ضيعة اليتيم ، ويركب دوابه فى حاجة اليتيم •

وقالوا : أيضا انه لا بأس عليه فيما أكل من شئ يفضل من طعام اليتيم لا يحتاج اليه اليتيم ولا يدخر ولا يباع ويفسد ، وقد قالوا : أيضا لا بأس على الوصى فى فضل خادم اليتيم واللبن مما لا ثمن له من خدمة الخادم ، ولا يشغله عن عاله ولا عن قيامه ولا عن ضيعته ، ويقترض من ماله ويرد الا أن يكون قد اشتغل عن المكسبة بمال اليتيم وضيعة ، وخاف ان اشتغل بالمكسبة ضاع مال اليتيم ، وان اشتغل بمال اليتيم ضاع عياله ، فهذا يقترض للموت ويقوت عياله ، فان أيسر فليرد ، وان مات قبل أن ييسر رجونا أن لا يكون أثما ولا مطلوبا •

وليس له ان يخبر باليتيم ويجوعه ، ويشبع هو فى مال اليتيم ،

إلا أن يكون في مال اليتيم فضل عن نفقته وكسوته وصلاح ماله ،
فإن اقترض على هذا الوجه فنرجو أن لا يكون عليه بأس إن شاء الله
على ما وصفنا وكذلك المحتسب •

* مسألة :

ومن غيره : وفيمن يلى مال اليتيم وهو فقير إن أقبل على مال
اليتيم احتاج ، وإن أقبل على مكسبه ضاع أمر اليتيم ؟

قال : : يأخذ أجرا على عمله من مال اليتيم مثل ما إن لو طلب
رجلا يستأجره لم يجده إلا بذلك الأجر بنفسه ، فلا بأس •

قلت له : رأييت إن كان غنيا أترى له إذا أتى أرضه أن يأكل
في بطنه من بسرها ورطبها ؟

قال : أنا أحب أن يستعفف عن ذلك ، وإن أكل في نفسه فمسي
أن لا يكون عليه بأس •

وسئل عن صبية أراد وليها أن يقص شعر رأسها ، هل له
ذلك ؟

قال : معنى أن له ذلك •

* مسألة :

قلت لأبي المؤثر : هل يجوز لرجل أن يحتسب ليتيم في قيام على
مال أو بيع غالة ؟

فقال : الذى أحفظ عن الوضاح بن عقبة أنه قال : أردت أن أقيم
زيادة وكيلا لمحمد •

ثم قلت : هل يجوز له أن يحتسب له فلم أحمله الوصية ، وكان
ولده فمات محمد قبلهما جميعا ؟

والذى أقول به : انه يجوز له القيام على ماله ، والحفظ له ،
والبيع لغالته ، وجميع ما يصلح به القيام ، وأما بيع الأصل والحيوان
فبرأى المسلمين •

قلت : أرأيت ان كانت له أم ثقة مأمونة ، ثم احتسب له محتسب
في ماله من بيع غلته أيسلمه الى أمه ؟

قال : لا ولكن يبقى في يده الى بلوغ اليتيم •

* مسألة :

وما تقول رحمك الله في امرأة بينها وبين قوم يتامى رحم ، وهى معتزلة
السكن عنهم ، الا أنها تختلف اليهم فتخالطهم في طعامهم ، هل ترى لها
أن تخالطهم في طعامهم أم لا ، وهل عليها اثم فيما فعلت ؟

قال : قد قال الله تعالى : (وان تخالطوهم فاخبونكم والله يعلم
المفسد من المصلح) فاذا لم تكن ترزأهم فيما تخالطهم فيه فلا بأس
بذلك إن شاء الله •

قال أبو المؤثر : لا تخالطهم الا أن يكون في حجرها ، وتتولى عولهم ،
فان فعلت لم أر عليها غرما لما ترزأهم •

* مسألة :

وعن متوكل لرجل غائب فكتب اليه أن أخذ منى الخراج فلا تعطى الزكاة ، وإن لم يؤخذ منى الخراج فأعطى الزكاة ، أيتوكل له أم لا ؟

قال : لا يتوكل لرجل لا يخرج زكاة ماله ، ولكن يمسك المال ويبيعه اليه أنى لا أتوكل فوكل من شئت ، فانى قد برئت منه ، ويرسل اليه بذلك من صح معه ذلك أنى لا أتوكل الا أن تخرج زكاة مالك ، فإذا احتج عليه بذلك ترك المال ، ولا يتوكل لمن لا يخرج زكاة ماله .

* مسألة :

وعن مال لقوم أغياب قدم واحد منهم ، وأقام في البلاد وقبض غالته ولم يغير الغياب وهو يدعى أنه وكيل لهم ، والمال في قريتين فأقام في احدهما فوكل انسانا لا يتهم ، وكان يقبض ويصيرها الى المدعى ، ثم انه ندم فوكل رجلا آخر ، وكره ذلك ، ثم استحميا فقبل الوكالة وسكت حتى خرج الرجل ، ثم وقع في نفسه من ذلك ، فما ترى قياض هذا المدعى وماله واسع لمن قايضه أو اشترى منه أو آثم ؟

قال : لا أرى أن يقبل قول هذا المدعى ، ولا يجوز لهذا المدعى صنع في هذا المال الا في حصته وفعله في حصته جائز ، ويكون هذا وكيفا في حصته خاصة .

* مسألة :

وعن رجل بينه وبين قوم شركة في بيوت ، وله أكثر منهم جميعا ، هل له أن يسكن ويسكن من شاء بلا رأيهم أو حتى يستأذنهم ؟

قال : ليس له ذلك الا برأيهم •

* مسألة :

وسألت أبا المؤثر عن رجل عليه دين لیتيم فقير محتاج ، وليس له وكيل ، كيف يصنع وله أم تعوله ؟

قال : ان كانت أمه ممن تؤمن على ماله ، ولا يعلم منها خيانة سلم ما عليه الى أمه ، وقال لها تصنعه في مؤنته ، وكسوته ونفقته وما لابد له منه ، وان كانت أمه ممن لا يؤمن من على ذلك اجتمع جماعة من المسلمين ، ثم فرضوا للیتيم ما يحتاج اليه في كل يوم من مؤنته ، ثم يسلم اليها ما عليه ويضمنها اياه ان مات قبل أن يأكل الیتيم شيء فله ضامنة •

فان مات الیتيم قبل أن يأكل الذي دفع اليها فقد برىء وتنتظر الذي دفع اليها ، فاذا افرغ الشيء الذي دفعه اليها ردت ما بقى اليه يقسمه على الوارث ويحسب هو الأيام فان حضره الموت قبل أن يفرغ ، فليؤكل من يقوم له بذلك ، ويعلمه كم كان الشيء الذي دفعه الى أم الیتيم ، ومنذ كم فرض للیتيم ، فاذا أكل الیتيم ما دفع الى أمه فقد برىء ان شاء الله •

وان حدث باليتيم حدث أداه الوكيل الى وارث اليتيم ، وكذلك يفعل فى التى مأمونة ان كان قد أكله ليتيم فقد برىء وبرأت ، وان مات اليتيم قبل أن ينفذ الشئ فهى ضامنة له ، وهو ضامن لورثة اليتيم ، وليضمنها اذا دفع اليها •

* مسألة :

وسألته عن منزل فى يد رجل ، وله حجرة لقوم أغياب فيها حصّة قليلة ، فكتب اليهم وأرسل اليهم أن يقاسموه أو يخلصوه ، فلم يفعلوا ، هل له أن يحيط على حجرته بجدار ، ويسكن بيته ، فاذا جاءوا كسر جداره الذى بناه وأعطاهم ما كان لهم ؟

قال : نعم فلا بأس عليه اذا كان إنما فعل ذلك لسكن بيته ، فاذا قدم القوم أخرج لهم حصتهم فلا بأس ويهدم الذى بناه ، الا أنه ان كان يخاف ورثته يحوزون الموضع فيشهد شهودا عدولا أن لبنى فلان فى هذا الموضع كذا وكذا •

وسألته عن بيوت لرجل فيها حصته لقوم ، وهو يسكن البيوت بلا رأى أصحاب تلك الحصّة ، هل عليه اثم ؟

قال : لا يسكن البيوت الا عن رأيهم •

قلت : فيقول للذين أسكنهم انما أسكنتم حصتى ، وأما حصّة بنى فلان فلا ؟

قال : اذا فعل ذلك فقد سبب للمساكن السائل •

وبلغنى أن موسى بن على أتاه رجل فقال له : يا أبا على اجعلنى فى
الحل من حصتك فى سدره ، فقال له موسى بن على : استحل شركاءنا ،
فالذى عندنا يدرك ، فذهب الرجل ، فقال له قائل : يا أبا على لم لم توسع
له ؟ قال : لم أجعل الى سدره القوم سبيلا •

✽ مسألة :

وعن رجل تجر بلقطة أو بهال يتيم ، فأراد صاحب المال أخذه ،
فطلب اليه غناه ، هل له فيه غناء ؟

قال : أما الملقط فله الربح ويرد رأس المال ، وأما مال اليتيم فإن
كان وكيلا واقترض من ماله وتجربه فله الربح ، وإنما عليه رأس المال ،
وإن لم يفترضه فله عناه ، وأما المعتصب فقد اختلف فيه :

فمنهم من قال : الربح له ويرد رأس المال •

ومنهم من قال : لا شئ له •

✽ مسألة :

وعن اليتيمة اذا بلغت الحيض وهى ناقصة العقل ، ولها كسوة
مثل قميص الصبى ، وجلبوب كان لها فى صباها ، هل لمن يكلفها أن
يشترى لها من مالها كسوة غير هذه الكسوة ، أو تلبس هذه الكسوة الى
أن تفنيها ، وبعد ذلك يشتري لها غيرها ؟

قال : انه اذا أمكن أن تبدل بهذه الكسوة كسوة مثلها من النساء

وجب في النظر القائم بذلك أن ذلك من مصالحها استعمل فيها ما هو من مصالحها ، والا فليس مع الاضطرار اختيار *

قلت له : فان امتنعت أن تختمر وتلبس الثياب وتستر رأسها ، وطلبت أن تترك على حالها مثل أن تتمشط رأسها ، ويعلق لها الحلي ؟

يأمرها في ذلك منها ما أقرت لسترها وأحسن لأمرها بلا جبر على ما لا يلزمها ، ولا معونة على ما لا يصلح لها ولا يصلحها *

قلت له : فان كانت صحيحة العقل ؟

قال : معى أنها أولى بنفسها في جميع أحوالها الا أن تأتي في ذلك ما يسعها ، فلا تعان عليه ، وينكر عليها بمقدار الكفاية ممن يقدر على الانكار عليها *

* مسألة :

وعن رجل له نخلة ، وليتيم فيها ربع ، والنخلة مقدمة تخرف ، وليس لليتيم وصى وله والدة ، قلت : كيف يحتال في قسم ثمرتها ؟

فمعى أنه اذا عدم القاسمة لليتيم من وصى أو وكيل ، وقاسم نفسه ما حصل من ثمرة المقدمة رطباً لا يتفاضل أوفر على اليتيم ، وجعل ذلك في مصالحه ومصالح ماله عند استغنائه عن ذلك ، وسعه ان شاء الله *

وكذلك رجل له نخل ، وله شريك فيها فيصل الى البلد أناس يقولون انه وكلهم في ماله ، ولم يصح معه ذلك ، والنخل مشاعة غير مقسومة كيف يجوز له قسم ثمرتها ؟

(م ٤ — الجامع المفيد ج ٥)

فمعى أنه يجوز له قسم ثمرتها إذا حضر رب المال أو وكيله ، فان صح وكالة هذا الوكيل ببينة أو شهرة جاز ذلك فى الحكم ، وان عدم ذلك ، وكان ذلك مما لا يشك ، ويطمئن قلبه اليه أن الوكلاء لا يدعون مثل ذلك على رب المال الا بسبب الوكالة ، لم يضق ذلك عليه عندى فى حكم الاطمئنانة •

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وخلف مالا ومنزلا ، وزوجة وولدين ذكرين ، وابنتين طفلتين ، والأدعت الزوجة أن المالك أوصى لها بحق وصادق ووصايا ، ودين ، وأنه وكلها فى قضاء دينه ، وجعلها وصية فى مال أولاده الصغار ، وطلبت اجازتها الى ذلك فأنكرها الورثة البالغون ، ما الحكم لها وعليها فى ذلك ؟

قال : هى مدعية وعليها البينة •

قلت له : فان لم تصح لها ولا لغيرها ما ادعته من المال ، وطلبت منع الورثة عن بيع حصصهم التى خلفها المالك ، الى أن يصح لها دعواها هل يكون لها عليهم ذلك ؟

قال : ذلك الى ما يوجبه نظر الحاكم على ما وجدت فى الأثر عن أبى الحوارى رحمه الله •

قلت له : فان طلبت قبض حصة أولادها الأيتام ، ولم تصح لها الوكالة ، فمنعها بعض الورثة ، والحتسب لهؤلاء الأيتام محتسب من

المسلمين الا بعد أن يصح مع الحاكم ما تدعيه من الوكالة ، هل لها ذلك ، وكيف الحكم فيه ؟

قال : اذا خيف على الأيتام الضرر في أموالهم واحتسب لهم محتسب فنظر الحاكم في ذلك ، وأجرى الحكم فيه على ما يخرج عنده في النظر يحكم المشاهدة ، فان أوجب العاقبة في ذلك ومعاونته جاز على حسب القيام لمصالح الأيتام في مالهم وأنفسهم ، وكان ذلك من التعاون على البر والتقوى •

قلت له : فان صحت وكالتها في أولادها الصغار ، ثم ظهر تضییعها له في ثمرة أو الصلاح في مال أو أباحت فيه من لا ورع له فاحتسب فيه رجل من المسلمين ، ومنعها عنه ، هل له ذلك ، وكيف الحكم فيه ؟

قال : هذا الى الحاكم ويؤمر أنه اذا خيف عليه المضرة والتضييع لمال اليتيم منع ذلك ، وجعل حيث يؤمن عليه •

* مسألة :

وعن أبي الحسن محمد بن الحسن رحمه الله : وعلى الحكام القيام الأيتام بما يقدرون عليه بأنفسهم اذا لم يكن غيرهم يفعل لليتيم ما يصلح مجملا وذلك على ما يخرج في نظر الحاكم في الوقت •

* مسألة :

وسألت أبا سعيد عن اليتيم اذا دخل منزل قوم ، ومعه شيء

يحمّله فنسيه في منزلهم ، فانتفعوا به وأتلفوه ما يلزم الأمر والفاعل ؟
 قال : معى أن الأمر والفاعل لذلك إذا أمر ولده أو عبده أو صبيه
 ممن يجوز أمره عليه ، فهو ضامن ، والفاعل ممن كان يلزمه الضمان •

قلت له : وكيف الخلاص لهذا اليتيم من هذا الضمان ؟

قال : معى أن يسلمه الى وصيه من قبل أبيه أو وكيله ، فان لم يكن
 له وصى ولا وكيل جعل ذلك في نفقته أو كسوته في بعض القول •
 وفي بعض القول : أنه يجعل بحاله حتى يسلم الى وصى أو وكيل
 أو حاكم ، أو يجعل في شيء من مصالح اليتيم ، أو في حق يلزمه •

✽ مسألة :

وعن أرض فيها حصة ليتيم مشاعة استأجر رجل حصة البالغ
 للزراعة بأجرة معلومة ، وزرعها جميعها ، وحسب اليتيم أجرة حصته ،
 كما استأجر وأنفق ، وليس له وكيل أيجوز له ذلك ، ويسعه أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل : ان ذلك جائز اذا كان سبيل الوسط من سعر
 البلد ، فيجوز له أن تحتسب لليتيم ، ويدخل في ذلك لنفسه كما يحتسب
 له مع غيره •

وقيل : انه لا يجوز له ذلك لنفسه ، كما يجوز له أن يفعل لغيره
 على وجه الاحتياط ، لأن فعله لغيره غير فعله لنفسه •

— ٥٣ —

قلت له : فعلى قول من يقول : انه لا يجوز له ذلك لنفسه ، ثم
زرع على ذلك ما يكون ؟

قال : معى أنه بمنزلة الداخل في الزراعة بسبب لموضع استحقاقه
بالحصة من البالغ •

قلت له : فان كانت لليتيم والدته تعوله فسلم اليها نفقته على
ما تستحقه لأيام معلومة أيسعه ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك بفريضة ثبتت في الحكم ، فذلك جائز
ممن يثبت حكمه ، وأما ان كان من طريق فعله هو ، فقد قيل : لا يجوز
ذلك حتى تكون مأمونة على ذلك أنها تجعله في موضع مصالحه اذا أمرت
به على وجه الحق •

* مسألة :

وعن رجلين لكل واحد منهما حق على صاحبه ، ثم غاب أحدهما
غيبة لا يقدر عليه ، هل له أن يقاصصه بحقه مما عليه ؟

قال : معى أنه اذا غاب غيبة لا يقدر بالحجة عليه أنه يجوز له
أن يقاصصه بحقه •

قلت له : فان غاب وليس لهذا عليه شيء ، وعلى هذا كيف يفعل في
الذى عليه له ، ولا يقدر عليه ؟

قال : معى أنه اذا أيس منه لحقه معنى الاختلاف اذا لم يعرف
موضعه ولا يعلم له وارثا ، فاذا عرف موضعه وعرف وارثه غير أنه
لا يقدر على الوصول ؟

فمعى أن هذا يزول عنه الحكم الاختلاف ، ويكون الحق عليه الى أن
يقدر عليه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل لزمته تبعة لئيم وهو صبي يرضع ، هل يجوز له
أن يشتري له هنا ويدهنه به ؟

قال : معى أنه اذا كان فى ماله سعة ما يفضل لدهنه ، ولم يكن
الى غير الدهن أحوج فمعى أنه يجوز ذلك •

قيل له : فان أراد أن يكسوه ثوبا هل يسلمه الى والدته ؟

قال : معى أنه اذا كان يأمنها على كسوته ، وما يدفعه اليها من ذلك
انها تجعله فى موضعه بالعدل ، كان ذلك عندى جائزا على معنى الاطمئنانة •

قلت له : فان قطع الئيم قميصا وألبسه اياها ، ثم غاب عنه الئيم ،
فلا يدري هى عليه يلبسها أم لا هل يبرأ مما لزمه له ؟

قال : معى ان كسى هذا الئيم هذا الثوب فمعى أنه قد كساه اذا
عدم من يقوم للئيم بذلك من وصى أو وكيل أو حاكم أو محتسب ثقة •

✽ مسألة :

وسئل عن الئيم اذا كانت له أم غنية ، وعم فقير ، على من تكون
نفقته ، وكيف يفرض له ؟

— ٥٥ —

قال : معى أنه قيل : يفرض على العم والأُم على قدر ميراثهما منه ، فيحط على الأُم بقدر حصة العم ، وتتؤخذ بقدر ميراثها منه ، وقيل : يكون على الغنى منهما نفقته كلها دون الفقير منهما •

* مسألة :

وسئل الصبى هل يجوز أن يعنا الى الطعام ليأكل على وجه الكرامة وادخال البر عليه اذا كان الصبى غنيا ، ولم يكن من الفقراء ، ولا يلزم من عنائه لى ذلك ضمان ؟

قال : يعجبنى اذا كان ممن يعقل ، ويكون ذلك لمصلحته وكرامته ودعى على هذا المعنى ، كان هذا صلاحا عندى له ، والاصلاح هو المأمور به فى أمر الأيتام لأنفسهم وأموالهم ، وكذلك غير الأيتيم عندى •

قلت له : فيجوز لكل من دعاه الى ذلك من سائر الناس أم ذلك خاص ؟

قال : معى أنه لكل من وقع له به مصلحة ومسرة ومنفعة •

قلت له : فان ظهر من الصبى مسرة وكره أهله ؟

قال : معى أنه ينظر فى كراهية أهله ، فان وقعت على معنى المصلحة كانوا هم أولى بالنظر فى صبيهم ، ولصبيهم ، وان كان على وجه الاحرمان وجهل الناس لم يحرم الصبى وجه الصلاح عندى ، وكان الناظر له الصلاح أولى من الباطل عليه ، لأنه قد قيل : صديق مفسد عدو مبين •

قلت له : فما تفسير صديق مخسر عدو مبين ؟

قال : معنى انه كل من أحرم الخير فهو مخسر •

* مسألة :

وسألته عن اليتيم الذي يعمل بالأجرة ، هل يجوز لمن استعمله أن يسلم إليه أجرته أم لا يجوز ذلك ، ويجعلها في مصالحه ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : اذا كان بحد من يحفظ سلم إليه ذلك •

وقال من قال : أجازته مال كماله وليس له أن يسلمها إليه إلا أن يجعلها في صلاحه •

* مسألة :

وعن رجل هلك وترك يتامى ، وكان عليه لرجل دين كان قد جرده دينه في حياته ، وكان مقرا به ، ولم يوص له بشيء ، هل يسعه أن يأخذ من هؤلاء اليتامى بقدر ماله على والدهم ، علموا بذلك أو لم يعلموا ؟

فمعنى أنه قد قيل : ان له أن يأخذ من ماله يقدر حقه اذا عجز عن أخذ ذلك بالحكم ، ولا أعلم على اليتامى حجة يحتج عليهم الا أن يكون فهم أوصياء أو وكلاء ، فيحتج على الوصى أو الوكيل ، فان أنصفه

والا أخذ حقه ، وليس لليتامى مال الهالك الا بعد أداء الحقوق
التي تلزمه •

* مسألة :

وسئل عن له شركة في مال يتيم أو غائب لا يقدر عليه ؟

فقال بعض : لا يجوز له الدخول في ذلك الا بحكم حاكم أو وصى ،
أو محتسب ثقة عند عدم الحاكم •

وقال بعض : له أخذ الجميع ، ويكون مشتركا وعليه الضمان اذا
لم يقدر على الحاكم •

وقال بعض : يأخذ حصته ويدع حصة الغائب ، وذلك على قول
أبي المؤثر رحمه الله اذا لم يقدر على الحاكم •

وقال بعض : يأخذ الجميع ويكون مال اليتيم في يده أمانة الى
أن ينفذه على وجهه •

ورأيت الشيخ رحمه الله يعجبه هذا القول في اليتيم والغائب فيه
اختلاف ، كنحو ما قيل في اليتيم اذا لم يقدر الشريك على أخذ حصته
بالحكم •

* مسألة :

ويعطى عن اليتيم أجر المعلم ، ويضحي له في النحر اذا كان ماله

واسعا ، ويتخذ له المنيحة للبنها ، ويخدم اذا كان ماله واسعا كذلك ، وكذلك الأعجم والمعتوه والناقص العقل يجوز ذلك للوصى والوكيل والحاكم أن يوكل لهؤلاء من يقوم عليهم من الرجال ، وإن كان من النساء ثقة مأمونة تكفى ذلك ، فلا بأس ، وقد يجعل حكام المسلمين أمر اليتيم الى والدته وأخته وجدته اذا كن موضعا لذلك وعلى الوصى أو الوكيل أو الحاكم اذا لزم يتيما أو غائبا أو أعجم أو معتوها أحد ممن هو وارثه من يتييم أو غيره أن يعطوه من مال اليتيم ♦

✽ مسألة :

وعن المرأة اذا ادعت أنها وصية ولديها ، ولا بينة لها بذلك ، واحتاج الصبيان الى النفقة والكسوة ؟

قال : يرفع أمرهما الى الحاكم ، يقيم لليتيم وكيلًا ، ويبيع من ماله ، وينفق عليه ويكسوه ، فإن لم يكن حاكم فجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم ، ويفرضون فريضة للصبي في ماله لما يحتاج اليه في كل شهر ، وتؤمر والدته أن تدان عليه ، ويباع من المال في كل شهر بما يستحقه اليتيم ، ولا يجوز عندى غير ذلك ، لأنه قيل : اذا بيع بأمر الحاكم في مصالح اليتيم لم يكن له تغيير اذا بلغ ، وإن بيع بغير أمر الحاكم أو من يقوم مقامه أدرك ماله بعد البلوغ اذا طلبه ، وليس عليه رد ثمنه ، والقول في هذا يطول ، وقد قيل : ان هذا يجوز لمن تعنى بأمر اليتيم ♦

وعرفت أيضا من طريق الجائر عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله :

أنه ان احتسب لليتيم محتسب ولم يقدر على الحاكم ، ولم يكن حاكم ، وقام به وباع من ماله لنفقة شهر ، وعلم البائع والمشتري أن ذلك أصلح لليتيم جاز ذلك على وجه الاحتساب لليتيم في مصالحه ، لئلا يضيع ولم يقدر له على حيله في الحكم كان ذلك له ، وان سلم من المال الى الوالدة ، وكانت تؤمن عليه أن يجعل ذلك في مصالح اليتيم فعندى أنه قد رخص في ذلك عند عدم الأول ، والقول الأول عندى أكثر أنه ينفق عليه ، وتؤمر أن تدان عليه مثل ما يأمرها الحاكم اذا لم يقدر لليتيم على حيلة غير ذلك ، وهذا عندى في الجائر ، واليتيم بالخيار اذا بلغ ، ان شاء أتم البيع ، ون شاء نقضه •

وعندى أن بعضا قد جعل للأم أن تقوم مقام الأب يعد موت الأب ، فعلى هذا المعنى يجوز للأم بيع المال في مصالح اليتيم اذا عرف البائع والمشتري أن ذلك أصلح لليتيم ، فاذا حصل البيع وحصل الحق على المشتري فقد اختلف في تسليم ذلك ، وأكثر ما يوجب أنه تؤمر الأم أن تدان على اليتيم وتتفق عليه شهرا من الزمان ، فاذا أنفقت عليه نظر سعر السوق وسلم اليها بقدر ما أنفقت عليه ، وهكذا يفعل الحاكم عندى ، وينظر كم يستحق كل واحد منهما من النفقة ، ويؤمر القائم باليتيم أن يدان عليه ، ثم ينظر في السعر ويسلم اليه •

وقد قيل : ان للفطيم ثلث نفقة الى أن يصير خماسيا فينظر في ذلك الذى يريد الدخول في هذا ، والحكم عندى يثبت للداخل ان قدر على ذلك ، والجائر يجوز على ما وصفت لك ، وان لم تجد الأم أو القائم لليتيم من يدان منه ، وأنفق على اليتيم من ماله ، أنفق عليه المشتري مثل ما أمر الحاكم ، فعندى أنه يجوز ذلك على ما وجدناه ، وعرفناه عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله في بعض قوله ، والحاكم عندى أثبت للمسلمين ان قدروا عليه •

باب

في الأمانة والوديعة

وسئل عن رجل كانت عنده أمانة لرجل غائب ، فوجده قد مات وخلف ورثة ، فسلم إلى كل منهم حصته ، وبقي واحد من الورثة لم يجده ، ولا صح معه أين هو ، وكيف يفعل بحصته ؟

قلت : معنى أن حصته تكون بحالها على ما هي عليه من أمانة أو مضمون أن كان أحدث ما يجب فيه الضمان إلى أن يصفح أمره أو أمر موته ، فيسلمه إلى ورثته •

قلت له : فإن كان الذي خلفه الميت دراهم أو دنانير أو شيئا من العروض ، فباعه بدراهم ، وسلم إلى كل واحد من الورثة حصته من الدراهم ، وبقي حصته هذا الغائب دراهم ، تكون في يد هذا الرجل أمانة أو ضمنا أو كيف الوجه الذي يلزم هذا الرجل الضمان في مثل هذا ؟

قال المؤلف : لم أجِد لهذه المسألة جوابا ، وقد طالعتها من نسختين ، وعندي أنه ان كانت هذه الأمانة التي في يده مما يخاف عليه الضياع ، فباعه على وجه الاحتساب للزيادة ، فتكون قيمته عنده أمانة ، وإن لم يكن مما يخاف عليه الضياع فباعه فقد انتقل من حال الأمانة إلى حال الضمان ، فتكون الدراهم التي بقيت لهذا الغائب من قيمة حصته مما يباع هذا الأمين ضمنا لازما عليه حتى يخرج منه

بمخرج حق ، والله أعلم فليُنظر فيه الواقف ولا يأخذ منه الى الحق والصواب ، رجع الى الكتاب ♦

✽ مسألة :

وسئل عن رجل عنده أمانة لرجل ، ثم غاب لذي له الأمانة ، ولم يعرف له موصعا ، وأراد الخلاص منها كيف يفعل ؟

قال : معى أنه قيل : ليس له منها مخرج الا أن يسلمها الى ربها ، أو يهوت فيدعها في جملة أمانته مع من يآتمنه على ماله ، والا لم يكن عليه شيء بعد ذلك اذا لم يقبل منه حين ذلك ♦

وقال من قال : يآتمن عليها من أراد في حياته ممن يآمنه عليها ، وله ذلك في الصحة وعند الموت متى شاء ♦

قلت له : فان لم يجد أحدا يقبل منه هذه الأمانة في الصحة ولا عند الموت ، كيف يفعل ؟

قال : معى أنه قيل : انها في يده أمانة على معنى القول الأول حتى يأتية الموت فيخلفها في جملة أمانته اذا عجز عن حفظها اذا حضره الموت ، وقيل : انه يدعو شاهدين ويحفر لها في الأرض ويشهدهما عليها أنها لفلان بن فلان ، ويصفه بصفة تدرك معرفته بها ، وذلك من وجه خلاصه منها ♦

✽ مسألة :

وسئل عن رجل في يده أمانة لرجل ، فهلك من له الأمانة وخلف ورثة

فيهم البالغ واليتيم ، فطلب البالغون أن يقسم لهم حصتهم ويسلمها اليهم ، هل يجوز له أن يقسم هذه الأمانة ، ويسلم الى البالغين منها حصتهم ، وتكون حصة الأيتام منها في يده من غير أن يحضر الى الحاكم ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له أن يقسم هذه الأمانة الا بحضرة وكيل من حاكم أو وصى من أب لأنه اذا سلم من غير وكيل من حاكم ، ولا وصى هذا المال ويسلم الى البالغين حصصهم ، وبقيت حصة الأيتام ، ثم تلفت كان الأيتام عندى شركاء البالغين في حصصهم التى صارت اليهم الا أن كان البالغون في حال لا يقدرّون على حاكم ليقيم للأيتام وكيلا .

فمعنى أنه على قول من يقول : أنهم اذا صاروا بهذا الحال جاز لهم أن يأخذوا بقدر حصصهم من هذا المال أنه اذا سلم الى البالغين على هذا الحال فهو ضامن على كل حال ، الا أن يصير الأيتام الى مالهم ، كما صار البالغون الى مالهم الا بحجة حق .

❖ مسألة :

ومن غير الكتاب : ومن دفع الى رجل أمانة فالقول قوله اذا ادعى تلفها ، واذا دفع اليه مالا لغيره فأحب له أن لا يدفعها اليه الا ببينة ، ويجب أن لا يؤديه الأمين لا يدفعه اليه الا ببينة .

فانه قيل : لماذا فرقنا ؟

قيل له : لماذا فرقت ؟

قيل له : لأن الله أمر بالاشهاد على الوصية ، وعند تسليم مال اليتيم اذا بلغ لقوله : (فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيباً) *

وذا استودع رجل رجلين مالا فقسماه بينهما ، وأخذ كل واحد منهما النصف فضاع الجميع أو البعض ؟

فلا ضمان عليهما لأنه سلطهما على حفظه ، ولا يجوز أن يجتمع أيديهما عليه ولو لم يسلط كل واحد منهما على النصف ، ولم يجعله دون صاحبه ، وجب أن يكون في كل واحد منهما النصف ، وكذلك الأوصياء ، وقول يكون عند كل واحد منهما شهرا *

وقال مالك : يكون عند أحدهما ، فان أودع الوصيان والأمينان كل واحد منهما ما في يد صاحبه فضاعت فقول يضمن وقول لا يضمن *

❖ مسألة :

وفيمن ائتمن أمانة ووقع في البلاد خوف أو حرق أو غرق أو سلطان جائر ، فاكترى عليها الى موضع يرجو لها فيه السلامة بثلاث أو ربع أو بكراء ، لم يكن يحمل بمثله في وقت الأمان ؟

فان لم يجز له صاحب الأمانة ذلك الكراء كان الكراء على الأمين خاصة الا أن يكون وكيلًا للغائب ، أو وصيًا لليتيم فانه يؤدي الكراء من الأمانة ، الا أن يكون الكراء يأتي على الأمانة كلها فلا يجوز ذلك على قول ، والله أعلم وبه التوفيق *

❖ مسألة :

وان أمر الأمين المؤمن أن يجعل الودیعة فی منزله دون غیره ،
فخاف علیها المستودع التلف فی ذلك المنزل ؟

فله أن یرجها من ذلك المنزل الی حیث یرزأ لها ولا ضمان
علیه ان تلفت ، الدلیل : لو أنه رأى البیت یحترق بالنار کان علیہ
تخلیص الودیعة ونقلها الی موضع یرجو السلامة لها فیه ، واذا کان
قادراً علی تخلیص ذلك ، ثم تركه حتی هلك أنه یرزأ ضامناً •

وان ینقله من حیث یخاف علیہ التلف فیرزأ علی ظنه الی موضع
یرجو سلامته كما یفعل فی مال نفسه المتعبد بحفظه •

❖ مسألة :

واذا رفع بعض سكان المنزل الذی فیه الأمانة فی موضع یأمن
علیه ، ففساح ؟

فانه یضمنه اذا کان غیر رب البیت ، وغیر ساکنه •

وان كانت الأمانة مثل الثوب فی غیر حفظه والأحرز مثله ، فرفعہ
عند من لا یأمنه علیہ ؟

لم یرزأ من الضمان علی قول من یقول اذا لم تكن أمانته فی یده ،
أو مفاتیح البیت فی یده ضمن ، وعلى غیر هذا لم یضمن •

وإذا أراد الأمين الخروج فليحمل أمانته معه أو يجعلها مع ثقة ،
وإن لم يفعل وتركها ضمن ، وفي موضع أن أراد أن يسافر فليردها
إلى ربها أو وكيله أو إلى حاكم البلد •

وإذا أودعها أميناً وأعلمه أنها لفلان ؟

جاء ولا ضمان عليه ، وكذلك أن أودعها الأرض ، وأعلم بذلك عدلاً
جاء ، وإن أودعها غير ثقة أو حاكم غير مأمون أو دفنها بحيث
لا يؤمن عليها فهو ضامن •

قال الشافعي : إن حمل الأمانة في بر أو بحر فتلقت ضمن ،
واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن السافر ومثاله لعلى قلت :
إلا ما وقى الله بالثقل والمفلة المهلكة ، ويقال : ما انفلتوا ، وقد
فلتوا •

وفي موضع من الضياء : إن حملها معه فخطبت فقد رأى من رأى
أنه ضامن ، وقيل لا ضمان عليه ، لأنه ائتمن عليها ، ولا يزيلها
إلى غيره •

وقال محمد بن المسيب : لا ضمان عليه إذا أراد حفظها ، والله أعلم
وبه لتوفيق •

باب

في اللقطة وأحكامها

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل رأى لقطة ما يؤمر أن يفعل ؟

قال : اختلف في ذلك :

فقال من قال : ان أخذه لها أفضل على وجه الاحتساب اذا قام بما يلزمه في ذلك ، وقد ذهب من ذهب أنه يؤمر بذلك لأنه مال ، وأن تركها على وجه الورع كان له ذلك ، وقد ذهب الى بعض من ذهب •

قيل له : فان كان قد أخذها ولم يجد لها من يستحقها ، هل له أخذها اذا كان فقيرا ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك •

قلت له : أنا هي بمنزلة الزكاة في أخذها لها ، ويجوز له أن يأخذ ما يكفيه منها لسنته ؟

قال : معنى أنها بمنزلتها في هذا ، والزكاة غيرها في وجه آخر •

وقيل : في رجل أخذ دراهم من بين جماعة يعلم أنها لأحدهم ، ولا يعرف من هو ؟

ان الحكم في ذلك أنها تكون لواحد منهم ، وأما في الخلاص فلا يخرج عندي من لزوم ذلك حتى يسلم الى كل واحد منهم قدر الحق ، لأنه يعرف أنها لواحد منهم ، ولا يعرف أيهم ، وفي الحكم موقوف حتى يصح لأحدهم ، ويتفقون فيه على ما شاءوا •

* مسألة :

وسأله عن الرجل اذا وجد كنزا في جبل أو غيره ما يفعل فيه ؟

قال : ان كان اسلاميا كان سبيله سبيل اللقطة ، وان كان جاهليا كان له أخذه •

قلت له : ويخرج الخمس منه ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فأين يضع الخمس الذي يخرج ؟

قال : معي أن بعضا يقول : يقسمه على خمسة الخمس من الغنيمة ، وبعض يقول : انه للفقراء ، وبعض يقول : في بيت مال الله •

قلت له : فان كان بيت مال الله معدوما ، هل يرجع على الفقراء على هذا القول ، أم هو موقوف أبدا حتى يوجد بيت مال الله ؟

قال : ان حبسه لبيت مال الله حتى يقوم فحسن ، وان فرقته على الفقراء من المسلمين فأرجو أن يجوز ذلك ان شاء الله تعالى •

قلت له : فان كان هو من الفقراء ، هل يجوز له أن يأخذه
لفقره على قول من يقول : انه للفقراء ؟

قال : معى أنه اذا لم يكن غنيا به أو بسواه ، وكان فقيرا في
حاله جاز له ذلك •

قلت له : فان أصل الفراج الخمس من الكنز الجاهلي من السنة
أو من الاتفاق ؟

قال : معى أنه يشبه أن يكون من الاتفاق ، لأنى لا أعلم أن فيه
اختلافا ، وأرجو أنه يثبت فيه معنى السنة ، لأنه يوجد عن النبى
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فى الركاز الخمس » وأحسب أنه قيل
فى التفسير : هى الكنوز الجاهلية ، والله أعلم •

قلت له : فان امتنع الذى أصابه أن يخرج منه الخمس ، هل
لالامام جبره على اخراجه وأخذه كما يجبر على الزكاة من امتنع
منها ؟

قال : معى انه اذا ثبت من بيت مال الله كان له أن يجبره على
ذلك اذا أراد أن يأخذه بذلك •

قلت له : فيسع الامام أن لا يأخذه بذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان يختلف فيه فليس يضيق عليه ذلك عندى •

* مسألة :

وسئل عن رجل في يده شيء لا يعرف لمن هو ، ولا يعرف كيف صار اليه أمانة أم على وجه الضمان ، كيف يصنع فيه ، وهل يكون في يده أمانة حتى يعلم أنه أخذها بوجه الضمان ؟

قال : معى أنه إذا لم يحتمل أن يكون له بوجه من الوجوه فقيل : انه على سبيل اللقطة الا أن يكون معه هو من الأغلب في أموره أنه على خلاف ذلك .

قلت له : فان عرف أنه صار اليه من عند فلان ، ولم يعرف كيف صار اليه على وجه أمانة أو ضمان ؟

قال : معى أنه إذا لم يكن يعلم كيف كان انتقاله من ملك ماله اليه فأنشبه الأمور أن يكون للأول عندي ، الا أن يكون في أغلب أحواله انه لا يصير اليه مثل ذلك منه الا ملكا من عنده .

قلت له : رأييت ان علم أنه أخذها من عند رجلين ، ولم يعرف أيهما ، هل عليه الخلاص اليهما جميعا أم يكون بمنزلة من لا يعرف له رب ؟

قال : اما في الخلاص له ، فان كان قائم العين سلمه اليهما جميعا ، وضمن لكل واحد منهما نصف قيمته ان كان مما يحكم فيه بالقيمة ، الا أنصف مثله ، وان كان قد تلف مضمونا عليه سلم الى كل واحد منهما مثله ، ان كان من الأمثال أو قيمته فأما في الحكم فلا يضمن الى

أن يحكم فيه الحاكم الا لواحد ، لأنه لأحدهما لا لهما جميعا ، فمن
أصح منهما البينة حكم له به ، وان أصحا جميعا قسم بينهما ، وان
نكل أحدهما وحلف الآخر سلم الى الحالف ، وان نكلا جميعا كان
بحاله موقوفا ألا أن تكون أحد هذه الوجوه •

قلت له : فان طلبا شيئا اليه ما يكون الحكم فيه ؟

قال : معنى أنه قد مضى القول في ذلك •

* مسألة :

وعمن لقط دراهم منتشرة كثيرة من غير القرية أو من الطريق
الجاثر من القرى وهو فقير ، هل له أخذ ذلك ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

ففى بعض القول أنه بمنزلة الفقراء له أن ينتفع من مثل هذا
مما كان يعطيه الفقراء •

وقيل : أنه يفرق ذلك على الفقراء ولا ينتفع منه شيء ، ومعنى
ان الأصل عليه مضمون اذا صح وجه ما يجب به الخلاص عنده
الى أهل الا أن يتموا ذلك واختاروا الأجر •

قلت له : فان أخذها وأكلها ولم يعرف بها هل يكون مالكا ؟

فأله أعلم بهلاكه ، وأما الوصية فقد قيل ان عليه الوصية
بذلك •

وقال من قال : لا وصية عليه اذا لم يعلم لمن هي وعدم معرفته
لها ، وأكلها أو فرقها على وجه ما يجوز له ذلك .

* مسألة :

قلت : والثياب والعبيد اذا صلوا كيف يعرفوا فلا أدري ما عنيت
بهذا ، هل يعرفوا أمر دينهم وأمر الصلاة ؟

فمعى أن الذكور والاناث في هذا سواء ، ومن علم منه جهلا لدينه
أو لشيء منه وجب تعليمه اذا سأل عن ذلك أو علم منه الجهالة ،
وأوجب ذلك العبيد على سيدهم والبنون على والدهم ، ثم الأقرب
فالأقرب ، ثم على المسلمين كافة من حصة ذلك .

وان كنت عنيت في الثياب والعبيد اذا التقطت وصارت بمنزلة
الملقطة هل تعرف ؟

فمعى أن الثياب والعبيد مما يقطع عليه التعريف لأنه يختلف ألوان
ذلك ، وكلما اختلف القول به وأدركت المعرفة فيه .

قال المؤلف : لعله أراد يجب التعريف فيه ، والله أعلم .

وقلت : فيمن وجد ثوبا في منزله لا يعرف لمن هو ، كيف يحتال
فيه ، وذلك ان الناس يرفعون معه الثياب وغيرها ، فلم يعرف أو عرف
فلم يجيء له رب حتى تناولت به اللدة وأنه أخذ الثوب ، ولبسه
وهو غنى أو فقير ما يلزمه ؟

فمعى أنه قد قيل : اذا لم يعرفه واحتمل أن يكون له وينسأه ، فهو له حتى يعلم أنه لغيره ، واذا لم يحتمل هذا فهو بمنزلة اللقطة ، فاذا كان قد لبسه وهو فقير ، فقد قيل فى بعض القول أن اللاقط ينتفع بلقطته اذا كان فقيرا ، وهو ضامن لها اذا صح لها طالب ، وان كان غنيا فهو ضامن حتى يصح لها رب ، والغنى أوكد أن تلزمه الوصية فى مثل هذا •

✽ مسألة :

وعن رجل وجد شيئا مما هو غير مباح فى الأصل ، وهو من الإملاك ؟

قال : معى أنه اذا كان مما لا يرجع الى مثله ولا يطلب ، خرج من حد اللقطة ، فان كان له علامة عرفه وان لم تكن له علامة سلم الى الفقراء فيما عندى أنه قيل •

✽ مسألة :

وعن رجل فى يده ثوب أقر أنه لقطه وشادى به فلم يجد له ربا ، هل لمن علم أن هذا الثوب ملقط أن يشتريه من يلتقطه ويسلم اليه ثمنه علم أنه شادى به ، أو لم يعلم كان ثقة أو غير ثقة ؟

قال : معى أنه قيل لا يشتريه منه الا أن يكون ثقة أو يعلم أنه شادى به •

وقال من قال : عنه بالمعدل •

✽ مسألة :

وعن رجل لقط دينارا كم عليه أن يشادى به ثم يفرقه على
الفقراء ؟

قال : معى أنه قد قيل تفرق قدر أربعة دراهم فصاعدا أو قيمتها
سنة بالغنا ما بلغ ذلك ، كان قليلا أو كثيرا أو ما دون ذلك يعرف على
قدر قلته وكثرته •

قلت له : وكذلك بعد أن يشادى به ، هل يجوز له أن يتصدق به على
فقر واحد ؟

قال : معى أنه يجوز ذلك ما لم يصر به الى حد الفناء •
قيل له : وكذلك ان كان هو فقيرا هل له أن يأخذه لنفسه لهد
فقره اذا كان مما لا علامة له من الدنانير ؟
قال : معى أنه كسائر الفقراء وله أن يأخذه كمثل الفقراء ،
وقيل : ليس له ذلك •

قيل له : وكذلك ان كان هذا اللاقط غنيا ، هل له أن يجعله فى
كسوة صبي فقير أو يشتري به له طعاما ، أو ينفقه عليه ؟

قال : معى أنه يجوز له ذلك اذا فعل ذلك الصبي على حدة
الاحتساب لفقره ومن غيره الظاهر أنه يجوز ، ولا زائده ، ويدل عليه

ما بعده ، ولأن الفقيه لا فرق بين أن يكون صغيراً أو كبيراً ،
والله أعلم .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له أرض على الوادى فدخلها السيل ، فطرح
فيها سماداً وحمالة ، هل يجوز لأحد من الناس أن يحمل ذلك السماد
أو الحمالة ؟

قال : معنى أنه ثقيل : إذا كان مباحاً في الأصل لم يكن محجوراً
بوقوعه في ملك هذا الرجل ما لم يسبق إليه هو بقبض يد ، لأن الأرض
ليست بيد لغيرها ، فما وقع فيها من المباح فهو مباح له ولغيره ،
والمحجوز فيها محجوز عليه وعلى غيره .

قلت له : فإن وجد رجل في أرض رجل تزرع وهي غير محصونة
ذهبا أو فضة ما يكون حكم ما وجد في هذه الأرض ؟

قال : معنى أنه بمنزلة اللقطة إلا أن يكون كنزاً جاهلياً ، فإنه لمن
وجد .

قلت له : فإن وجد هذا الكنز غير صاحب الأرض يكون له أم لا ،
وكذلك إن وجد هذا الذهب والفضة صاحب الأرض أو غيره يكون
يمنزلة اللقطة أم كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أن الكنز الجاهلي لمن أصابه كانت الأرض له أو لغيره ،

وكذلك الذهب والفضة اذا وجدوا في الأرض لبراح التي تكون غير محصونة تكون بمنزلة اللقطة أصابه صاحب الأرض أو غيره •

قلت له : فالأرض المحصونة غير المنازل ما وجد فيها بمنزلة اللقطة ؟

قال : معنى أنه ما وجد فيها مما أحصنت له ، وعليه والأسبابه فليس مما وجد فيها من هذه الأسباب بمنزلة اللقطة وما وجد فيها من غير ذلك أشبهه من غير اللقطة •

قلت له : فاذا لقط الانسان لقطة وأراد تعريفها كيف يعرفها يصفها بعينها أو باسمها ، واسم الموضع الذي لقطها ، أو كيف يعرفها ؟

قال : معنى أنه يعرفها بقدر ما يستدل على معرفتها بلا أن يفصح بمعنى علامتها ، ولا ما يستدل به على معرفتها بأى لفظ حضره وقرب معه أنه يعرفها به •

قلت له : فكيف يعرفها من الزمان ؟

قال : معنى أنه يعرفها على قدر قلتها أو كثرتها ، ومعنى أنه قيل : أكثره سنة ، وبعض يقول مادام يرجو أن يدرك معرفتها عرفها لأنها مربوبة ، وبعض يقول من أربعة ذراهم فصاعدا سنة ، ودرهم أو قيمته شهرا ونحو ذلك •

❖ مسألة :

وعن رجل يمر في طريق أو عابية فيرى شيئا واقعا مثل ذهب أو فضة أو سائر الأعراض ، فيهوئ عليه ليأخذه حتى يمسسه ثم يذكر أنه يلزمه ويندم على ذلك فيتركه قلت له : يلزمه في ذلك أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا مس اللقطة قاصدا إلى مسها لزمته ، وقيل : ما لم يرفعها أو يحولها من موضعها فلا يلزمه •

قلت له : فإن أخبر به غيره أو وضعه في الموضع الذي رآه فذهب إليه غيره ، فأخذه قلت : يلزمه ضمان ذلك إذا دل عليه أم لا ؟

قال : معنى أنه قيد قيل الحال على اللقطة ضامن إذا أخذت بدلالته •

❖ مسألة :

وعن رجل له حفرة على شفير الوادي ، فجري السبيل فطرح في تلك الحفرة نخلة ، وطيح عليها ما يكون حكم هذه النخلة لصاحب الحفرة أم لا ؟

قال : معنى أنه إن كانت هذه النخلة في موضع يكون الأغلب منها يكون مباحا لا يقع عليها ملك ولا حجر لأحد ، ولا وجه من الوجوه ، فعندى أنه يجوز الانتفاع بها وأخذها ، وإن كان من أمرها لا يكون إلا مربوبة في موضعها ، ولم يعرف أربابها ولا معناها أشبهه عندى معنى اللقطة فيها •

قلت له : وكذلك فيما أدتته السيول في الأرض المربوبة من
الجذوع والنخل والحطب والسماذ ؟

قال : معى أن ما ثبت حكمه في الأرض المربوبة فهو بمنزلة اللقطة ،
وما لم يثبت حكمه مربوباً فهو عندى على سبيل الإباحة ، إذا كان ذلك
الأغلب من أمره أنه لا يجرى عليه ملك في مجرى السيول *

* مسألة :

ومن غير الكتاب : وإذا التقت أحد شيئاً مما لا يبقى مدة التعريف
حتى يتلف قبل ذلك ، وكان ذلك مما لا يوصل الى معرفته بعلامة
كلقطة الذهب والفضة والكسر من الصوغ ، أو طرق مسبكة أو مالا
يكون له علامة يتوصل الحاكم بها ؟

فعليه النظر لصاحبها ، وأن يفعل فيها ما فيه الحظ له ، وكذلك
الامام عليه أن ينظر له بها ما فيه له الصلاح والخطأ إذا انتهى اليه
ذلك ، وأن التقت مالا يكون له علامة وأمارة مثل قطعة درهم أو دراهم
منثورة ، أو شيئاً لا علامة فيه ولا أمارة تصدق به على الفقراء من
حينه ، ولا يحبس به *

ومن وجد في واد من الأودية من مجارى السيول مثل وادى فرق
أو وادى نزوى دراهم منثورة فحائز له أخذها ويفرقها على الفقراء
إذا لم يعرف ربها *

وعن أبى عبد الله : في رجل وجد دراهم مجتمعة أو متفرقة ، غير
أنها ليست بمصرورة فتعرف صفتها ؟

قال : لا يشدو بها لأنها ليس لها علامة تعرف بها •

* مسألة :

وان أبصر جماعة لؤلؤة في البحر فسبق أحدهم فأخذها ؟

فهي لمن لقطها ، وعليه أن لا يشرك فيها غيره على حكم ما قدمناه ذكره في اللؤلؤة ، لأنهم لم يكونوا خرجوا مشتركين فيها من سبب اللقطة من البحر ، فان كانوا خرجوا مشتركين فما أصابوا من صيد أو لقطة من البحر واشتركوا في النفقة والغرامة والكراء مما أصابوه من ذلك فهو بينهم •

* مسألة :

ومن اشترى شاة فوجد في بطنها ديناراً ؟

فحكمه حكم اللقطة ، وكذلك ان اشترى سمكا فوجد في بطنه دينارا ، وان وجد لؤلؤة مثقوبة مئنة فهي لقطة ، وان كانت مدحرجة فهي لمن وجدها عند كثير من أصحابنا •

وفي موضع : ان كانت مدحرجة مما يعلم أنها لم تملك فهي لمشتري السمكة ، وكان الشيخ رحمه الله يقول : هي لبائع السمكة وفي موضع : والنظر يوجب عندي أنها للبائع على هذا الوصف ، وأنها ملكه ، لأن البيع لم يقع عليها ، ولم يعلمها المشتري ولا البائع في حال البيع ، ولا هي من جنس المبيع فتكون تبعا له ، ونحن نطلب وجه قولهم في ذلك ان شاء الله ، والله أعلم وبه التوفيق •

باب

في الهبة والنحل والعطية والاقرار

وليس للحاكم من أمام ولا قاض ولا وال أن يقبل من رعيته الهدية الا من كان يجرى بينهم ذلك من قبل ذلك ، الا من والد أو ولد أو أخ أو عم أو خال أو ولد أو جد أو مثل ذلك ، فان ذلك يجوز له ، وقد فسر أهل العلم قول الله تبارك وتعالى : (أكلون للمسحت) أنه الرشاش .

وبلغنا أن المختار بن عوف رحمه الله قال في كلام له ، وهو يعيب الجبابرة : سموا الخمر طلاء فثربوها ، والرشاش هدية فأكلوها .

فأما من لم يكن حاكماً : أو له سبب من السلطان يجوز أمره ونهيه وحكمه ، فالهدية جائزة بين المسلمين والأرحام والناس ، الا أن يعنى المسلمين عناية من حرب أو سفر أو غيره ، فان قبل الهدية فطيه أن يردّها ، فان كان قد أتلّفها ردّ مثلها أو ثمنها ، وقد فعل ذلك الصلت بن مالك حين خرج الى بهلى في أمر خثعم ، فقبل هدايا على عهد بقايا من الأشياخ ، فأمر ببعث أشمانها الى أهلها ، وبعث بها اليهم .

فان احتج محتج برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يجوز عليه الطمع ، وكان يجوز له ما لا يجوز لأمته ، وقد نزل الكتاب على لسانه في أكل المسحت ، وليس له أن يقبل ممن نزل عليه من أهل الموالي في الجواذى أن يقبل الهدية منهم .

وقد قيل : ان ذا الدين يحسب له ما أكل معه دينه من حقه ،
الا أن يكون ذلك بينهما قبل ذلك ، وقد كان موسى بن علي رحمه الله
يكون بنزوى يعتل ، فلا يقبل من أحد شيئاً ، وقد بلغنى أن بعض
مشايخ المسلمين في علة فبعث اليه باعث بسخون فردده •

❖ مسألة :

وسئل عن المرأة كانت حاملا ، فأشهدت أن مالها لولدها ، ثم
ولدت ، لمن يكون هذا المال ؟

قال : معى أن هذا الولد ان ولدته لأقل من ستة أشهر فقد علم أنه
كان ولداً ، وله حكم الاقرار للولد ، وهذا اذا كان أبوه حياً معها ، وان
كان ميتاً فاذا لحقه حكم الولد ولو الى سنتين ثبت حكم الاقرار ،
لأنه يلحق في اليراث وفي الاقرار مثل الميراث ، وكذلك الوصية •

قلت له : فان ولدته لسته أشهر فصاعداً وأبوه معها زوجها ؟

فقد قيل : انه لا يلحقه حكم الولد ، لأنه يمكن أن تحمل به من
بعد الاقرار ، لأن الولد يلحق لسته أشهر فصاعداً ، واذا أمكن أن يكون
الحمل قبل الاقرار لم يحكم له أنه كان ولداً في حين الاقرار أو الوصية ،
ومعنى أنه قد قيل : يلحق في مثل هذا الى تسعة أشهر ، فحكم الولادة
الى تسعة أشهر في أكثر العادة ، والقول الأول عندى أصح في معنى
التحكم •

قلت له : فان جاءت بولدين ؟

قال : معنى أن الولدين ولد في التسمية ، وحكمهما حكم الولد الواحد في مثل هذا الاقرار والوصية كانا ولدين أو ثلاثة فحكمهم واحد .

قلت له : فان قالت : هذه النخلة لولدى بحق ، وهو حمل في بطنها ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك .

وسئل عن رجل كان في يده مال ، وهو له في الحكم ، فقال لوارثه : هذا المال ليس لى ، هل يكون ذلك حجة على الوارث ؟

قال : معنى أنه يوجد عن أبى الحوارى رحمه الله أنه قال : ان قوله ليس لى لا يكون حجة على الوارث حتى يقر به لأحد على معنى قوله ، وأما ما قيدت عن أبى الحسن رحمه الله فقال : اذ ليس هو لى فيتركه ، ومعنى أنه اذا كان المال فى الحكم لم يزل من ملكه الا اقرار بزياله من ملكه .

قيل له : فان قال : هذا المال شركة لى ولقوم ، أو لى ولغيرى ، هل يكون هذا اقرارا يوجب على الوارث ثبوتا لغيره فى المال باقرار المدعى هذا ؟

قال : أما فى معنى الحكم عندى فهو له بحاله حتى يبين شيئا ينقله عنه ، وأما فى التنزه فذلك الى الوارث .

قيل له : فان قال لشيء من ماله هذا ليسه لى هذا من ذلك المال يعنى
مالا قرب ماله ، هل يكون هذا اقرارا يثبت على وارثه حجة تزيله من
ملكه ؟

قال : هذا عندى معنى يشبه الأول ، لأنه يمكن أن يكون هذا
المال زال اليه من ذلك المال الذى قاله انه منه .

✽ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الوالد اذا نحل ولده الصغير
نحلا ، هل يثبت له ذلك اذا بلغ وقبضه ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : ان عطية الوالد لولده الصغير ليست
بشيء ، ومن أعطى ولده الصغير وكان له ، فكأنما جعل من ماله فى ماله
وفى بعض القول أنه اذا بلغ الصبى وأحرز ثبتت العطية .

قيل له : وكذلك ان وهب له هبة ، أو أعطاه عطية وبلغ الصبى
وقبضها ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : ان النحل والعطية والهبة كل ذلك سواء فى
مثل هذا ، وقد مضى القول فى ذلك عندى .

قيل له : وكذلك رجل نحل صبيا يتيما نحلا ، هل يثبت له ذلك
اذا لم يقبضه له أحد ، أو أعطاه عطية ، أو وهب له هبة ، فلم يقبضها
له أحد ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : ان عطية الصغير من غير والده ثابتة ولا احراز عليه حتى يبلغ ، فاذا بلغ فلم يحرصز حتى رجع اللعطى عن عطيته كانت له الرجعة ، وان أحرصز له في صباه من يكون احرازه له احرازاً من وكيل أو وصى أو والد أو محتسب من والده وما أشبه ذلك من الأرحام وغيرهم اذا لم يكن لهم وكيل ، أو وصى أو والد أو محتسب مثل هؤلاء كان احرازاً ، ولم يكن عليهم احراز بعد بلوغهم *

ومعنى أن في بعض القول أن من أعطى صبياً عطية غير ولده ، فكأنما نقل من ماله الى مال غيره ، فاذا ثبت معنى هذا لم يكن عليه احراز بعد البلوغ *

❖ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل كانت في يده نخلة يحوزها وتمنعها ، فقال لوارثه : ان هذه النخلة لفلان فيها نصفها ، وأعطاني مأكلتها الى أن أموت فاذا مت رددتها كلها عليه ، ثم مات فأراد ورثة الذى سمع منه أن يأخذ النخلة ؟

قال : معنى أن اقراره بنصف هذه النخلة لفلان ، وقد كانت في يده تثبت عندى على ورثته اذا علموا بذلك ، ودعواه عليه أنه أعطاه مأكلتها دعوى منه ، وقوله : أن يردها عليه اذا مات خبراً أو لا يكون عندى اقراراً ولا رداً *

❖ مسألة :

وعن رجل يقول في مرضه : امرأتى هذه لها على صداق كذا وكذا درهمما يعنى أمة له ؟

قال : معى أنه يوجد فى الأثر أنه لا أراه يجوز له اذا كانت أمته حتى يقول انه أعتقها ، ثم يلزمه لها ما أقر لها به من ماله من صداقها ، كذلك عندى لأن هذا كلام يستحيل ، كما أنه لو قال لامراته أمتى كان هذا محالا عندى •

❖ مسألة :

وعن رجل طلب الى رجل قور شجر مثل كرمة أو غيرها من الأشجار فقال له : تراها فى موضع كذا وكذا اذهب خذها ، ثم هلك السائل أو المسئول أو غائب حيث لا تناله الحجة ، هل للسائل أن يأخذها أو المسئول أن يملكها ؟

قال : معى أن السائل اذا غاب أو مات وكان المسئول قد رجع فى هذه العطية كان له الانتفاع بها ، وهى فى ماله ، وان كان المسئول غاب أو مات فالعطية بحالها ، وللسائل الانتفاع بها حتى يعلم أن المسئول رجع عليه فى ذلك اذا كانت عطية ، وأما اذا مات فمعى أنه قيل فيه باختلاف :

قال من قال : ان موت المعطى رجوع فى العطية •

وقال من قال : حتى يرجع وهى بحالها للمعطى له •

قلت : واذا سأله شيئاً من ماله ، فقال له اذهب فخذ هذه تكون هذه عطية أم لا ؟

قال : معي أن هذه لا تكون عطية ، وهذا عندى اذن لما سأله أن يأخذها ، ويجوز له أخذها •

قلت له : فيجوز أن يأخذها بعد وفاته أو غيبته ؟

قال : معي أن له أن يأخذ في حياته ما لم يعلم رجع فيها ، وأما بعد موته فليس له أخذها •

قلت له : فان غاب هذا المسئول الذى قد اذن له بأخذها له اياه ، فأخبره رجل ثقة أنه قد رجع فيما اذن له به ، هل له أن يأخذها له أم لا ؟

قال : معي أنه قليل : أما في الحكم فله أن يأخذها حتى يكونا رجلين ثقتين ، وأما بالاطمئنانة فالتنزه عن ذلك أحب الى •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أهدى الى رجل ثوبا ، فلما فصلت الهدية من يدي المهدى اليه قبل أن تصير اليه ويقبضها ، هل لورثته من بعده ؟

قال : معي هكذا عندى أنه قليل : تكون لورثته من بعده •

وقال من قال : تكون للمهدى ما لم يقبضها المهدى اليه •

❖ مسألة :

وسئل عن الهدية اذا فصلت من عند المهدى ، ومات المهدى اليه
قبل أن تصل اليه الهدية فأخذها رجل آخر ، فهل يلزم المهدى
على قول من يقول الهدية اذا فصلت من يدى المهدى فهي للمهدى اليه
أن يطالب الذى قد أخذ الهدية ويسلمها الى ورثة المهدى أم ليس
عليه ذلك ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : فان ردها اليه القابض ، هل عليه أن يقبضها منه
أو يسلمها الى ورثة المهدى اليه ؟

قال : لا يبين لى ذلك عليه الا أن يحكم عليه الحاكم بذلك •

قلت : فهل لورثة المهدى اليه أن يطالبوا هذا الرجل الذى قبض
الهدية بها ؟

قال : معى أن على قول من يقول ان الهدية اذا فصلت من عند
المهدى فهي الى المهدى اليه كان معى لورثته أن يطالبوا القابض لها •

❖ مسألة :

وعن امرأة أرادت أن تقر لأولادها بشيء من مالها فى مرضها ،
فشق ذلك على زوجها ، فقالت له : أترضى أن أخلى لك حقى ؟ فقال

لها : كل حق لك على من صدق أو غيره فهو لى ، فقالت : نعم
ان مات فماتت فى مرضها ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أن فى مثل هذا يقع الاختلاف : فبعض يجعله بمنزلة
الاقرار ، وبعض يجعله بمنزلة الوصية ، والذي يجعله بمنزلة الوصية
يعطيه ذلك ، لأن الزوج وأرث ، والذي يجعله بمنزلة الاقرار يشترطه له
ان ماتت فى مرضها ذلك •

قلت له : وكذلك ان صحت من مرضها ذلك ، هل يثبت له ذلك بهذا
اللفظ ؟

قال : معنى أنه اذا لم تحدد ان ماتت فى مرضها ذلك فهو سواء ،
وان حددت من مرضها ذلك فصحت منه فعندى أنه فى بعض القول أن
ذلك ينتقض •

✽ مسألة :

وعن رجل مر هو وزوجته على أرض لها أو نخل ، فقال لها :
لمن هى أو لمن هذه النخل ؟ فقالت له : هذه الأرض لك أو هذا النخل لك ،
والنخل نخلها ، والأرض أرضها ، وقيل هو ذلك وقبضه ، هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت له ذلك فى الحكم الا أن يقع أنها لم ترد
بذلك اقرارا ، فانه لا يجوز له فيما يسعه ، وأما اللفظ فيخرج على معنى
الاقرار اذا كانت الأرض والنخل لها •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أقر لرجل بميراثه من عمرو ، ولعمرو دين على زيد ،
قلت له : فزيد هذا يسلم هذا الدين الذي عليه الى من أقر له بالميراث
الى المقر ؟

قال : معنى أن في بعض القول أنه مخير بين تسليمه الى المقر
أو الى المقر له ، وفي بعض القول أنه ليس له تخيير ، ويسلمها
الى المقر •

قلت له : وكذلك العطية اذا أعطاه ميراثه من فلان هو كالأقرار
يثبت عندك أم لا ؟

قال : معنى أنه مثل الأقرار الا من طريق الجهالة •

قلت له : هل يكون الوقوف على المال احراز له ؟

قال : لا أعلم أن الوقوف على المال احراز •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال له آخر في صحته : متى ما حدث بك حدث
فكل مال كان لك في موضع كذا وكذا فهو لفلان بن فلان ، قال : نعم ،
هل يكون هذا اقرا لا يثبت لفلان ؟

قال : معنى أنه يخرج الاختلاف :

فقال من قال : انه يخرج من رأس المال ، ويكون له منه
بذلك اذا ثبت معنى يخرج من رأس المال •

وقال من قال : انه يخرج مخرج الوصية ، ويكون من ثلث المال •

قلت له : فعلى قول من يقول : انه اقرار يكون له في حياة المقر
أو حتى يموت ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

فقال من قال : انه اذا ثبت أنه اقرار كان له في حياة المقر
وبعد موته •

وقيل : انما هو اقرار بعد موته كما وصفت •

قلت له : فان طلب المقر له أخذ ذلك ومنعه المقر ، هل له
أخذه ولو منعه ذلك ؟

قال : يأخذ ما يسعه أخذه في ذلك ، وان وصله الى الحاكم
حكم عليه كما يراه ، وان كان مما يجتمع عليه كان عليه تسليمه •

❖ مسألة :

وعن رجل قال في صحته أو في مرضه : بيتي هذا لفلان ، وفي
البيت شجر من ذوات الساق ، هل يكون له البيت وحده ؟

— ٩٠ —

قال : انه قيل : يكون له البيت وما يلحقه من اسم البيت ، اذ قال بيتى هذا *

قلت له : فان قال منزلى هذا أو دارى هذه ، هل يكون هذا سواء ولو أشار اليه ؟

قال : معى أنه سواء اذا حده والنخل والشجر من ذوات الساق هو لصاحب المنزل المتقرب به *

قيل له : فان قال : هذا البيت لفلان ، هل يكون القول سواء ؟

قال : معى أنهم قالوا : ان هذه غير الأولى ، ويكون له المنزل بجميع ما فيه من نخل وشجر من ذوات الساق ، وحكم ما فى الدار حكم الدار *

قيل له : فان قال : هذه الأرض لفلان وحدها ، هل تكون الأرض وما فيها له ؟

قال : معى أنه كذلك ، واذا قال أرضى هذه لم تكن له الا الأرض على معنى قوله *

قلت له : فان قال : قطعتى هذه لفلان ، هل يكون له غير الأرض ان كان فى الأرض شئ ؟

قال : معى أن القطعة غير الأرض فتكون له القطعة بما هو فيها مما هو ثابت فيها من نخل أو شجر ، وما هو من ذاتها ، لأنه يقال : قطعة من نخل *

قلت له : فان قال : صاحيتى هذه لفلان ؟

قال : معى أن له الأرض وحدها ، والصاحية غير القطعة عندى •

❖ مسألة :

وعن رجل أقر لزوجته بماله ونخله الذى يعرف به فى موضع كذا وكذا ، بحق لها عليه ، وليس لها بوفاء ، وأقر لها بمنزله الذى هو معروف به بجميع ما يستحق مع الخبة التى فى المنزل بحق عليه لزوجته فلانة ، وليس لها بوفاء ، هل يكون هذا تاماً أم لا ؟

قال : معى أنه اذا صح المقر له بمعانى يثبت حكمها ثبت للمقر له عندى جميع نخل المقر ، وجميع ما للمقر المعروف بموضع كذا وكذا من نخل وغيره وجميع ما يأتى عليه اسم المال •

قلت له : فاذا أقر لها بماله ونخله التى يعرف به ، وله فى موضع كذا وكذا ؟

قال : معى أنه يكون له جميع ماله حيث ما كان من نخلته المحدودة من ذلك الموضع ، وحدها وعندى أنه يثبت لها على المعنى منزله الذى هو فيه ، ويعرف به ، وله على ما هو موصوف ، وما يستحقه ، وأما الخبة التى فى المنزل فلا يقع عليها عندى اسم هذه الخبة التى هى فى هذا المنزل ، لأنه لو كان فى هذا المنزل قال معى التى فى المنزل ولم يصف الخبة الى هذا المنزل الذى أقر له به ، وهذه اضافة الى منزل مجهول ممن هنالك لم يثبت عندى الخبة •

ولو قال معنى الخبة التى منه ، يعنى فى هذا المنزل فكان فيه خبة يقع عليها اسم الخبة كانت عندى لها بما فيها من نخل وشجر وغير ذلك ، وجميع ذلك ما يقع عليه الخبة ، وان صحت هذه الخبة التى فى المنزل ببينة أو بتحديد ثبت لها معنى الاقرار الأول •

❖ مسألة :

وعن رجل أقر له والده فى حياته أنه قضى زوجته صداقها الذى عليه لها ، وعرفها الذى قضاها إياه ، وعاش بعد ذلك ، ثم لما حضرته الوفاة رجع فأوصى لها بصداقها ، فغير ذلك عليه والده وصبيه فى الوقت ، ولم يجز للمرأة ما أوصى به •

قلت : أياكون سالما أو ظلما وانما فعل ذلك بما قدم اليه والده من علم القضاء من الصحة ، وبين له ذلك أم لا يلزمه ؟

قال : معنى أن قضاها الذى أقربه للزوجة بصداقها يثبت عليه باقراره ، ووصيته لها بصداقها ، يجوز أيضا لأنه يمكن أن يكون لها عليه صداقان ، وأنها لم تقبل ذلك القضاء بذلك الصداق ، واققراره جائز عليه هو ولا لم يصدق عليها •

❖ مسألة :

وعن رجل كان فى يده مال فأقر ولده أن هذا المال لزيد ، ثم مات والده ، هل يثبت على الولد اقراره لزيد ؟

— ٩٣ —

قال : معى أنه يثبت عليه فى الحكم •

قلت له : فان كان الولد قد باع شيئاً من مال والده فى حياته ، ثم لم يغير الوالد ولم ينكر ، ثم مات الوالد وصار المال لولده ، قلت : هل يثبت عليه هذا البيع أم لا ؟

قال : ان هذا لا يشبه الاقرار ولا يثبت عندى عليه ، لأن فعله فى مال والده لا يثبت فى مال والده ، وانما الاقرار بشهادة منه أن المال لزيد ، والبيع نقل منه لمال والده لزيد وهما مختلفان فى المعنى والحكم عندى •

❖ مسألة :

سألت أبا سعيد عن المرأة اذا قالت : أن كل حق كان لها فهو لابنها ، بحق عليها لابنها ولا له بوفاء ؟

قال : ان هذا يخرج مخرج القضاء كان المقضى صحيحاً أو سقيماً •

❖ مسألة :

وعن رجل عليه لآخر درهمان ، وعلى رجل آخر له درهمان ، فقال الذى عليه الدرهمان للذى له الدرهمان : أبرئه من دينه ، وقال الذى له انه قد أبرأه من الدرهمين الذى عليه له ، ثم رجع يطالبه من بعد أن أبرأه ؟

قال : انه اذا أبرأ صاحب الحق غريمه مما عليه له ، واحتال
المحتال بحقه ، ورضى صاحب الحق بذلك ، فليس له على غريمه رجعة
بعد البراءة ، ويطلب المحتال بذلك اذا ضمن له بذلك ، وسوء كان
الذى ضمن به غريما لغريمه أو غير غريم ، فيلزمه هذا الحق
بالضمان فيما معنى أنه قيل ♦

وكذلك ان ضمن له رجل بدرهمين فقال له : قد أبرأتني من الدرهمين
الذين لك على قال : قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين عليك لى ثم رجع
من بعد يطالبه ، وقال : ان الآخر لم يعطه شيئا فما يجب له على
هذه الصفة ؟

قال : أما قوله لغريمه حين قال له غريمه : أبرأتني من الدرهمين اللذين
على لك ، فقال له : قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين على لك يكون
كقوله قد أبرأتك ♦

وقال من قال : لا يبرأ بذلك ، واذا ثبتت البراءة منه لغريمه
بحقه وضمن بحق غيره ، ثم قال لم يعطه شيئا فمضى أن حقه على من
ضمن ، ولا يعود يلحق غريمه بعد أن أبرأه ولو لم يعطه الآخر
شيئا ، الا أن يكون الضامن في جميع هذا في الأول والآخر يكون في
حين ضمانه مفلسا ، وانما أبرأه على ذلك الضمان ، فيعجبني أن لا يبطل
حقه ، لأن الضمان لم يثبت ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

وعن رجل طلبت اليه زوجته فضة ، وكان قد رفع فضة هي

تعلمها ، وكانت عنده فضة ولم يعلم هو بها ، وكان قد نسيها ، وقال :
كل فضة له مستورة فهي للضعاف ، ونسى هذه الفضة عند القول ؟

قال : معنى أنه إذا أراد بهذا الصدقة في شيء حنث فيه في يمينه
وكانت الدراهم التي وقع عليها اسم الصدقة ثلث ماله أو أقل
منه ؟

ففي بعض القول تكون صدقة كلها إذا حنث ، وإن كانت أكثر من
ثلث ماله أو كانت أكثر من مقدار الثلث فقد قيل : أنه إنما تقع الصدقة
على عشرين ، وإن لم يرد بذلك صدقة ولا يميناً ، وإنما قال هذا القول
مرسلاً ، والنجاء إليه بمعنى غير ما يوجب الصدقة فلا يجب عليه
عند ذلك شيء ، إلا أن يكون يعلم أنه للضعاف كما قال .

❖ مسألة :

وعن رجل أقر لزيد بجزء من ماله ، ما يكون له من المال ؟ فهل
يكون له الربيع ؟

قال : معنى أنه قد قال بعض ذلك ، وقال من قال : السبع ، وقال
من قال : لا يثبت له شيء إلا ما أقر به الورثة .

قلت له: فإن قال بشيء من ماله ، هل يثبت له شيء ؟

قال : معنى أنه يثبت له ما يقع عليه اسم شيء من أقل
ذلك في الحكم ، وإن أقر الورثة بشيء مما يقع عليه اسم الملك من
ماله لم يبين له أكثر من ذلك .

— ٩٦ —

قلت له : فان قال : ببعض ماله ، هل يثبت له شيء ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : النصف ، وبعضا يقول : الشيء منه
• مما يتجزأ ، مما يقع عليه اسم الجزء •

قلت له : فمن أقر لأهل نزوى بعشرة دراهم ؟

فمعى أنه يثبت عليه ، ويكون لأهل نزوى حين أقر لهم كلهم •

❖ مسألة :

وسألته عن أقر لزيد بدابة ثم مات وتركها في منزل وارثه الذى
يسكنه ، وقد علم بذلك أو لم يعلم أنه كاذب فيما أقر به ، هل عليه أن
يسلم الدابة ؟

قال : أنه يثبت عليه ما أقر به المقر إذا علم بذلك أو صحت
عليه البيينة ، ومعنى أن عليه أن لا يستعملها ويسلمها ان كانت بقيت في يده

قلت له : فان كانت في المنزل تكون في يده أمانة ؟

قال : نعم إذا كان يسكنه •

قلت : فيمن أقر لرجل بعشرة دراهم ، أو قال : عشرة دراهم
ودائنين ، وكذلك أن أوصى له بمثل هذا ما يلزمه له منه ؟

فمعى أنه اذا قال : عشرة دراهم ونصف ، كان له عشرة دراهم ونصف درهم من نقد البلد من الدراهم ، واذا قال : عشرة دراهم ودانقين كان عشيرة دراهم من نقد البلد ، والقول قوله فى الدانقين ، وقول : الورثة من بعده •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أقر أن عليه لرجل ألف درهم أن شاء زيد فقال زيد : قد شئت أو لا أشاء ، هل يلزمه ما أقر على نفسه ؟

قال : معى أنه قد قيل على قول من يبطل الاقرار بالاستثناء يكون هذا اقرارا باطلا ، وعلى قول من يرى أن الاستثناء لا يهدم الاقرار أن هذا اقرارا ثابت •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال : عليه لفلان ألف درهم الا مائة درهم ، ما يكون عليه ؟

قال : معى أنه يكون عليه تسعمائة درهم وينفعه الاستثناء •
قلت له : فان قال : على ألف الا تسعمائة درهم الا مائة درهم ، ما يكون عليه ؟

قال : معى أنه قيل : يكون عليه مائتا درهم لأنه استثنى من الألف
(م ٧ — الجامع المفيد ج ٥)

تسعمائة واستثنى من الاستثناء مائة درهم الى المائة الباقية ، فكان ذلك مائتي درهم •

قلت : فان قال : ألف درهم الا تسعمائة درهم ومائة درهم ؟

قال : معنى أنه قليل يكون عليه ألف درهم ، ولا ينفعه الاستثناء لأنه استثنى المال كله ، ولا ينفع استثناء بالكل •

✽ مسألة :

وعن رجل قال : هذه النخلة للمسجد ، والنخلة له ، وتحتها صرم ، هل تكون النخلة والصرم للمسجد ؟

قال : معنى أنه قليل : لا يكون له ، وما يستحق من الصرم وغيره ، فكأنه لم يدعها لنفسه •

قلت له : فان قال : نخلتي هذه لفلان ، هل يكون القول سواء ؟

قال : معنى أنه قد قليل : تكون النخلة له ، وما تحتها من صرم مدرك ، وما كان ليس بمدرك من صرم وغيره من الشجر مما لا يكون تبعاً للأرض في وقت الاقرار فهو للمقرر •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال في وصيته وأوصى أن عليه لفلان عشرة دراهم تكون وصية أو اقرار ؟

— ٩٩ —

قال : معى أن هذا اقرار من رأس المال •

قلت له : وأن قال وأوصى أن لفلان من ماله عشرة دراهم ،
ما يكون وصية أو اقرارا ؟

قال : معى أن هذا لا لشيء له ، لأنه يمكن أن يكون مودعة بمنزلة
الدفين في ماله ، وفى بعض القول أنه اقرار •

✽ مسألة :

وسئل عن أعطى رجلا شيئا في مرضه ؟

قال : معى أنه قيل أن العطية لا تثبت ، وقول آخر اذا أخرجت
من الثلث كانت بمنزلة الوصية عندي •

قلت له : فان قال : قد جعلت لفلان مأكلة ثلث مالى كذا وكذا
سنة وصية له ، هل تثبت له المال كله الى الحد الذى حده أنا خرج
من الثلث ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فيجوز أن يشتري من غلة هذا المال الذى جعله
مأكلة الى تحديده مالا أصلا وغير ذلك ؟

قال : ان يثبت له ما جعل له جاز له عندي أن يفعل فيه
ما أراد •

❖ مسألة :

وعن رجل أشهد لزوجته بمنزله وما يستحقه ، وفيه خبة فيها نخل ، وطوى ، أكون الخبة في البيت أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف •

❖ مسألة :

ومن غير الكتاب : قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله : الهدية تثبت بالسنة الموجبة لذلك ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تهادوا تحابوا » وإن الهدية تذهب السخيمة وتثبت المودة وإن الهدية تجلب السمع والبصر ، وأنه صلى الله عليه وسلم قد قبل الهدية وكانت له حلالا ، وكانت الصدقة عليه حراما ، والهدية جائزة بين الناس البار منهم والفاجر ، والغنى والفقير ، إذا قصد المهدى بها ابتغاء وجه الله والمكافأة ، يجزيه بأحسنه مثلها •

والهدية جائزة بين الجيران والأرحام والأخوان والأجنيين ، وكل من أهدى إليه لصلة أو صداقة جائزة وطيبة لا لرشوة أو لتقية أو لمعونة على باطل أو رشوة في حكم ، فإن هذا لا تجوز الهدية فيه ، ومن أهدى لمكافأة أو لصلة رحم فجائز ومثاب على ذلك إن شاء الله تعالى •

❖ مسألة :

ومن أهدى من ماله لسلطان ، ودافع شرمهم من ماله ، وكسرا لشوكتهم عن نفسه بذلك ، فجائز له ذلك ، فإن أعطاهم مخافة شرمهم فجائز له ذلك ، ولا اثم عليه ، ومن أهدى إلى عامل هدية

- ١٠١ -

فرد عليه أفضل منها فلا بأس بذلك الا أن يكون رد عليه حراماً
فلا يقربه •

وهدية الفقير للغنى فنجائز ولو كانت صدقة على الفقير ، لقول
النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة :
العامل عليها ، أو اشتراها رجل بمال ، أو مسكين يتصدق بها عليه
فأهداها ، ولغنى ولغارم ، وغاز في سبيل الله » فهذا يدل على جواز
الهدية من الفقير الى الغنى ، وجواز أخذ الغنى لها •

واعلم أن كل هدية فصلت من عند المهدى فهو للمهدى اليه ،
فان مات قبل أن تصل اليه فهي لورثته ، وكذا ان مات من أهداها ، وقد
فصلت منه فهي للمهدى اليه ، وان مات قبل أن تفصل من يده فهي
لن أهداها ولورثته ان كان قد مات ، ومتفق أن الهدية اذا قبضها من
أهديت اليه فلا رجعة للمهدى فيها •

والاختلاف بينهم اذا لم يصله ومات فقال قوم : هي لورثته ، وقال
قوم : هي مردودة الى من أهداها كهدية النبي صلى الله عليه وسلم
الى النجاشي ، وقد مات ثم رجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم ،
والله أعلم •

— ١٠٢ —

باب

في منحة السلطان وبيعه وهبته والشراء منه

وسئل أبو سعيد رحمه الله في رجل منحه السلطان صافية يزرعها ؟

ان منحة السلطان كلا شيء ، ولكنه اذا استكفى شره وتوسع
بما يجوز له مما يستحقه منها جاز له ذلك عندي .

قلت له : فان استكفى هر شر السلطان ، وسبق اليها غيره ممن
يستحق فزرعها ، هل له أن يمنعه ؟

قال : ليس له منعه اذا سبقه اليها فزرعها ، قيل لأن منحة
السلطان باطلة .

قلت له : هل يسمع أحدا أن يزرعها قبل الذي استكفى شره
فيها ، ولو علم أنه استكفى شر السلطان ؟

قال : معي أنه يجوز ذلك ما لم يثبت لهذا المستكفى فيها زراعة
وعمل يستوجب به حوزها قبل غيره .

قلت له : فان كان يتقى منه أن يجبر به السلطان ؟

قال : معي ان كان بحد التقية فليس معي عندي هذا لمسلم .

— ١٠٣ —

قيل له : فان اتقى السلطان وعرف هو ذلك أنه يتقى السلطان أن لا يزرع من أجل السلطان ، ولم يكن هو في حد تقية ، هل له أن يتوسع فيها ولا يضره غيره تقية السلطان به ؟

قال : هكذا عندي •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال : رأيت السلطان لازمه في الخراج ، وهو يعرض ماله للبيع أيسعنى الشراء من عنده ؟

قال : قد قيل : اذا لازمه بالخراج على أن يبيع ماله فلا يجوز بيعه ان باعه ، واذا لازمه بالخراج ولم يلزمه ببيع ماله فباع ما له في حال الضرورة الى بيعه جاز بيعه بعدل السعر ، لأنه مضطر الى بيعه ، لأن الجبر على بيعه غير الجبر على الخراج ، فانظر في ذلك وتدبره •

✽ مسألة :

وفيمن أهدى الى السلطان هدية على وجه التقية ثم ائتمنه السلطان على شيء من ماله ، هل يجوز له أن يأخذ مما في يده بقدر ما أهدى ؟

قال : معنى أنه قيل يجوز له ذلك اذا قدر عليه ، وليكن من جنس ماله •

— ١٠٤ —

وقال من قال : يبيع ويأخذ بقدر ما سلم اليه من جنسه ، وقيل :
يأخذ بالقيمة •

✽ مسألة :

وعن السلطان الجائر اذا أراد أن يحمل طعاما من بلد الى بلد ،
هل يجوز له أن يكتري له دواب من السلطان يحمل عليها ؟

قال : معى أنه يعتبر معنى ذلك ، فان كان لا يكون ذلك معونة
على ظلم ولا على ابطال حق كان ذلك الى من سئل ، ان شاء فعل ،
وان شاء لم يفعل •

✽ مسألة :

وعن رجل كلفه السلطان أن يتولى حفظ قوم سودان أو بيضان في
جنس لا يدرى أنهم أحرار أم ممالك ، ما يكون حكمهم ؟

قال : معى أن الناس على حكم الحرية حتى تصح عبوديتهم ببينة ،
أو اقرار •

قلت له : فكيف يكون اعتقاده فيمن يرسله في حفظ هؤلاء القوم
في هذا الجنس وهو لا يدرى على حق أو على باطل ، ويخاف ان لم
يفعل ما قد أمره السلطان ، ناله جوره وظلمه في ماله ونفسه ؟

قال : معى أنه تكون ألنية والاعتقاد فيمن يحضر الى هذا الموضع

الذى يجوز اليه فيه الحضور الى هؤلاء الحاضرين في موضع مباح ،
وسكن يجوز لهم دخولهم فيه بهم ، انما يريدون بكيثوتهم فيه ، وقعودهم
يتقون به عن أنفسهم وعن دينهم مما يخافون من السلطان للجائر عليهم ،
أو على دينهم ، أو على حريم يأمرهم ، أو على حريم يأمرونه أو شيء
من حقوق الله التى تدفع عنهم هذه الكينونة ، على أنهم لا يعينون
في ذلك على باطل ، ولا يمنعون عن حق في جميع الأحوال •

ويقول المرسل ابن يرسله الى هذا الموضع بلفظ لطيف مثل أن
يقول : تعلم ما قد عرضنا له من هذه المجنة التى قد دفعنا اليها ،
وانما أحب أن يكون لى هنالك شخص بنفسك ترى ، وفى الحقيقة لاتعين
من كينونتك هذه على باطل ولا على شيء من إزالة حق ، وإذا خيف من
الموكل عليه أداء ما يوزع عليه من هذه البينة والاعتقاد ، رجوت أن
يجوز كتمانته عنه ما لم يظهر معه من الكاتبين عليه اعادته بباطل أو منع
عن جائز عنه •

* مسألة :

وسئل عن رجل سأل رجلاً أن يحول اسمه عنه من الخراج
عليه ، فقال : أحول اسمك من الخراج على نفسى ، وكلما طلبنى به
السلطان من الخراج باسمك هذا فهو عليك ، فقال : نعم ، ففعل له
ذلك ، وطالبه السلطان باسمه هذا الذى حوله على نفسه ، هل يلزم
الأمر للمأمور ما قبل له مما طالبه السلطان ؟

قال : معنى أنه ان قال له : ضع اسمى عندك ، فقال : كلما

طالبنى به السلطان من قبل هذا الاسم فهو عليك ، فقال : نعم ، أنه
يثبت عليه بهذا اللفظ اذا أدخله في أمر الضمان على هذا بما قبضه
منه السلطان .

* مسألة :

وعن جماعة وصلوا الى السلطان يسألونه الاحسان في مقاطعة بلدهم
على أعشار أو خراج ، فلم يجيبهم الى ذلك ، وبعثوا برجل يسأل
لهم السلطان الاحسان الى شيء قد سموه له من الأعشار والخراج
على مقاطعة أرادوها ، فقال السلطان : اجعله كذا وكذا من الحب ،
أو كذا وكذا من الدراهم ، مثل ما طلب من حضر من أهل القرية
أو أقل من ذلك على وجه النفع ، ويبين لهم الاحسان ، هل يلزمه لهم
فيما أخذ منهم السلطان ضمان ؟

قال : معنى أنه اذا أمر باتيان شيء من ذلك ولو قتل ، ولو كان فيه
الاحسان عما كان ضامنا لذلك اذا ثبت بسببه أو بقوله ، وان كان
يسأل الاحسان عن شيء مما كان فليس عليه في ذلك ضمان اذا لم يأمر
بأثبات شيء وما أخذه بسبب إثباته فهو عليه مادام ثابتا .

ومن غيره : قال القطب في التفسير : (لا تخفى منكم خافية) واذا
ألزم جبار ناسا مالا جاز جمعه بالعدل على طريقة ما ألزمهم ولا اثم
على جامعه ، ومن ألزمه الأثم هلك .

وفي شرح الفيل بحث في الجزء السادس منه قال : ويجاز أن يقول

الانسان لذلك الظالم : افعل بهم كذا ليعطوا مما ليس قتلا ولا سلبا ،
مثل أن يقول امنعهم الرعى اذا كان في امتناعهم مضرة للبلد . اهـ

* مسألة :

وعن رجل طالبه السلطان بخراج فأعطاهم ، فأخذوا منه ومن
غيره ، ثم ردوا عليه بقدر ما أخذوا منه بعد أن خلطوه مع غيره مما
أخذوه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ليس له أن يأخذ منها شيئا الا بتراض
من الشركاء المخلوط بمالهم اذا عدموا الحكم ، وما أخذ من ذلك فهو
مضمون عليه لجملة الشركاء الا ما كان له من المال .

وقيل : يأخذ من ذلك من جنس ماله ان قدر مثل ماله أو دونه ،
ولا يأخذ فوقه ، لأن المال قد حكم عليه بالاشتراك ، وقد بلغ هو
الى مقدار ما يحكم له به الحاكم أو دونه عند صحة الحكم .

ومعنى أن له مثل ماله في هذا المال الذي صح فيه الاشتراك ،
فان لم يبلغ من ذلك الى فوق مثل حقه كان له ذلك بالصرف ، لأنه كذلك
يحكم به الحاكم عند اختلاط الأموال أن يوفي كل واحد منهم قدر حصته
من جملة المال بالترداد فيما بينهم في تقاضيلها عند عدم الصحة كل مال
منهم بعينه وصحة اشتراكهم فيها .

قلت له : أرايت ان كان أخذ له حبا فخلطه في جنسه من الحب ،
ثم رد عليه ، هل يكون القول فيه كالقول في الدراهم أم غير ذلك ؟

قال : معنى أنه مثلها في التواطؤ ان لم يكن يشبه بالاجازة .

✽ مسألة :

وسألته عن السلطان الجائر اذا خرج من البلد ، وقد عمر في الصواني عمارة مثل زراعة البر أو الذرة أو غيرها من الأشجار المثمرة وغير المثمرة هل يجوز لمن أزايد القيام بهذه الزراعة أن يسقيها ويصونها ويقوم عليها ، ولا يأمن رجوع السلطان إلى البلد وأخذ ما وجد من هذه الزراعة ، وأن وجدها قد حصدت طالب بها من حصدها أم يترك هذه الزراعة ، ولا يتعرض لها اذا خاف مثل هذه الأحوال من السلطان ؟

قال : معنى أنه اذا كان هذا القائم قادرا على القيام بمصالح هذه الزراعة وأمن على نفسه وماله من السلطان ، أو من التقيّة من غيره ، وخاف على هذه الزراعة التلف خفت عليه أن لا يسعها تضييعها اذا قدر على القيام بها الا أن يختار هو ذلك ، ويحسب فيه ، فان له ذلك عندى اذا قصد بذلك القيام بها لله وللمسلمين ، ولم يقصد الى معونة السلطان وارضائه بذلك ، ولا بها نفسه الا أن يكون لأهلها ، فان كان من أهلها وقصد بذلك لنفسه ، ولم يعارضه أحد ممن هو مثله حتى أخذها لنفسه ، فأرجو أن يسعه ذلك ان شاء الله .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل من أهلها بلد معهم عسكر السلطان الجائر ، وبلدهم هذا منظمين فاذا خرج من عندهم السلطان وصل اليهم الأعراب فتنهبوا

منازلهم ، وأضرروا عليهم ، وكثر الفساد في بلدهم ، فاذا أراد السلطان الخروج فهل يجوز لأهل البلد أن يسألوه أن يقعد معهم في بلدهم ؟

قال : معنى أنه إذا كان في قعوده مضرّة على أهل بلدهم وغيرهم مما لا يحتمل إلا ذلك لم يكن لهم أن يسألوه القعود معهم .

قلت : فان أصاب أهل البلد بقعوده مضرّة ، هل يلزم الذين سألوه القعود ضمان ما أخذ السلطان بالجور والظلم ؟

قال : معنى أنه إذا كان قعود السلطان لا يحتمل إلا أن يقعد في الظلم والجور ، وليس له معنى آخر كان هذا متعلقا للضمان بالتعارف ، وشريكا في الظلم .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أخذ رقعة فيها أسماء الناس من عند عون من أعوان السلطان ، فأبصر فيها أسماء وردّها إليه ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل ان له ذلك في مثل هذا من نظر الجريدة ، ولم يجعلوه كالمعونة في مثل هذا ، أو في مثل الأمانة التي أئتمن عليها ، ثم أتى بها فتكون معينا مثل الشيء الحاضر ولا يقدر على الامتناع منه في وقت ، وأراد بذلك قضاء حاجته ، وقد قيل إذا عرف ما عليه من الجريدة جعلها في الأرض ولا يعطيها الجبار من يده ، والله أعلم .

قلت له : فعندك أن بعضا يلزمه الضمان في ذلك ؟

قال : لا يبين لي ذلك .

❖ مسألة :

وسألته عن رجل دعى خارص السلطان الى أرضه يخرصها عليه ، فخرصها عليه ، والى جنب أرضه أرض لرجل ، فخرص على الرجل أرضه ، هل يلزم الداعي للخارص ضمان لجاره فيما لحقه من خرص السلطان ؟

قال : معنى أنه اذا وقع باستدعائه الخارص على معنى الدلالة على أرض جاره لزمه الضمان ، لأن الدال ضامن ، وان كان انما قصد الى ما قصد الى ما يسعه من الدلالة على مال نفسه وموضع جاره ظاهر لا يطلب عليه دلالة ، أن لو طلب وقصد إليه لم يكن عندي عليه على هذا ضمان .

❖ مسألة :

وعمن يطرح عليه السلطان شاة أو بقرة يعلفها له ، والشاة غير معتصة ، هل يجوز له أن يأكل من لبنها ويفتق بسمادها ؟

فقد قيل : اذا كانت للمعتصب لا يوجد جوابها .

❖ مسألة :

وعن رجل باع ماله فطالبه السلطان بخراجه ، فقال : انه قد باعه ، فقال له السلطان : عرفنى من اشتراه منك حتى أطلبه ، فأخبره بمشتريه ، فأخذ منه الخراج ما يلزم هذا المخبر ؟

قال : معنى أنه اذا كان أخذ منه بدلالته فهو ضامن لما أخذ منه بالظلم .

— ١١١ —

قلت له : فان قال هذا الرجل : فلان العون يعرف من اشترى المال ، فطالب السلطان العون حتى أخبره به ما يلزم هذا الرجل ؟ قال معى أنه اذا أراد بذلك الدلالة عليه كان دالا والى ضامن ، وهو عندى ضامن لما أراد التعريض بالدلالة عليه على أن يأخذ منه بذلك المعنى .

قلت له : فان كان صاحب هذا المال قد قال القول ، وعرف السلطان من تعريفه للمشتري بماله أو قوله أن العون يعرف من اشترى ماله ، ولا يدري هذا الرجل أخذ الخراج من هذا المشتري بتعريفه أو بتعريف العون من قوله أم على غير ذلك ، وقد أخذ السلطان من هذا المشتري ، ما يكون على هذا الرجل البائع ماله بعد قوله هذا ؟

قال : معى اذا كان يثبت معنى الدلالة عليه التى تجب بالأخذ بها الضمان ان أخذ منه بعد ذلك على معنى لما يصح معه اذا اشتحال الى غيره ، فلا يبين لى له خروج من الضمان اذا كان على عقب ذلك أخذ هذا الظالم من هذا المدلول عليه ، ولم يكن من سبب آخر وتبين عليه .

✽ مسألة :

وسئل عن السلطان الجائر ، هل يجوز لأحد أن يأكل من طعامه ويقبض خلعتة وهديته وعطيته ، وتجوز له هبته ، وهذا السلطان معروف بغصب أموال الناس وجبايته للخراج من البرعية ظلما منه لهم ؟

قال : معنى أنه قد قيل إن كان معروفا هذا السلطان الذى فى يده
 حرام من هذه الأنواع التى تكون منهم ، أو شئ منها ، ولا يحتمل
 أن يكون فى أيديهم شئ يكون حلالا من وجه من الوجوه ، فلا يجوز
 شئ من هذا من عندهم بمعنى الحكم ، ولا الجائر ، وإذا كان فى
 أيديهم أو المظاهر عليهم الحلال والحرام ، ويحتمل فى أيديهم الحلال
 والحرام ، ولم يعرف هذا الذى فضل من أيديهم بأحد هذه المعانى
 من الحلال والحرام ، فمعنى فى بعض القول أنه جائز حتى يعلم
 حرامه •

وفى بعض القول : لا يجوز حتى يعلم طهارته من الحرام
 بتظاهر الاشتراك لما فى يده من الحلال والحرام •

قلت له : فهل يجوز أن يشرب من مائهم بأنيتهم ، ويكون مثل
 طعامهم أم لا ؟

قال : معنى أنه يكون حكم الماء حكم المباح إذا كان الغالب عليه
 فى الموضع حكم المباح إلا ما يعارضه من الأوانى التى يحمل بها ،
 ويدخر فيها ، فيعجبني أن يكون الماء حكمه حكم اليد ، ولا يكون
 حكم الاناء الذى فيه ولا يغيره حكم الأوانى عندى •

قلت له : فرجل بايع الجابى سلعة بدراهم ، فلما تقاضاها كتب
 الى رجل من الرعية ممن عليه خراج أن يأخذ من عنده ، فسلم اليه
 الدراهم واستحلها منها ، فجعله فى حل ، هل يجوز ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له ذلك إذا كان من أسباب الظلم ، إلا أن يبريه المظلوم من ذلك براءة لا يلحقه فيها معنى ريب أنه يتقى منه تقية ، وأنه تطيب نفسه له بذلك •

قلت له : فمن كان عليه خراج في نفسه ، هل يجوز له أن يبيع على الجابى من ماله مثل الحب والتمر والثياب وأشباه ذلك ، ويرفع له من خراجه أم لا ؟

قال : معنى أنه إذا كان مضطرا إلى دفع الظلم عن نفسه فبأى وجه دفع الظلم عن نفسه ، وسعه ذلك في ماله •

قلت له : فان كان ليس عليه خراج ، هل له أن يبيع على الجابى مثل هذا ، فإذا فتحت الجريدة للخراج ضمن هذا شيئا من الخراج مما على الناس ، وكان أدأؤهم عليه حتى يستوفي من ماله على الجابى ، وكل من سلم اليه خراجه واستحله منه ؟

قال : معنى أن هذا حرام حتى يخرج له معنى حلاله بمعنى لا يشك فيه ولا يرتاب من دخول التقية عليه في مثل ذلك •

قلت له : فإذا كان يخاف منه إذا لم يعطوه عاد هو واستأدى السلطان بحقه الذى عليه ، يطالبهم السلطان أكون هذا من أسباب التقية ؟

قال : معنى أن هذا من أسباب التقية •

❖ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : ان بيع السلطان مردود ولو كان من الحلال ، وذلك حلال للبائع اذا رضى البائع ، وكذلك المهدى الذى يهدى اليه انما يحرم ذلك على المهدى اليه .

قال : وكذلك القاضى لا يجوز له البيع ولا الشراء ، وكذلك من كان من أسباب القاضى ، وقد قيل فى ذلك باختلاف ممن يكون له سبب يملكه .

وأما ان كان انما هو مأمور اذا أمر بشيء فعله ما يكون حكمه ؟

قال : معنى أنه اذا ظهر فى معنى السلطنة لحق بمعناها عندى فى السلطنة .

قيل له : فان كان قد فعل شيئاً من ذلك ، هل تجزئ التوبة ولا ضمان عليه ؟

قال المؤلف : لم أجد لهذه المسألة جواباً ، وعندى أنه اذا كان يبيعه وشراؤه بعدل من السعر فالتوبة تجزئ ، والله أعلم .

❖ مسألة :

وعمن يدخل مع السلطان ويعطونه العطايات ، ما يكون ذلك هو من أسباب السلطان فى أمر النقية فى البيع والشراء وغيره أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان عفيفاً عن الدخول فى أمورهم من سعاية

بغيره ، ويدخل على غيره ، ويسعى اليهم بنميمة أو بغى أو دلائته كان
معى لا يلحق ملحقهم •

قال : وقد قيل يجوز بيع السلطان ولو كان جائزاً ، إذا كان يعدل
من السعر ، وكذلك القاضى ومن كان من أسبابه على معنى قوله •

* مسألة :

وعن رجل غصبه السلطان ماله وهو أرض ونخل ، فأكل منه رجل
ثم استحل صاحب المال ، هل يبرأ ؟

فقد قيل : أنه يجزيه حله من ماله إذا كان الآكل لا يتقى منه صاحب
المال تقية ، والله أعلم ببراءته •

* مسألة :

وعن الرجل الضعيف ، هل يجوز له أن يسأل الصدقة من السلطان
الجائز أو من عامل من عماله ؟

قال : معى ليس يعجبني له ذلك ويستغنى بالله ، فان احتاج فليسأل
المسلمين ان أمكنه ذلك •

قلت له : فان فصله وسأله فأعطاه دراهم أو غيرها ، هل له أن
يقبضها منه ؟

قال : قد مضى القول فيه ، فان فعل ولم يعلم الذى صار اليه حرام ،

ولا فيه شبهة يغلب فيه الريب فهو مقصر عندي ، ولا أقول انه أخذ حراما •

قلت : فان وصل اليه وسأل السلطان أو عامله الذي يجبى له الخراج والناس يزنون له الدراهم ، فأعطاه من الدراهم التي يجمعها بين يديه من الخرج ، فأخذها وصارت له كيف الخلاص له من ذلك ؟

قال : معى أنه اذا ثبت أن الذي أخذه من وجه حرام لا يعرف من أين هو فعلية الاجتهاد في الخلاص من الى أهله ، فان عدم معرفة ذلك فقد قيل : له أن يفرقه على الفقراء ، وقيل : انه يكون بحاله حتى يصح أربابه فيسلمه اليهم الى كل واحد منهم بقدر حقه ان كانوا شركاء فيه •

قلت له : فعلى قول من يقول : انه يفرقه على الفقراء ففرقه هل عليه أن يوصى به في وصيته ؟

قال : معى أن بعضا يقول : أن عليه الوصية بذلك اذا صار بحد الاياس ومعرفة أربابه وفرقه على ذلك ، لأن الأصل مضمون ، وأربابه مخيون بين الأجر والغرم •

وبعض يقول : أن ليس عليه الوصية اذا صار بحد لا يعرف أربابه بصفة ، ولا عليه يدرك في حياته ولا بعد موته الذي سلم اليه السلطان •

قلت له : فهل لهذا الآخذ من السلطان اذا عرف بعضا ممن كان يزن للسلطان هذه الدراهم أن يستحله من جملة ما سلم اليه للسلطان ، والى مقدار ما سلم اليه السلطان ، ويكون له بذلك خلاصا ؟

قال : معنى أنه اذا لزمه الضمان لهم وكان في حد لا يتقون منه
تقية فأبرأه كل واحد من قدر ما تعلق عليه من ذلك من الجملة ، رجوت
أن يجزيه ذلك ان شاء الله •

قلت له : أرأيت ان طلب رجل الى السلطان أن يتصدق على هذا
السائل ، فسلم الى السلطان على هذه الصفة ضمان ما قبضه السائل ؟

قال : معنى أن الطالب الى السلطان تحقيق بالضمان على قول من
يقول اذا كان مال السلطان مختطفا فيه الحلال والحرام بمعاينة
أو شهرة لا يتعري من ذلك ، لم تجز عطيته منه ، ولا بيعه ولا شراؤه
ولا صدقته الا أن يعلم منه شيئا بعينه حالاً •

وعلى قول من يقول : اذا غاب علم ذلك عن العطي له والطالب ،
واحتمل أن يكون ذلك حالاً بوجه من الوجوه فلا ضمان على القابض
له ، وكذلك الطالب عندي •

قلت له : فان غاب عن القابض سبيل العطية من أى وجه سلم اليه
السلطان ذلك ، وعلم الطالب له أن ذلك من الخراج ، هل يضمن الطالب
لذلك ؟

قال : معنى أنه ان كان سأل أن يعطيه من هذه الدراهم بسؤاله
وبسببه فأعطاه لم يتعز عندي من الضمان على حال ، وإن كان انما
سأل أن يتصدق عليه أو يعطيه فأعطاه من تلك الدراهم ، ولم يكن
هنالك معونة منه على سبب غير السؤال ، فقد مضى القول في المسألة
الأولى ، ولا يتعز عندي من الاختلاف ، وإن كان انما سأل أن يترك

عليه شيئاً من خراجہ ، ويتصدق عليه بتركه ، فهذا خارج عندي من المعنى ،
ولا يبين لي عليه في هذا ضمان بمعنى السؤال له •

قلت له : فان أعلم الطالب له القابض أن هذه الدراهم التي أعطاه
السلطان هي من دراهم الخراج ، هل على القابض أن يصدق الطالب
ويبرأ الطالب من الضمان ؟

قال : معى أنه قيل ليس على القابض أن يصدق الطالب فيما يكون
عليه فيه الضمان ، ولا يزيل عن الطالب ما عليه من الضمان بجبره
للقابض •

✽ مسألة :

وعن رجل تاجر باع لرجل شيئاً فلما انتقد عليه الثمن قال المشتري :
هذه الدراهم من الخراج ، وقد خلط البائع الدراهم في دراهم له
أخرى ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم يكن من أصحاب الخراج ، واحتمل أن يكون
هذا اللفظ له يخرج على معنى من المعانى لم تفسد عندي في الحكم الا
أن لا يحتمل في المعنى ، ألا أنه من الخراج الفاسد ، ولا يجوز ذلك عندي •

ومعى أن الغلة من سائر الثمار هو الخراج وغيره مما يشبهه هذه
الوجوه ، وذلك في الاطمئنانة ، وان كانت هذه الدراهم من خراج
العصوب ، وقد خلطها هذا البائع في درهمه ، فمعى أنه لا يطيب له أن

يبايعه بها في الحكم ، وإذا احتمل ذلك في الاحتياط والأخذ بالثقة وما
يذهب إليه القلب ، فلا يجوز ذلك •

وأما في الحكم فلا أقوى على فساده ولا تحريمه •

ولو كان ذلك الذي له من السلاطين الذين يأخذون الخراج ،
وقال له : هذه من الخراج ؟

فمعى أنه يحتمل في الحكم حاله ، لأن ذلك يحتمل من قوله أيضاً ،
وقد مضى معنى الاطمئنانة في أول الكلام •

قلت له : فإذا ثبت ضمان ذلك عليه بحكم أو باطمئنانة بقبضه لها
ثم أراد الخلاص ، هل له أن يردها عليه ويبرأ ؟

قال : معى أنه قليل فيه باختلاف :

فقال من قال : أنه يجوز أن ترد عليه وترجى له البراءة بذلك إذا
ردها بعينها •

وقال من قال : لا يبرأ بذلك أن كان هذا قد أقر بها لغيره ، ويكون
حكمها حكم الأموال التي لا رب لها •

قلت له : رأييت ان أتلّفها القابض لها ، ثم أراد الخلاص ما خلاصه ؟

قال : معى أن حكمها حكم الذي لا يعرف له رب ، وقد اختلف في
ذلك ، وان فرقها على الفقراء فلعن ذلك من أحد ما قيل فيه •

— ١٢٠ —

قلت له : رأيت ان قال : هذه دراهم الخراج هل يكون مثل قوله
هذه من دراهم الخراج ؟

قال : معنى أن قوله دراهم الخراج أو من دراهم الخراج يخرجان
على معنى الصفة ، ولا يوجب قوله ذلك أنها من الخراج الحرام في الحكم •

قلت له : فان قال : هذا من تشبيبه أو دراهم التشبيبه ؟

قال : معنى أن هذا القول فيه سواء في الحكم والاطمئنانة ، وهو
معنى أرخص من اسم الخراج في هذا العصر ، وقد يحتمل معنى التشبيبه
الا ما تسبب من أمر شيء فهو من التسبب •

قلت له : فاذا كان لا يحتمل من لغة أهل الموضع الا أن الخراج هو
الحرام في التعارف ، فلا يخرج ذلك عندهم من اللفظة ، هل يحتمل في
الحكم حلال ذلك اذا كان يخرج معنى الخراج أنه من اللغة في لغة
أهل الموضع ؟

قال : معنى أنه يشبه أن يثبت على كل قوم لغتهم فيما يتعارف
بينهم أنه لا يحتمل الغاية •

قلت له : رأيت أن كان الذي يشتري من صبي وقال ان هذه
الدراهم من خراج ، والصبي من جهة السلطان أو من يتصرف لهم في خدمتهم
هل يكون اقراره في مثل هذا مثل البالغ ؟

قال : أما في الحكم عندي فليس هو كالبالغ ، وأما فيما تستيقنه
العقول فذلك اليهم ، وكل أولى بلبسه •

قلت له : فان كان عبدا من عبيدهم ، هل يكون القول فيه مثل
الصبي ؟

قال : هكذا عندي ♦

قلت له : فان كان حرا بالغا ممن قد تعرف أنه يأخذ الخراج اذا
كان قد قبض السلعة من البائع ، ثم أراد أن يزن فقال : هذه الدراهم
من الخراج ، هل ييسع البائع أن يأخذها ويعتقدها لفقره اذا كان من
الفقراء ، ولا يعلم الجندى اذا كان على قول من يقول للفقراء ؟

قال : معي أنه اذا اعتقد ذلك ، ودان بالخلاص منه متى صح له رب ،
على ما جاء في مثل ذلك ، جاز عندي على قول من يقول بأن اللاقط ينتفع
بليقته لموضع فقره وأشباه هذا ♦

قلت له : فان حضره الموت وقد انتفع بها ، هل يكون عليه في ذلك
وصية ؟

قال : معي أنه قد قيل في مثل هذا أن عليه الوصية بالصفة بأقرب
ما يرجو معرفة ذلك من الصفة ♦

قلت له : فان كان انتفع بها على نية تكون عليه الوصية ؟

قال : هكذا عندي ♦

بَاب

فِي أَخْذِ الْجَوَائِزِ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَعَمَالِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ

ومن غير الكتاب : قال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى : ولا بأس بأخذ الجائزة من الجبابة وقبول الهدية منهم ، وأكل طعامهم ، وليس ثيابهم ، وركوب دوابهم ما لم يعلم حرām ذلك ، والذي يدخل مع السلطان في عمله ، ويعطيه على عمله أجرا ، هل عليه مع التوبة رد ما أخذ منهم إذا كانوا يعطونه على العون لهم في مظالم العباد ؟

قال : أن كان هذا الرجل مستحلا لما دخل فيه ، فليس عليه رد ما أخذ ، وعليه التوبة من ذلك ، وإن كان محرما الدخول في عملهم والنصر لهم في مظالم العباد كان عليه رد ما أخذ من هذا السلطان ، وذلك مثل النائحة إذا أرادت التوبة كان عليها رد ما أخذت إذا قوطعت على ذلك •

وأما ما أعطيت النائحة بغير شرط فانما عليها التوبة ، ولا رد عليها لما أخذت على ما أعطاه ، وكذلك هذا الرجل في عمل السلطان إذا كانوا قطعوا له على ذلك العمل أجرا وهو يرى في دينه أن ذلك العمل حرام عليه ، وقد قطع له السلطان أجرا عليه مسمى ، ثم أراد التوبة فعليه رد ما أخذ من الأجر •

وأما ما أعطاه السلطان بغير أجر معروف ولا شرط معروف ، وانما عليه رد ما أخذ من المظلومين ، وليس عليه رد ما أخذ من السلطان إذا كان انما أخذ بغير شرط ولا أجر مسمى •

قال غيره : هذا معنا في الحكم على قول ، وقول انه اذا كان الدخول في الديون انما هو على الظلم للعباد والمعونة على ذلك ، فأخذ منه أجرا ، وأخذ ذلك على الدخول في الظلم والمعونة على الظلم ، فعليه رد ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن عمل للجبايرة شاهرا لم تجزه التوبة الاعلانية ، وقالوا في المحرم لما يركب اذا قال : أستغفر الله من جميع ما فعلت أجزت التوبة ، ومن كان حدثه شاهرا كان عليه التوبة شاهرا ، وان كان حدثه سريرة أجزته التوبة سريرة ، وأن كان دخوله مع الجبايرة بشيء من المظالم فعليه ردها ، ومن جبي لهم الخراج وتسمى بولايتهم ، وكان معه جند يجبي بهم الخراج من أهل بلده ، ثم أراد التوبة ، فعليه رد ما اقتضى أو أمر لا غير ذلك ، والله أعلم •

واذا كان العامل محرما لما ارتكب مما يلزمه فيه الضمان ، والمعمول له مستحل ، فالضمان على العامل دون المعمول له ومعنى اذا كان المعمول له محرما والعامل مستحلا ، فالضمان على المعمول له مما صار اليه من عند العامل مما ظلمه له من الناس دون العامل •

وان كان كلاهما مستحلين فلا ضمان على أحدهما وان كانا محرمين فهما ضامنان ، فاذا صح مع العامل أن المعمول له قد أدى أصحاب الحقوق حقوقهم التي ظلمها له زال عن العامل الضمان ، والله أعلم •

وعون العامل ان قبض للعامل فعليه ، فان أدى العامل اجزاً عن
العون •

✽ مسألة :

القاضي نجاد : أموال الجبارة على أربعة أقسام ، أما ما كان من
جباياتهم ففيه ثلاثة أقاويل :

قول : لا يجوز لأحد التعريض بها ، ولا الدخول في سببها ، وأنها
أموال موقوفة حشرية •

وقول : ان الامام يفرقها على الفقراء ، ودليله فعل عبد الله بن يحيى
طالب الحق الحضرمي ، لما استولى على خزائن اليمن ، فرق ما وجد
فيها على الفقراء •

وقول : ينفذها الامام في عز الدولة ، والدليل على ذلك فعل
على بن أبي طالب ، لما استولى على جباية طلحة والزبير من البصرة ،
فرقها على أصحابه ، وقيل : انهم كانوا اثني عشر ألف رجل ، فوقع لكل
رجل منهم خمسمائة درهم ، وفي موضع واختلفوا في ثبوت خزائن
الجبارة من أهل القبلة اذا صح أنها من جبايتهم :

فعن أبي معاوية فعل ما ذكرنا •

وعن أبي عبيدة في المسلمين اذا ظهروا على الجبارة فما وجدوا في
بيت مالهم ، وصح أنه من جبايتهم ، واحتاج المسلمون اليه ، جاز لهم
أن يأخذوه •

وسمعنا قولاً وهو فعل ابن يحيى أبو الحواري ، وفيها قول آخر وهو المعمول به ، والمجتمع عليه : أن ما ببيوت الجبابرة هم أولى به ، وورثتهم أولى به من بعدهم •

وبلغنا عن المرداس بن جدير أنه مر به مال من جباية الجبابرة محمول الى عدوهم الذى خرجوا عليه ، فأخذ منه عطاءه ، وقال لأصحابه : من كان له عطاء فليأخذ منه عطاءه ، ولم يعرض لما بقى من المال •

وقول : ما وجد فى أيديهم فى بيت مالهم من مال وسلاح وطعام وخيل فهم أولى به ، وورثتهم ، ولا يحل أخذ شيء من ذلك الا أن يصح فيه ظلمهم لأحد من الناس ببينة عدل رد الظلامة بعينها ، أو صحت بالبينة العادلة بوزن أو كيل بعد ذلك لأهل الظلامة مما وجد فى أيدي الجبابرة أو فى بيت مالهم ، وهم أولى به •

وأحسب أن هذا قول محمد بن محبوب القاضى نجاد ، والنظر يوجب عندى أن كانت الدولة فقيرة والامام محتاج فله أن يستعين به فى عز الدولة ، وإن كان غنيا عنه غير محتاج اليه فلا يتعرض له ، ولا يدخل فيه وأما أموالهم التى هى لهم فلم نعلم أن أحدا من المسلمين أجاز شيئاً منها ، والله أعلم •

وأما ما أخذ منهم من كراع أو خف أو سلاح أو أوقية فجائز أن يستعان بها عليهم ، فإن تلف فى الحرب ففيه اختلاف :

فقول : لاضمان عليهم فيه لأنهم أخذوه بأثر وسنة كلا عن أبى مودود •

وقيل : عليهم الضمان ، وهو في بيت المال ، وان تلف بعد الحرب
فلا ضمان عليهم الا أن يكونوا عرضوه للضياع ، فعليهم الضمان ♦

فان كان الذي لهم خائجين من المصفر فرق على الفقراء ، وقول يباع
ويفرق ثمنه على الفقراء ، والذين ييرون بيعه دليلهم على ذلك فعل
المسلمين في رجل اسمه عيسى بن جعفر ، وشيعته ، باعوا جميع ذلك
وأنفذوا به الى ورثته ♦

قال : وعندي أنهم فعلوا ذلك لما أن عرفوا ربه ، والضرب الثالث
هو ما وجد للجبابرة وأعوانهم وكتائبهم وأخذائهم من مال من غير أن يعلم
أنه من جبايتهم فجائز لمن ظلموه ، وأخذوا ماله أن يقاصصهم ويحاسبهم
بما أخذ أحد أصحابهم سلطان عمان ، أو ولاية أو جماعة ، ويجعل ما لزمه
لبعض أعوانه عوضا مما أخذ منه احد منهم موم آخرون من جماعتهم
وولاتهم ، وهو فعل الشيخ أبي محمد ، ولم يجز ذلك الشيخ أبو الحسن
والله اعلم ♦

والقسم الرابع لم أفسره ، والقصد الى طلب غيره وبالله التوفيق ♦

✽ مسألة :

واذا جبهى السلطان جباية على وجه الصدقة ، وأخذ العشر منهم ،
وظهر المسلمون عليه ، ومعه مال لم يأخذه ، فان عرف الذين أخذ منهم
رد عليهم ، وان لم يعرفوا فرق على الفقراء ، فان قال ورثته هنا مال
أبيننا ، وقالت البيعة : ان الجباية التي كان جباها توضع في هذا البيت ،
فرق على الفقراء ، الا أن يجيء ورثة السلطان بالبيعة أن هذا المال لهم ♦

❖ مسألة :

ومن أودعه قائد من قواد السلطان حمارا ، ثم رأى قوما بعد ذلك يتظلمون من ذلك القائد ، ويقولون : انه سلبهم حمارا أو غيره ، ثم رد الرجل الحمار الى القائد ، ثم شجر في قلبه قول القوم ؟

فلا يلزمه في الحكم شيء حتى يصح أن الحمار لهم ، وقد دفعه الى من أودعه اياه ، والله اعلم .

❖ مسألة :

وعن رجل يأتى بالدراهم ويقول : أخذها من الديوان أو يقول : أخذها من النفقة وهو ممن يعرف أنه يعمل للسلطان قلت له : هل أبيعه ؟ قال : نعم لك ذلك الا أن يقول : انه أخذها من الخراج .

❖ مسألة :

ومن طوّل بالخراج فطلب رجلا يكون معه ليلتمس الخراج ، فدفع اليه الموكل ، فظلم ذلك الوكيل حدا في ملازمته لهذا الرجل ؟

فلا آمن عليه الضمان اذا طلب الى السلطان انسانا يظلمه ويظلم غيره ، وليس له أن يطلب من يظلمه ومن أخذته الجندى ففر منه ، ودخل في قوم يطلبهم الجندى فأخذهم وكان دخوله ملتجئا اليهم ، لا يعلم بطلب الجندى لهم فهو سالم إن شاء الله .

وان كان دخوله عليهم مغريا بهم فهو آثم ، ومن دفع الى عامل الجبار دراهم عن رجل بأمره ثم قبضها من العامل فعليه الضمان لصاحبها الذى أخذت منه آذ اكانت أخذت منه بغير حق ، وعلى العامل أيضا الضمان ، وهما ضامنان حتى يؤديها الى صاحبها ، فانه أبرأ صاحب الدراهم الآخذ لها من عامل الجبار ، ولا ضمان على الآخذ لعامل الخيار وهو بمنزلة اللص •

* مسألة :

ومن سلم اليه أحد دراهم وقال له : أدها عنى الى العامل ففعل كما أمره ؟

فجائز له ، ولا ضمان عليه •

ومن كان له على جبار حق فجاء اليه آخر فقال له : ان هذا الرجل يريد أن يأخذ منى كذا فلا يأخذ منه شيئا حتى أعطيك أصلح لى من أن أعطيه هو ؟

فانه لازم له وعليه أن يسلم الى الذى ضمن له بذلك ، لأن هذا من الغرر ، والله أعلم وبه التوفيق •

باب

في مدافعة الجبابرة وما يجب من ذلك

ومن غير الكتاب : وجدت في آثار المسلمين في أهل بلد أرادوا دفاع البغاة عنهم خوفاً أن تذهب الأموال والأنفس ؟

فالدفاع والتسليم على أهل الأموال من الأصول دون الفقراء ، والله أعلم ، وبه التوفيق •

وأما الغريب الذي له الأمانة ليس عليه شيء ، وأما اليتيم والغائب إذا كان له أموال من الأصول يلزمهم بالقسط ، والله أعلم •

وعن القاضي عبد السلام بن الحسن بن خميس إلى الفقيه سالم بن راشد بن خاتم عن العدو إذا أقبل إلى البلد ولم يقدر أهل البلد على قتاله ، وقد نزل على البلد ، وأرسل إلى أهل البلد أما أعطوني ذا وذا والا خربت داركم ، فخرج إليه جباة البلد ووافقوه على سد معلوم عن استباحة البلد ، وخراب الأموال ، يجب هذا الغرم على جميع الناس بالحساب ، وعلى أموال الأغنياء والأيتام ؟

فنعم ، يكون ذلك على جميع أهل البلد الضعيف والقوى ، والأغنياء والمساجد ، والأيتام •

وقال الوارث بن كعب الامام رحمه الله : كل بقسطه هذا حفظته
عن الشيخ صالح بن وضاح بن محمد ، عرضت هذه المسألة على
الشيخين الفقيهين : شائق بن عمر ، وأبى القاسم محمد بن سليمان ،
فصحت ♦

ومن جواب الفقيه زياد بن أحمد بن راشد الى الامام محمد
ابن سليمان عن العدو اذا أراد خراب البلد وهدم دور المسلمين ،
وأراد الامام أن يمنع الدار عن العدو ، وعن المضرة في الرعية ، وأراد
أن يستأجر قوما ليجمع بهم الرعية والبلاد عن مضرة العدو ، وكان
الامام في ضعف ، وليس عنده بيت مال كيف يوجب الامام على الرعية ؟

فالواجب والموجود في الأثر عن أهل العلم والبصر ، أن على الرعية
أن يسعدوا الامام بأموالهم وأنفسهم لاصلاح الرعية ، وسلامة
الدار ، ومثلهم كمثلي المركب اذا ضربه الخب ، فعلى أهل المركب أن
يطرحوا ما في المركب لسلامة الأنفس ، لأن الواجب على الانسان أن
يفدى نفسه ولو بجميع ما يملك من ماله ♦

كذلك أهل الدار عليهم فداء أنفسهم وأموالهم بما يقدرون عليه
من ماله ، ويكون على الرضيع والوضيع ، على القليل بقلته ، والكثير
بكثرتة ، ولو لم يملك أحد منهم الا منزله فعليه بقدر منزله يقسط
بينهم بالثمن ، فهذا الذي اعتمد عليه وأعرفه من آثار المسلمين ،
علم ♦

ومن جواب الفقيه محمد بن سليمان بن مفرج : وكذلك يجوز
للامام في مال رعيته اذا وهنت أعوانه ودولته ، وضعف وخاف على
رعيته ودياره من العدو ، أن يصالح العدو على نصف أموال رعيته
أو ثلثها ، أو يشترى بذلك أعوانا يعينوه على عدوه ، كما صالح
النبي صلى الله عليه وسلم خصماءه وأعداءه على نصف أموال أصحابه
وأعوانه ، فان انتج محتج ، وعاند معاند ، وقال : لم يتم الصلابة ذلك
الصلح ولم يرضوه ، ويقولهم للنبي صلى الله عليه وسلم : ان كان هذا
وحيا أوحى الله اليك ذلك والا فنحن من قبل قدومك الينا لم
نصالحهم بأموالنا ، بل قاتلناهم بأسيافتنا ورماحنا ، وما قدروا علينا ،
فكيف بنا اليوم وقد أعزنا الله بك ؟

فحينئذ بطل صلحه الذي قد كان صالح عليه ، وهون عليه
ما سمع من كلامهم ، وأعجبه عزمهم على قتالهم ، فجوابه أن الصلح
الذي قد ذكره ، وتحدث به ، وأشهره وأشاعه وأظهره ، فهو سنة
ثابتة ، وحجة واضحة لائحة من محجة بيينة ظاهرة •

والدليل على صحة ذلك فعله صلى الله عليه وسلم لما اشترى
الجزور من الأعرابي بالتمر ، ويرى أن التمر عنده ، فلم يجد عنده
تمرا ، فرجع الى الأعرابي فقال له : هل لك أن تؤخرنا الى الجداد ؟

فقال الأعرابي : واغدراه ، فاستسلف له النبي صلى الله عليه
وسلم من عند ابنة حكيم فأسلفته ، أى أقرضته التمر وقضاه ، ولم
يكن الأعرابي يومئذ أسلم ، فعمل المسلمون باستفهامه الذي أشار به
للأعرابي ، ولم يطع الأعرابي ، ولم يقبل •

فأجاز المسلمون بيع اللحم بالتمر نسيئة ، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي •

وكذلك العامل من أولى الأمر اذا عمل بالصلح واشترى له أعوانا فحجته فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلح الذي صالح عليه ، والله أعلم ، فهذا الذي وجدته مؤثرا عن الفقهاء المتأخرين •

وقد نظرت في هذه المسائل المذكورة فوجدتها مخالفة لآثار المسلمين المتقدمين من أهل الاستقامة في الدين ، مخالفة لكتاب رب العالمين ، ولسنة سيد المرسلين ، لأن ذلك الخراج والكسرة التي تجبيها جباة البلد والامام الضعيف للجبار من مال اليتيم والمسجد قبل وقوع الضرورة في مال اليتيم والمسجد ، قبل قبض مال اليتيم والمسجد ، على خوف التلف عليه من قبض الجبار ، قبل وقوع الضرر •

وكذلك أخذهم من مال الحاضر بغير رأيه ، وطيبة نفسه ، فهو اثم وعدوان ، وقد حرم الله التعاون على الاثم والعدوان ، فقال عز وجل : (ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وحرم التكون للظلمة ، فقال تعالى : (ولا تركزوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون) •

وقد نهى الله عن طاعة الآثم في اثمه ، والكافر في كفره ، فقال عز وجل : (ولا تطيعوا أمر المسرفين • الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون) : (ولا تطع كل حلاف مهين) وقال : (ولا تطع الكافرين والمنافقين) ١٠

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن معونة الظلمة فقال : « يحشر
الظلمة وأعوانهم ومن أعانهم ببرئ قلم أو مدة دواة الى النار والله
لا يحب الظالمين » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا طاعة لمخلوق في
معصية الخالق » وقال عليه الصلاة والسلام : « لا تطيعوا أمركم
بمعصية الخالق » •

وكذلك أجمعت الأمة من أهل الاستقامة على تحريم ذلك كله ، وأنه
من فعل ذلك استحق عندهم البراءة والخلع •

ومن جامع الشيخ أبى الحسن على بن محمد البسيوى : وليس
لأحد أن يعين الجبابة بمعونة الا أن يخاف على البلاد والرعية ،
فلا بأس على من طلب الاستيقاء على البلاد والعباد بغير طلب ولا جبر
الا من أعطى ذلك بطيبة نفسه ، وبرأيه ، ولا يتعرض من قام بذلك
لمال يتيم ولا غائب ، فعسى يجوز له ، وأما أن يحيى لهم الخراج
فذلك حرام •

ومن كتاب المصنف : أقاويل لا يجوز لأحد أن يستخرج ما على
قومه من الخراج للسلطان ، والله لأن يبذل نفسه للعذاب أعجب الى من
أن يقرب شيئاً من ذلك •

ومن جامع أبى محمد قال : من كلفه الجبار أن يحيى له الخراج
من الناس ، كان عليه أن يهرب منه أن قدر على ذلك ، فان فعل شيئاً
من ذلك كان ظالماً ضامناً شاداً على عضده ، والله أعلم وبه التوفيق •

بَاب

فِي الْمَبَاحَاتِ وَالْحُلِّ وَالتَّعَارُفِ

وَمِنْ جَوَابَاتِ الشَّيْخِ السَّعِيدِ أَبِي سَعِيدٍ مُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ أَسْعَدَهُ
اللَّهُ : وَعَنْ مَالٍ أَوْصَى بِهِ لِلْفُقَرَاءِ ، هَلْ يَجُوزُ لِلْفَقِيرِ الْمَحْتَاجِ أَنْ يَخْرُجَ
مِنْهُ مِثْلُ خَشَبٍ أَوْ حَطْبٍ أَوْ مِسْوَاكٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؟

قَالَ : مَعِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ مِنْهُ أَهْلُهُ مَا لَمْ يَضُرَّ
أَصْلَ الْمَالِ •

قُلْتُ لَهُ : فَإِنْ كَانَ تَحْتَ نَخْلٍ هَذَا الْمَالُ صَرْمٌ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ
وَقَلْعُهُ ؟

قَالَ : مَعِيَ أَنَّهُ مَا كَانَ اخْرَاجُهُ أَصْلَحَ لِلأَصْلِ مَا لَمْ يَكُنْ يَصْلَحُ
لِلرَّجَائِلِ فَجَائِزٌ ذَلِكَ عِنْدِي أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ أَهْلُهُ •

وَسُئِلَ عَنِ الصَّرْمِ الَّذِي تَحْتَ النَّخِيلِ أَهْوَ مِنَ الْأَصْلِ أَمْ هُوَ مِنَ
الْأَصْلِ أَمْ هُوَ مِنَ الْعُرُوضِ ؟

قَالَ : مَعِيَ أَنَّهُ مَا خَرَجَ مِنْ حَدِّ الرِّجَائِلِ ، وَلَمْ يَصْلَحْ قَلْعُهَا
لِلْفِئْسِ ، أَوْ كَانَ قَلْعُهُ أَصْلَحَ لِلنَّخْلِ فَهُوَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْعُرُوضِ •

قُلْتُ لَهُ : نَخْلٌ لِلْفُقَرَاءِ وَتَحْتَهُ صَرْمٌ ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَبَاعَ وَيَشْتَرَى
بِثَمَنِهِ مَاءٌ يُسْقَى بِهِ النَّخْلُ أَوْ يَفْسَلُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ نَخْلِ الْفُقَرَاءِ ؟

— ١٣٥ —

قال : يعجبني ذلك اذا كان اصلاحا لهذا المال ♦

قلت له : فهل يجوز أن يباع من أصل هذا المال ، ويشترى به ماء يسقى به ؟

قال : معنى أنه لا يباع من الأصل ويشترى به ماء لسقيه ، ويعجبني أن يباع من الثمرة ويشترى به الماء للسقى ♦

قلت له : فان لم يكن في الثمرة كفاية لاصلاحه ولشراء الماء ، هل يباع من الأصل شيء ؟

قال : معنى أن هذا المال حكمه حكم الوقف ، ولا يجوز أن يباع منه شيء ، وهو بحاله لا يزال منه شيء ♦

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة للفقراء وتحتها صرم قد كبر ، وجذع لم ينفق للبيع ولا يصلح للفسالة وهو مضر بالنخلة ، هل يجوز قطعه عن النخلة ؟

قال : معنى أنه اذا كان قطعه أصلح للنخل قطع ♦

قلت له : فان كانت هذه النخلة في يد رجل يحوزها ، وقائم بها أيجوز للرجل أن يطنبها منه ويسلم اليه الثمن ♦

قال : معنى أنه اذا كان قائما عليها من قبل حاكم أو محتسب ، وكان ثقة جاز لمن أراد ذلك أن يطنبها ويسلم اليه الثمن ♦

— ١٣٦ —

قلت له : فان أطناها هذا الرجل وسلم الثمن الى الوكيل
أو المحتسب ، وجاء فقير أراد أن يخرف هذه النخلة أيمنعه المطنى
أم لا ؟

قال : معى أنه لا يمنع الفقير منه الا أن يحدث فيه حدثا الا أنه
يقيم عليه الحجة ، هكذا عندى أنه يمنعه بخلته بغير مجاهدة يحدث
فيه الا بعد قيام الحجة •

قلت له : فان صح مع الفقير أن هذا قد أخذها بالطنا يحرم
عليه الأكل منها الا برأيه ؟

قال : معى أنه اذا ثبت ذلك بما هو أصلح للنخلة في نظر
أهل العدل ، لم يكن للفقير أن يأكل من هذه النخلة الا برأى
المطنى •

قلت له : ويجوز للمطنى مجاهدة الفقير كما يجاهد على
ماله ؟

قال : هكذا عندى •

✽ مسألة :

قلت له : فهل يجوز التأنى بآنية الذهب والفضة ؟

قال : معى أنه نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن التأنى بآنية

الذهب والفضة ، ويخرج ذلك عندي من طريق السرف ، وكذلك النهى
عن لبس الحرير •

قلت له : فما تقبول في الميل من الفضة الذي يكتحل به يخرج من
الآنية ؟

قال : ليس يخرج عندي من الآنية •

قلت له : فما صنع من الذهب والفضة يطرح على آلة الدواب
والسلاح والآلة أهو معك من الآنية التي جاء عنها النهى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ؟

قال : معنى أن هذا أكل من الأول ، وهو من الزينة والحلى ، ولم
ير به بأسا على معنى قوله •

قلت له : هل يجوز استعمال الأعجم والاستعانة به في الأعمال إذا
كان يعقل منه بالإيماء ما يعرف به الرضا من الكراهة والمساعدة من
الامتناع ؟

قال : معنى أنه إذا كان يفهم منه في معاني الاعتبار ويفهم الأجرة
والربح والمساومة في ذلك فهو عندي كغيره من الرجال إذا عرف منه
ذلك ، وكان يعقل ذلك ، ويعقل عنه كان العمل بأجر أو سهم ، كل
ذلك سواء إذا استدل على معرفة ذلك •

وأما الصبي فقد قيل : أنه إذا عمل للإنسان بأجرة ولم يأمره
ذلك الإنسان الذي عمل له مما فعله في ماله فيما هو مباح له ،

فكذلك جائز ، ولا تبعة على العمول له ذلك ، وأرجو أن هذا الاستقاء الذى ذكرت أنه اذا استقى من ماء مباح فى سقائك والعرف والعادة أنه يؤخذ ذلك لاله ، فهذا عندي جائز •

ويجوز أن تشرب منه أنت وغيرك بأمرك اذا كان الماء لك ، وكذلك اذا كان العرف والعادة والصبى انما هو يستقى لك فى سقائك لاله ، وانما يستقى من ماء مباح أو من ماء غيره بأمره على سبيل الاستقاء لك ، فعندي أن الماء يكون لك على الوجه فى معنى التعارف •

وأما العبد اذا وصل اليك بآنية فيها طعام فاطمأن قلبك أنه من عند من يجوز لك أخذه على وجه العطية والهدية أو الضيافة أو الرسالة ، واطمأن قلبك الى ذلك على هذا السبيل أو الى شيء منه ، فلا بأس عندي بأخذك ذلك ، كان العبد صغيرا أو كبيرا أقر بذلك العبد أو لم يقر ، وسلمه على وجه التسليم اليك على معنى ما يطمئن قلبك أنه لك من أحد هذه الوجوه أو غيرها ، مما يجوز كل ذلك عندي سواء ان شاء الله •

وأكثر أمور الناس تجرى على الاطمئنانة وتضييق عليهم الأحكام ان حملوا أنفسهم عليها ، وسواء عندي سألته أو لم تسأله ، ولا أحب لك أن تسأله تشغله بذلك عن حال من أحواله ، الا أن يكون ذلك يجوز فى مال سيده باباحة أو باذن أو بحال من الأحوال •

✽ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : أنا فى الحل من مالك ، فقال له : ايه ، هل يكون ذلك حلا ؟

قال : معنى أنه استحلته من شيء ثبت له فيه الحل أو استباحه من شيء ثبت له فيه الإباحة فأجابه بهذا الجواب ، خرج عندي على معنى ما يعرف من لفظ المجيب من تعارف الكلام منه ، فان كان يخرج على الأغلب من لغته فانما هو على معنى الإيماء بذلك ، ولم يفهم من معنى الكلام ، فهو يخرج عندي على معنى الاطمئنانة لا في الحكم .

✽ مسألة :

واذا كان على رجل لرجل دين ، فقال للذي عليه الدين : ان مت أنت فأنت في حل ، وان مت أنا فأنت في حل ، وخرج الذي له الدين الى سفر هل يبرأ هذا الذي عليه الدين على هذه الصفة ؟

قال : معنى أن هذا الحل حل شريطة فلا يقع الحل على حال الا يموت أحدهما .

قلت له : فان ماتا جميعا معا يقع الحل أم لا ؟

قال : معنى أنه على قول من يقول بموت المحل يكون حلا فيكون حلا بموتهما جميعا لا يضيق عندي ، لأن الميت يجوز حله أن يحل مما له من الحق ألا أن يشترط عليه ان مت قبلك أو مت قبلي .

قلت له : فان غاب صاحب الحق ، ولم يعرف ما حاله ، ثم حضر الذي عليه الحق الموت ، هل عليه أن يوصى بالحق ؟

قال : معنى أن الحق عليه حتى يبرأ منه ، أو يأتي الشرط ببراءته .

❖ مسألة :

وسألته عن رجل عليه لرجل دين درهم ، وهو لا يعرف أن له قبله درهماً لقيه فطلب إليه أن يجعله في حل من ماله الى درهم ، قلت : أيكون هذا مكرراً أو لا يبرأ من الدين الذي قد لزمه ؟

قال : معنى أنه اذا احتال بحيلة باطل لحق بسبب المكر ، وأما أن كانت حيلته بحيلة حق ليبرأ من لازم لزمه ، فليس يقال : انه مكر عندي •

قلت له : فان أخذ شاة وصاحب الشاة يطلبها ، ويتهم بها الناس ، ثم لقيه هذا فأستحلها الى قيمتها ، وقد أتلّفها أيبراً مما قد لزمه منها أم لا ؟

قال : انها اذا كانت قائمة فلا أعلم أن فيه اختلافاً الا أن عليه ردها ، وأنه لا يبرأ ، وأما ان كان قد أتلّفها ، وكان صاحبها بعد في طلبها ، فمعنى أنه في أكثر القول انه لا يبرأ ، ولعله يلحقه معنى الاختلاف •

قلت له : فان أخذ له شيئاً وباعه ، والشئ قائم بعينه ، هل يلزمه فدأؤه ورده الى صاحبه أم لا يلزمه رده ؟

قال : معنى أن عليه الرد اذا قدر عليه بما عز وهان •

قلت له : فيلزمه فدأؤه بالقيمة يوم باعه أو يوم يجده ؟

- ١٤١ -

قال : معى أنه يكون لرب المال الخيار ان شاء الثمن الذى
باعها به ، وان شاء قيمتها يوم يجدها •

قلت له : فان كان قد باعها على من لا يقدر على فدائه ، هل
له عذر ؟

قال : معى اذا لم يقدر عليه ، فلا يكلف ألا ما يقدر عليه •

قلت له : فان ماتت فى يد المشتري بعد أن زادت ، أيلزمه قيمتها
يوم باعها أو يوم ماتت ؟

قال : معى أنه يلزمه ما اختار صاحبها ، لأنها مضمونة وعليه
ردها •

* مسألة :

وسألته عن الأرض اذا كانت للفقراء ، هل يجوز لأحد من
الفقراء زراعتها ؟

قال : معى أنه يجوز ذلك •

قلت له : فان زرعها هذا الفقير ، ثم عارضه أحد من الفقراء
فيها ، وقال له خذ عنك وما غرمت ، والباقي فأعطني منه ، هل
يجوز له ذلك ؟

قال : معى أن هذا الزارع ان كانت هذه الأرض فى يد أحد من

المسلمين يقوم بها ، وينهى عنها ، فزرعها هذا الزارع بغير رأيه كان لهذا الفقير الثانى ما طلب ، ويأخذ الزارع عنه وغرامته ، والباقى له فيه حصة كواحد من الفقراء •

وان كانت هذه الأرض متروكة ليست فى يد أحد يقوم بها وينهى عنها ، فزرعها هذا الفقير ، ثم عارضه أحد من الفقراء لم يكن له ذلك •

قلت له : فان زرع هذا الفقير هذه الأرض برأى من هى فى يده ، فالى من يسلم الباقى الذى للفقراء ؟

قال : انه يسلمه الى الذى هو قائم فى هذه الأرض من المسلمين •

قلت له : فان امتنع هذا القائم أن يقبض من الزرع ما للفقراء ؟

قال : معى أنه لا يسعه أن يمتنع عن قبض ما يلزمه حفظه والقيام به •

قلت له : فان كانت هذه الأرض التى للفقراء فى زمان ليس لها قائم من المسلمين ، ولا هى فى يد أحد من المسلمين ، هل لأحد من الأغنياء أن يزرعها بحصة على قدر القعادة ، وما يجرى به القسم من القعادات فى الأرضين ، ورأى أن ذلك أصلح للفقراء وأسلم لهذه الأرض أن لا يطمع بها أحد من السلاطين فيجعلها شبه الصوائف ، هل لهذا الغنى زراعتها على هذا السبيل ؟

قال : معى أنه يفرقها على الفقراء •

— ١٤٣ —

قلت له : فهل يجوز له أن يسلم هذه القعدة الى من يعوله من
الفقراء مثل أمه أو غيرها .

قال : معنى أنه يجوز له ذلك .

قلت له : فان كان رجل أوقف على الفقراء مثل نخل أو غيرها ثم
رأى ناسا ممن يستعين بثمرة النخل على شيء من المعاصي ، وتغلب
عليها دون غيره من الفقراء ، هل له أن يمنع هذه النخل من الأرض ،
ويجعلها في يد ثقة ، ويجعلها في الفقراء ؟

قال : معنى أن هذا المال اذا خرج من يده الى الفقراء فهو فيه
كغيره من المسلمين ، وله أن ينظر في ذلك ، ويشاور المسلمين في حفظ
ذلك .

قلت له : فيلزمه حفظ ذلك المال ؟

قال : معنى أنه اذا كان ثقة ، وقدر على ذلك فعليه حفظه .

❖ مسألة :

وعن رجل خرج يمتار لأولاده ، فامتار ورجع الى أولاده فوجد
صبيا في ذلك الموضع في فلاة يحمل الصبي ، ويترك ميرته أم يترك
الصبي ويحمل طعامه لأولاده وهم محتاجون الى الطعام ؟

قال : معنى أن القيام بعولته ألزم اذا كان لا يقدر على حفظ
هذا الصبي ، والقيام بعولته ، وان كان يقدر على حفظ هذا الصبي ،

والقيام بعولته جميعا وكان في موضع هلاك يخاف عليه القيام بذلك
كله عندي *

* مسألة :

وهل يجوز لأحد أن يأخذ ترابا من المساقية الجائز يستبرىء
به من البول ؟

قال : معى أنه اذا كانت المساقية الجائز تجرى في الأموال المربوية
لم يكن لأحد أن يأخذ منها ترابا ولا غيره *

* مسألة :

وسئل عن رجل قال لرجل : اجعلنى في الحل من مالك الى عشرة
دراهم وقيمتها ، قال له : أنت في الحبل ، هل يكون هذا حلا ثابتا
جائزا ؟

قال : أما في الحكم فلا يجوز عندي ، وأما في الاطمئنانة فان كان
قصد الى الحل من ذلك ، وقصد المحل الى احلاله من ذلك ، وعرف
ذلك منه ، وكان هذا مبلغ معرفتهما في اللفظ ، فأرجو أن يجزيه على
القصد لا على اللفظ *

* مسألة :

وسئل عن رجل يريق البول في أرض قوم ، هل له أن يأخذ
منها ترابا أو شيئا يستبرىء به ؟

— ١٤٥ —

قال : معى أنه اذا كان الذى يستبرىء به أخراجه من الأرض
اصلاحاً لها ، وكان ذلك مما يخرج منها فلا بأس عندي •

قلت له : فان أخذ منها طفالة ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم تكن فيه مضرة ، ولا له قيمة فى الموضع ،
فقد قيل فيه باختلاف :

قال من قال : يضمن ما أخذ من قليل أو كثير •

وقال من قال : حتى يكون فى أخذه مضرة أو لما أخذ قيمة ثم
يكون عليه الضمان فيما أخذ •

قلت له : فان أخذ من الطريق ما يستبرىء به ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنها اذا كانت طريقاً جائزاً لا تنأتى عليها الأملاك ،
فجائز لمن أخذ منها بلا مضرة ، وأما التى تنأتى عليها الأملاك ، فهى
عندى بمنزلة الأملاك ، وليس له أن يأخذ منها شيئاً الا على سبيل
ما يأخذ من الأموال •

* مسألة :

وسئل عن رجل قعد يقضى حاجته فى الفلج ساحت عليه امرأة ميتة
متعزية يرشعها أم يتركها فى الفلج ؟

قال : معى أنه يلزم بها ، فان قدر أن يلف على ما يمسه من بدننها

(م ١٠ — الجامع المفيد ج ٥)

ثوباً ، ويمسها من فوق الثوب فعل ذلك وان لم يمكنه ، وخاف عليها
الضيعة ، وأن لا تقبر أمسكها كيف ما قدر ويتوقى محارمها وعورتها •

قلت له : فان نظر الى عورتها وبدنها ، ولم يتعمد الشهوة
بذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم يمكنه القيام بما يجب عليه من أمرها
الا بالنظر الى شيء منها ، ولم يتعمد الى ذلك لغير معنى ما يحاوله
من أمرها ، فليس عليه بأس فى ذلك ان شاء الله •

قلت له : فان نظر اليها بشهوة منه للنظر لبدنها ومحاسنها
وعورتها ، ولم يكن منه غير النظر الى ذلك منها ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : معى أنه لا يلزمه إلا التوبة والاستغفار ، الا أن يكون نظر
الى نفس الفرج منها على التعمد منه لذلك ، لعل فى بعض القول
أن ليس عليه •

قلت له : فان نظر الى بدنها ومحاسنها ، وليس منها ذلك بيده
ما يكون عليه ان أراد التوبة ؟

قال : معى فى مسه ما دون الفرج تجزئيه عندي فيه التوبة ،
وأما مس الفرج على التعمد فيخرج عندي فيه الاختلاف فى لزوم
الصداق •

✽ مسألة :

وعن الرجل يجامع زوجته وهما عريانان متلاصقان فى ثوب واحد ،
ويتحدثان يسعهما ذلك أم لا ؟

قال : أنه نهى عن الكلام عند الجامعة ، ومعنى أنه يخرج نهى
أدب ، ولا يبين لى فى هذا الموضع نهى تحريم •

* مسألة :

وعن الرجل النساج ، هل يجوز له أن تعمل معه الزبجية الجرة
ويجتمعان على الخشبة ؟

قال : معى أنه إذا كان مأمونا عليها لا يدخل عليها ألا باذن ،
ولا سرج له ، وكانت هى لضيقها جائز لهما ذلك •

* مسألة :

وسئل عن رجل كان الناس يرفعون أشياءهم عنده فى منزله ، وفى
وقت خوف لحقهم ثم أمنوا واسترجوا أشياءهم ، ووجد الرجل فى
منزله شيئاً لم يعرفه لمن هو ، ولم يقع معه لمن يكون هذا الشيء ،
وما يلزمه فيه ؟

قال : معى أنه قيل : فيه باختلاف :

قال من قال : ان كان هذا الشيء مما يمكن أن يملك هذا الرجل
مثله ونسيه ، كان له الا أن يصح أنه لغيره •

وقال من قال : انه اذا لم يعرفه أنه من ماله كان عليه الخلاص
منه ، ويكون سبيله سبيل اللقطة •

قلت له : فاذا كان لهذا الرجل خدم لهم أشياء فى منزله ، ولم

يكن أن يكون للخدم مثل هذا الشيء ، هل له أن يجعل هذا الشيء
مما يكون لخدمه ، ويكون حكمه حكم ماله أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا أمكن أن يملك خدمه مثل هذا الشيء ، وكان
خدمه معه في منزله ، ويجعلون أشياءهم فيه فهو عندى مثل ماله ،
الا أن يصح معه أنه لغيرهم على معنى القول الأول •

* مسألة :

وسئل عن الذى يحفظ القبيص فيدوس كل واحد سنبله الذى له
ويبقى فى القبيص شيء يسير مثل ثلاث خرائم أقل أو أكثر ، ولم يعرف
من هذه الخرائم ؟

قال : معنى أنه تكون بمنزلة الذى لا يعرف أربابه ، وقد قيل فيه
قولان :

أحدهما : أنه بحاله فى يد من هو فى يده ألا أن تصح فيه البيضة
لأحد بعينه •

والآخر : أنه بمنزلة اللقطة اذا عدم معرفتها ، وأيس منها تفرق
على الفقراء •

* مسألة :

وسئل عن الرجل هل يجوز له أن يحم الصرمة المفسولة من
الفلج ، وليس له ماء من الفلج ؟

— ١٤٩ —

قال : معنى أنه قليل ليس له ذلك الا بأمر أربابه •

قلت له : فان كان له في الفلج ماء يجوز له أن يسقى صرمتة من
الفلج اذا أراد ؟

قال : انه قليل انه ليس له الا من مائه •

قلت له : فيجوز أن يسقى من الفلج الغيلة ؟

قال : معنى أنه قليل ليس يجوز ذلك الا برأى أربابه •

قلت له : فاذا كان الفلج مرفوعا في ساقية وباقية سبية ، هل
يجوز لمن احتاج الى غيلة أو سقى صرم أن يسقى من تلك السبية ؟

قال : معنى أنه اذا كان معنا متروكا عن طيبة نفس صاحبه ، وهو
ممن يجوز عليه ذلك ، فعندى أنه جائز ، ولا أعلم في ذلك
اختلافا •

وأما اذا خرج الى حد الغلبة من الماء للسداد فعندى أنه
يختلف في الانتفاع به ما لم يكن صاحب الماء ينتفع في تلك الساقية
بمثل ذلك الماء •

قلت له : فما حد انتفاعه بتلك السبية وهو قد رفع الماء كله
الى موضع آخر هو أن يكون سدودا لهذه السبية الى اجالة في ماله ؟

قال : هكذا معنى •

— ١٥٠ —

قلت له : فان كانت هذه السببية مرسجة في الساقية ، وليست هي في شيء من ملك الساقى الذى في يده الماء ، فيجوز معك الانتفاع منها لمن أراد ذلك ، أو قد كان الماء مع غيره فسدده والأجائل مرسحة الى مال غيره ، وليس مثل هذه السببية ينتفع بها بمثل طناء أو غيره •

قال : معنى أنه اذا كان على هذه الصفة فيجوز الانتفاع بها اذا خرج من حدد انتفاع صاحبها بها •

قلت له : فيجوز أن يستقى لصبغ الشوران من الفلج ؟

قال : معنى أنه لا يجوز ذلك •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لغسل النجاسة من البيت ، وان كثر الماء في تطهيرها حتى تطهر ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك الا أن تبين في الفلج مضرة نقصان ، فان بان ذلك فمعنى أنه لا يكون ذلك الا بالقيمة •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لنضح التمر لكتناز الجرب عند الحاجة الى ذلك ؟

قال : معنى أن ذلك يشبه معنى النجاسة على ما مضى •

قلت له : فيجوز أن تبل الظروف من الفلج للكتناز والحب ، ويحمل الماء منها ، ويصب في الأرض ؟

قال : معنى أن ظروف الحب لا تشبهه عندى ظروف التمر لأنها تصلح أن يجعل فيها الحب من غير أن تبلى ، فما كان من الانتفاع من ذلك من الفلج من غير حمل شيء من الفلج ، فأرجو أنه يجوز ، ولا يعجبني أن يحمل منه شيء في سبية إلا أن يكون لا يصاح إلا به مثل التمر ، فان أشبه ذلك كان عندى سواء في موضع ما لا يصلح إلا به •

قلت له : فيجوز أن يترك الغصف والخوص في الفلج أياما كثيرة حتى يسود أم لا ؟

قال : معنى جائز ما لم يكن على الفلج من ذلك مضرة ، مثل أن يضيق الساقية أو يحبس الماء بسبية أو ما يشبه ذلك •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لرش البيت من الكسح ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : يجوز •

وقال من قال : لا يجوز ، ويعجبني إذا كان في البيت تراب لا يوطأ إلا بالرش أن يكون ذلك من الانتفاع الجائر ، كمثل الانتفاع للصبية والأوساخ غير النجاسة •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لسقى الدواب ، ويفضل من شربه ، ولكن ينتفع به في مثل ما يجوز أن ينتفع من الفلج ويرد في الفلج •

قلت له : فإذا غسل الثوب من الصبغة والنجاسة وغيرها في الفلج ،

ثم رفع من الفلج وعصر ما فيه من الماء ناحية من الفلج ، هل يكون على من فعل ذلك ضمان ؟

قال : معنى أنه يستحب أن يعصر في الفلج اذا أمكن ، فان فعل وعصر الماء ناحية فأرجو أن لا ضمان عليه ، لأنه في الأصل جائز الانتفاع به في مثل ذلك •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لطبيخ التمر أو غيره للخل ؟

قال : معنى أنه قيل ان ذلك جائز •

قلت له : فيجوز أن يستقى من الفلج لتطفية الحريق اذا وقع في البيت أو غيره ؟

قال : معنى أنه قيل : انه جائز •

قلت له : فان كان الحريق بعيدا عن الفلج فهل يجوز أن من يحذر من الفلج سبية منه حتى يقرب الحريق ؟

قال : معنى أنه لا يجوز الا أن يخاف الضرورة ، فيكون ذلك بالقيمة •

قلت له : فلاصحاب الحريق ذلك ولو كره أصحاب الماء ؟

قال : معنى اذا لم يطلق ذلك الا باحدا من الماء ، ولم يكن على

صاحب الماء في ذلك مضرة ، وكان على أصحاب الحريق ان تأخر عنهم الماء مضرة ، فلهم أن يحدروا من الماء على هذه الصفة ، وان كان على صاحبه مضرة فينظر أشد الضررين في الوقت فيصرف ويحتال للضرر الآخر اذا كان هو أهون •

* مسألة :

وعن رجل يكسح من الطريق الشوك والحجارة قلت : أين يطرحه فان طرحه في أرض مباحة للمشاة ، هل يأتهم اذا سدع أحدا ؟

قال : معى أنه يطرحه في ملكه أو في أرض موات ليست بمربوبة ، ولا يطرحه في أموال الناس الا بأمرهم ، أو بما يجوز من ذلك ، فان طرحه في محجور لم يجز له ذلك اذا كان منه حدث على من أحدث عيله ذلك •

* مسألة :

وعن رجل كتب الى رجل كتابا في قرطاس لمن يكون القرطاس للكاتب أو للمكتوب اليه ؟

قال : معى أن ذلك يخرج على معنى ما يخرج من ذلك الكتاب مع الناس في التعارف للكاتب أو للمكتوب اليه •

قلت له : فان كان هذا الكتاب مكتوبا عنوانه الى رجلين أو جماعة كيف حكم القرطاس ؟

قال : عندى أن معناه ما يخرج في معنى الكتاب الى الواحد على التعارف بين الناس •

قلت له : فان أخذ أحد الرجلين المكتوب على الكتاب اسمهما دون الآخر ، هل يلزمه له ضمان ؟

قال : معنى أنه على معنى ما يخرج به التعارف بين الناس في مثل المكتوب اليه من الكتاب من جماعة أو واحد ، ومعنى انه ان خرج معنى من الكاتب الى المكتوب اليهم معنى تمليك القرطاس ، بمعنى المكتوبة جميعا في الملك ، وأن كان انما هو معنى لبلاغ الحاجة التي فيه ، ولا معنى في بلوغ القرطاس الا تركه في بلوغ الحاجة خرج عندي على معنى الاباحة التي من بلغ اليه من المكتوب اليهم وغيرهم *

قلت له : أرأيت أن أخذ الكتاب غير من كتب اليه قبل وصول الكتاب الى من كتب اليه ، هل يكون له ذلك اذا ثبت معنى الاباحة في القرطاس ؟

قال : معنى أنه محجور عليه حتى يبلغ معنا ما يباح به من بلوغ الحاجة التي أريد إبلاغها أو إباحته بعدها أو معنى التملك ، فهو خاص لمن كتب اليه أو الى المخصوص بذلك من الكاتبين ان خرج ذلك في التعارف *

✽ مسألة :

وعن الساقية الجائر اذا شحبت ، هل لأحد من أربابها أو غيرهم أن يأخذ من طين شحبتها أو ترابه ، وقد طرح في أرض الناس وكل من طرح في أرضه من طين أو تراب من شحبت هذه الساقية فهو له ؟

قال : معنى أن كانت هذه الساقية تشتمل عليها الأموال وتستحقها ، فان شحبت كل مال معها من المالكين لصاحب المال ، وان كانت هذه الساقية في الموات من الأموال فشحبتها لأرباب الفلج الذين يستحقون الساقية ،

والذين يشحبون الفلج الا أن يخرج في احد الوجوه على معنى الاباحة
فذلك الى سنة أهل البلد في مثل هذا ♦

قلت له : وكذلك يجوز لمن سد الاجالة من ساقية الجائر أن يأخذ
من طين الساقية فيسد به الاجالة كان ذلك من بعيد من الاجالة أو قريب
منها ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك اذا كانت جائزا ، ويؤخذ من وسط
الساقية فيما قيل ، ويعجبني أن يكون فيما قرب من الاجالة التي يسد
بها ولا يبعد ، وأن ثبت اجازة ذلك فلا يبعد ذلك عندي في القرب والبعد ♦

قلت له : وكذلك قاعة الساقية غير الجائر ، هل سبيلها سبيل الساقية
الجائر في أخذ ما لا يضربها من الطين والتراب والحصى والحجارة ،
ويجوز ذلك لأرباب الساقية وغيرهم ؟

قال : لا يبين لى في السواقي لأنها لا تخرج الا على معنى الأملاك
عندي في جوائزها وغير جوائزها ، والطريق التي لا تخرج على معنى
الأملاك مما لا ينقطع هو الذى يشبه عندي في هذا المعنى أن ينتفع منها
بما لا يضر بها على قول من يجيز ذلك ، وأما التي تخرج ملكا فلا يبين
لى ذلك فيها الا أن يخرج على معنى الاباحة وينظر في ذلك ♦

قلت له : وكذلك ان كانت اجالة في ساقية غير جائز له أن يسد الاجالة
من طين الساقية طين الاجالة يجوز ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس له ذلك الا من طين الاجالة وشحبها
وليس له من طين الساقية ♦

قلت له : وكذلك ، هل له أن يأخذ الطين من جانب الساقية ، ويسد به الاجالة اذا لم يبين عليه من ذلك مضرة كانت الساقية قائدا أو غير قائدة ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس له ذلك ، وانما يأخذ الطين من وسط الساقية الجائز ليس له الاسنج الاجالة أو طينها •

قلت له : وكذلك ما كان قرب الأجايل من الحجارة مما هو ليس فى الاجالة الا أن يطمئن اليه قلبه أنها من حجارة الأجاله ؟

قال : أما فى الحكم فلا يخرج ذلك عندى ، وأما فى الاطمئنان فان اطمئن قلبه الى ذلك ، فأرجو أن لا يضيق عليه ذلك ان شاء الله •

✽ مسألة :

وعن رجل ورث مالا من أبيه فى بلد ، وهو لا يعرف المال ، فمنه أرض خراب ومنه أرض معمورة ، فشهد معه بماله هذا وأرضه هذه التى لم يدرك فيها عمارة رجل ثقة أو غير ثقة أنها له ، هل له قبضها بقول الواحد الثقة اذا لم يغير عليه أحد ، ويقول غير الثقة ؟

قال : أما فى الحكم فليس له ذلك الا بصحة بيعة أو شهرة يدركها ، وأما فى الاطمئنان فاذا أخبره من لا يشك قلبه وتطيب نفسه بقوله فى مثل ذلك أنه له ، وسعه عندى أن يقبضه على الدينونة لما يلزمه فى ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن امرأة أرادت أن تطحن في رحي ، فوافقت الرحي وفيها حب باق ، هل يجوز لها أن تطحن عليها أم كيف تفعل ؟

قال : معى اذا خرج على معنى أنه مما لا يرجع الى مثله فهو عندي بمعنى الاباحة للمغنى والفقير ، الا أن يصح أن تركه من مخصوص لا يجوز عليه ترك ماله مثل صبي أو عبد •

قلت له : فان كان قد طحن فيها صبي أو مملوك ، ثم جاء هذا فرفع الرحي ووجد الحب ، هل له أن يطحن عليها ؟

قال : معى أنه اذا كان العرف والعادة مما لا يتعري أن يبقى في فم الرحي ممن كان يطحن ، لم يكن ذلك عندي شيء يبقى من صاحبه ولا له ، وخرج ذلك عندي على وجه الباحة اذا كان هو الأغلب في أمور الناس في مثل ذلك •

✽ مسألة :

وعن الحشيش في الزراعات المحظور عليها بالجدار ولا يعلم من أهل الزراعات منع الحشيش منها غير أنهم يمنعون أن يدخل زرعهم خوفا أن تلحقه مضرة من الأخذ للحشيش ، هل يجوز لمن احتاج الى الحشيش أن يدخل الزرع بغير رأى أهله ؟

قال : معى أنه اذا كان الحصن معروفا أنه أحصن عن دخول البشر لم يكن لأحد أن يقدم على دخول الحصن الممنوع ولو كان شيئا مباحا ،

فان فضل شيء الى معنى المباح بلا أن يكون داخلا في محجور جاز له
أن يتعاطى المباح بلا بلوغ المحجور *

وان كان الحصن انما هو عن الدواب في التعارف ، وليس هو عن
البشر وكان في الحصن شيء مباح لم يكن هذا الحصن بحاجة عن المباح
الذى هو فيه اذا كان انما هو في التعارف عن الدواب *

قلت له : فان علم من أهل الزراعة المنع للحشيش من زراعتهم ،
ولا يدعوا أحدا يأخذ الحشيش منها ، فهذه الزراعة محصولنة أو غير
محصولنة لمن احتاج الى ذلك أن يحش من غير المحصولون بغير رأى
صاحبه ، أم ليس له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس للناس أن يمنعوا الكلاً إلا بمعنى مضرة أموالهم
مما يتولد عليهم في ذلك ، فان أخذ أخذ من الكلاً بلا تعد الى مضرة
من مربوب محجور ، لم يكن منع المانع له ذلك عندي بشيء ، وان تعدى
الى مضرة من تعاطى مربوب محجور كان عليه ضمان ذلك ، ولو لم
يمنعه ربه *

قلت له : فما الكلاً الذى لا يمنع ، ولا يجوز لأحد منعه ؟

قال : معنى أنه ما ثبت في أموال الناس لا يزرعونه ، ولا يتم ويكون
مربوبا اذا ثبت في أموالهم مما تجرى على الأملاك *

قال أبو سعيد : وقد يخرج من أموال الناس ما لا قيمة له اذا كان
فيه المنفعة مثل الماء الذى قد حوته أنيتهم ، وصار في أملاكهم وهو

لا قيمة له ، وهو محجور على الغير ألا برأى صاحبه ، وما أشبه ذلك أيضا •

❖ مسألة :

وعن رجل عليه لقوم حق ، فقال له رجل : انه يخلصه أو يستحلهم له ، هل يجزيه ذلك ؟

قال : معنى أن قال : انه ضامن وهو على ذلك فقد قيل : انه يجزيه في معنى الاطمئنان ، وليس عليه أن يسأله ، وان قال : انه يستحل له لم يجزيه ذلك ، الا أن يسأله فيقول : أنه قد استحل له منه •

❖ مسألة :

وسئل عن الصبي اذا كان يزجر على الطوى ، هل يجوز لمن استشاره في الماء أن يشرب منه ويتوضأ برأيه ؟

قال : معنى أنه اذا أدركت السنة كذلك في الزجر أنه يستباح استعمال الماء باستئذان الزاجر ، جاز عند استعمال الماء باستئذان الزاجر كان صبيا أو مملوكا ، واذا أدركت السنة بحجر شيء فهو محجور حتى تبين اباحته وان أدركت السنة باباحة شيء فهو مباح حتى يصح حجره ، ولكل موضع من الأرض سنة ولكل ، بلد سنة ، ولا يحكم بسنة بلد على أهل بلد آخر •

✽ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : قد أجزت لى فى مائك ما يجوز لك ، هل تكون هذه اباحة ؟

قال : معى أنه اذا جاز له ما يجوز له فيه كان عندى معنى اباحة فيما يجوز بين الناس من الاباحة فى الانتفاع بغير تعد الى ضرر مما يخاف أنه لا تطيب له نفسا أن لو استحله منه بعينه ، أو استباحه فيه بعينه ، لم يفعل له ذلك •

✽ مسألة :

وعن امرأة أخذت من بيت جارتها ابرة ثم استحييت أن تعلمها وأرادت أن تعطيها بقدر حقها فضة أو تمرا هل تبرأ أو تعطيها ما أخذت منها ؟

قال : معى أنه اذا أعطتها قيمة ما أخذت منها من البيت من نقد البلد الذى عليه المعاملة بين الناس ، أو احتاطت على نفسها بقدر قيمة ذلك أو أكثر منه لم يكن عليها غير ذلك عندى ، وليس عليها أن تعلمها وعليها التوبة ان كانت فعلت ذلك بغير حق ، وان كانت أخذت مما يدرك بالأمثال لم يكن لها أن تعلمها وتعطيها مثله •

✽ مسألة :

وسألته عن الفلج هل يجوز أن يوزق فيه الخوص والظروف اللزجة والأوعية النجسة وما أشبه ذلك •

قال : معنى أنه يختلف فيه ما لم يكن ذلك الفعل مضرا بالفلج في وقته ذلك فاذا وقعت المضرة لم يبين لى الاختلاف •

قلت له : فما شرب الظروف والخوص والآنية ، واذا وضع فيه الشيء تراجع الماء في الفلج أو قعد فيه انسان للغسل وما أشبه ذلك ، يكون ذلك مضرا بالفلج أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا تبين في ذلك مضرة بالفلج فلا يجوز •

قلت له : فكيف يغتسل الرجل ، أيقع في وسط الفلج أم يقعد على جانبه ؟

قال : معنى أنه يقعد على جانب الفلج ويأخذ الماء من الفلج ، ويغتسل به •

قلت له : فما طار من الماء الذي يأخذ من الفلج فلم يرجع اليه أ يكون على الفاعل لذلك ضمان أم لا ؟

قال : معنى أنه لا ضمان فيه ، لأنه قيل يجوز أخذ الماء من الفلج ، ويغتسل به الجنب في موضع آخر •

✽ مسألة :

وعمن يدخل الى الخلاء ونخله يسقط تمرها في الخلاء ، هل يجوز

(م ١١ — الجامع المفيد ج ٥)

— ١٦٢ —

له أن يبول يتغوط على ما سقط من تمرها ، كانت النخلة له أو لغيره ، كانت في موضع مباح أو محجور على من أراد لقط تمرها ، كان التمر الساقط مما يكون مباحا مثله أو محجوراً كيف القول في ذلك ؟

قال : معنى أنه ليس له أن يقصد الى إتلاف شيء من الحلال كان له ، أو لغيره ملكاً أو مباحاً في معناه •

قلت له : فان فعل ذلك جاهلاً أو متعمداً ما يجب عليه في ذلك ، وما يلزمه ؟

قال : معنى أنه تلزمه التوبة والاستغفار في مثل حاله ، فان كان تعلق عليه ضمان لغيره أدى ما كان عليه من الضمان والا أجزته التوبة عندي •

❖ مسألة :

وعن رجل استعمل صبياً برأى أبيه ، ثم استحل أباه من بعد فأكله ، هل يجزيه ويبرأ ؟

قال : معنى أنه قيل لا يبرأ باستحلال الوالد ، وقيل يجزيه ذلك •

❖ مسألة :

وعن رجل دعا رجلاً الى منزله فأخرج له رطباً فأكله بالعجم لمن منهم ؟

قال : معى أنه ان كان معه على سبيل الطعم له فالعجم عندى
لصاحب الرطب ، وان كان على سبيل الهدية للأكل فالعجم للأكل •

قلت له : فان كان على سبيل الطعم ولم يرد العجم على صاحبه
أىكون هالكا أم لا ؟

قال : معى أنه من أصر على مثقال ذرة هلك ، وأما هذا فان خرج
على معنى الاباحة على وجه أن لا يرجع الى مثله ، فأرجو أن لا يتعلق
عليه أمانة ولا ضمان ، وان كان يخرج على معنى ما يرجع الى مثله
كان عندى بمنزلة الأمانة فى مثل منزلة المطعم •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ان الطعم على الميت فى مأتمه بعد موته مكروه ،
وقيل : انه بدعة •

قلت له : فمن يستعمل طعاما للأهل الميت لأجل شغلهم ، هل يسعه
ذلك اذا أهدها اليهم ؟

قال : معى أنه اذا استعمل ذلك الطعام فأهداه اليهم لأجل اشتغالهم
بمصيبتهم فمعى أنه جائز •

* مسألة :

وسئل عن رجل دخل بلدا عليه فيه تبعة ، فلقى جماعة لا يعرفهم
فسألهم فقالوا : انهم هم الذين عليه لهم التبعة ، وقال الجماعة : انهم

قد أبرءوه وقالوا له : انهم قد أبرأه أصحاب التبعة منها أيجزيه ذلك
إذا كان الجماعة كل واحد يخبر عن واحد ممن له التبعة على هذا
الرجل أنه قد أبرأه أيجتزىء بذلك ؟

قال : معى أن هذا يخرج على معنيين أما اطمئنانة ، وأما أن
يصح معه بشاهدى عدل ، فأما الاطمئنانة فليس لها عندى غاية الا على
ما اطمئن اليه القلب وعامة أهوال الناس انما هى على الاطمئنانة ♦

* مسألة :

وعن رجل له أرض على الوادى فدخلها السيل ، وطرح فيها السماد
أو حمالة ، هل يجوز لأحد أن يحمله أو يحمل منه ؟

قال : معى أنه قيل إذا كان مباحا فى الأصل ولم يكن محجورا
بوقوعه فى ملك هذا الرجل ما لم يسبق إليه هو بقبض يد ، لأن الأرض
ليست بيد لغيرها مما وقع فيها من المحجور ، فهو محجور عليه
وعلى غيره ، والمباح مباح له ولغيره ♦

* مسألة :

وعن رجل وجد شاتين احداهما حية والأخرى ميتة ، ولا يعرف
لن هما ، واضطره الجوع الى الطعام ، فمن أيهما يأكل ؟

قال : معى أنه قيل فى ذلك باختلاف :

فقال من قال : يأكل من الميتة ولا يأكل من أهوال الناس الا برأيهم
على ما يوجبه عدل ذلك ، وقيل يأكل من الحية ويدين بأداء ما يلزمه ،

لأنه لو وجد من يبيع له لم يكن له ما يحيى به نفسه ، لم يكن له على حال أن يأكل من الميتة ، فلما دأن بأداء ما يلزمه عند عدم أرباب المال قاما الدينونة مقام الشراء أن لو لم يكن معه ثمن •

✽ مسألة :

وعن الفلج اذا كسره أهله لشحب الساقية ، هل يكون ما بقى من الفلج بعد الكسر في الساقية مباحا أن ينتفع به غير أهل الفلج ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك يجرى على سبيل سنة أنه لا يمنع ، وأنه خارج على وجه الاباحه من المجاعة ، كان ذلك على سبيل السنة الجارية ، وان استربت ذلك فالملك عندي عليه حتى يصح معنى الاباحه •

✽ مسألة :

وعمن لزمه حق لصبى ، قلت : هل يبرأ اذا أبرأه منه والده ؟

قال : كان الحق قليلا أو كثيرا فمعى أنه قيل انه يبرأ منه ، وقيل : لا يبرأ •

✽ مسألة :

وذكرت في رجل باع مالا لأيتام ، ثم أداه في خراجه ، ثم مات ولم يوص أيلزم الوارث في المال الذى خلفه والده لهؤلاء الأيتام والمشتري شىء من ذلك ، وما يلزمه ذلك ؟

فأما إذا لم يوص بذلك ولم يقر به ، واحتمل أن يكون قد زال عنه بأدائه الى الأيتام أو دخل في ماله بوجه من الوجوه ، فأرجو أن يسع ذلك الوارث ما لم تقم عليه بذلك حجة حق .

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل دراهم ، فقال له : تلك الدراهم التي عليك هي صدقة للفقراء ، فقراء مكة ، وأراد هذا الرجل الخلاص من هذه الدراهم ، كيف يفعل ؟

قال : معى أن له الخيار ان شاء سلمها اليه وان شاء فرقها على فقراء مكة .

قلت له : ويفرقها على فقراء مكة جميعا أو على من فرقها عليه أجزاء من ثلاثة فصاعدا من فقراء مكة ؟

قال : معى أنه يفرقها على جميع فقراء مكة ممن يقيم الصلاة بمكة ، وقيل : يفرقها على من شاء منهم ، لأنه لا يخرج معناه على سبيل الفقراء ، إذا لا يكاد فقراء مكة يحصون ، كما لا يحصى الفقراء .

باب

في الدلالة بين الناس

قال الحسن بن أحمد : اختلف الناس في الدلالة بين الناس أجازها أكثر المسلمين ، وأحسب أن بعضا يقول لا تكون الا على من تتولاه والمعمول به أنها في مال الولي وغير الولي ، ممن يعرف منه ذلك ، وكذلك اذا كان يدل عليه بشيء يسر به المدلول عليه ، ولا يكره مما لو فعله بحضرته لم يستح منه بذلك .

وقيل : الادلال على كل من يطمئن القلب أن الذي تفعله في ماله تطيب به نفسه ، ولو كان يهوديا أو منافقا ، لأن الحلال أصله الرضا وطيبة النفس ، مع موافقة الحق فيما دخل فيه ، اذا كنت لا تستحي من صاحبه اذا أدركك وأنت تأكل من ماله ، لم يدخلك حياء .

قال غيره : روى عن أبي عبيدة أنهم تذاكروا في الادلال وسأل عن ذلك فقال : ما أعرف ما يقولون غير أنني لو أردت لذهبت الى منزل حاجب فقلت : يا جارية هات الكيس ، فأخذت منه ما شئت .

وروى ذلك أبو عبد الله أن الربيع بن حبيب دخل على المليح بن حسان ذات يوم ، والمليح مريض فقال الربيع : يا قرشية هات الطعام ، قال : فتهل وجه المليح حتى قام وقعد كأن لم يكن ما به من مرض فهانتته ، فقال الربيع : كلوا ، فأكلوا ، وكان الربيع صائما .

فان قيل : كيف جاز استعمال خادم الأخ بالدلالة أو أكل ماله ،
ولم يجز استعمال ولد أخيه من غير رأيه بالدلالة ؟

قال : فذلك جائز هو في ملكه ، ولا يجوز عليه الادلال في غير
ملكه وولده ليس بملكه •

✽ مسألة :

وأما الذى يقاصص بمثل الذى يكون عليه بالادلال منه ، فان كان
ذلك الادلال مما تطيب منه نفسه أنه يرضى بذلك في التعارف جاز
ذلك عندى في الاطمئنانة ، وهل يجوز الادلال على المريض كالصحيح ،
أم بينهما فرق ؟

فنعم ، في ذلك فرق ، ولا يجوز على المريض الذى لا تجوز عطيته •

وقال أبو الحسن : أما نضج البيوت والسيخ وسقى الأشجار
فلا يكون ذلك إلا برأى أصحاب الماء إلا أن يكون لك أنت دلالة على
أصحاب الماء ، كما يدل الأخ على أخيه بتيقن أن نفسه تطيب لك
بالانتفاع من ماله ، وذلك على وجه الادلال ، وليس من جهة ظنك ، لأن
الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، ولكن ما يعلم وتطيب به نفس أخيك في
بذل ماله لك فيما يجرى بين الاخوان ، فذلك يسعى الادلال في مال
الاخوان ، فقد أجاز الفقهاء ذلك ، وذلك لا يكون إلا ممن تعلم
أنه يسهه أن تأخذ من ماله تنفقه على نفسك وعيالك وهو مسرور
بذلك •

فأما من يتصنع لك ، ويظهر لك الجميل ، ويسره غير ذلك ، فليس على مال ذلك الدلال إلا برأيه ، وهذا تفترق معانيه في الناس .

✽ مسألة :

ومن لبس ثوب صديق على الدلال ، وهو أنه لا يأسف فذلك حلال ، فإن أخذ من مال رجل بالدلالة شيئاً على أنه ينتفع به ويرده فتلف من غير تضییع ، فإذا ثبت له جواز أخذه بالدلالة فهو في يده مثل الأمانة إذا كان على وجهها الذي يطلبه به ، والله أعلم .

ومن مر على مال قوم فأكل منه أو شرخ خوصة على وجه الدلال على صديق ؟

فلا يحرم عليه ما يكون من ذلك على قول ، ومن يدل على رجل فلم يلقه حتى مات فهو على ما كان عليه من الدلالة .

ومن مر على مال أحد من أخوانه ويعرف منه سروراً بادالاه ؟

فلا بأس بأكله منه ، ولا يجمل ولا يطعم أحداً .

عن أبي سعيد فيمن لزمه حق أرش من سدة أو غيرها ، فخرج في حكم الدلالة في إباحة ذلك بينهما أن لو أبرأ نفسه منه لطابت به نفس رب المال لامن سدعه ، أو خرج في ذات نفسه ؟

فأرجو أن ذلك جائز على الوجه ، ويعجبني أن يرى نفسه باللفظ والا أحب أن يدع ذلك الاعتقاد ، لأنه معي حق قد لزمه ، ولا يتحول عنه

ولا أحب ذلك الاعتقاد دلالاته لأنه مع حق قد لزمه ولا يتحول عنه الا بأداء
أو حل من ربه أو منه هو على ما يقوم من مقام الحل من ربه من حكم
الدلالة عليه فيه برضاه •

وإذا كان قوم ساكنون في دار قوم فطلب أحدهم الى الآخر ثوباً
فأبى عليه أو اناء أو غير ذلك لغيره ؟

فإن كان بينهم تعارف وخلطة ، ونفوسهم تسمح بذلك ، جاز والألم
يجز والله أعلم •

والأملاك على حد الحجر حتى تنقلها الاباحة بصحة ذلك ، أو بما
تطمئن اليه القلوب باباحة ذلك •

وعن الاطمئنانة ، هل تكون إلا أن يكون القائل ثقة ؟

قال : اذا كان القائل ثقة كانت الاطمئنانة في ذلك أوكد ، والريية
أبعد ، وقد توجد الاطمئنانة في غير قول الثقة في الشيء اليسير الذي يخرج
في التعارف أن مثل القائل لا يقدم على حرام ذلك ، ولا جهل ما يلزمه
فيه ، وقد يكون من الشيء الذي يلحق الثقة فيه الريب لموضع جهله ،
لما يسعه من اجازة ذلك وحجره •

وقد تختلف الاطمئنانات من المطمئنين لموضع بصيرة قلوبهم وعمى
قلوبهم ، وأنه قد يجري التصديق من أعمى القلب لموضع هواه أو لموضع
تصديقه ولأسكاله ونظرئه وأمثاله ، ولا يصح قولهم بالاطمئنانة من قيمة
خردلة مع من يبصر الاطمئنان من أهل البصائر فيها ، وهذا مالا يخفى
على أهل العقل •

وكل شيء أخذ من طريق العقل فليس له غاية الا صحة العلم في العقل ، وكل شيء أخذ بالحكم فقطع صحة حجة صحته حجة صحة الحكم ، وكل شيء كان صحته من طريق الاطمئنان فلا يكون صحته الا من عقل بتبصر الحجة •

والقول في مثل هذا يسمع لاختلاف الناس فيه ، واختلاف معانيهم ، ولكل ثقة ثقة ، ولكل أحد شكل ، ولا تكون ثقته الا بأشكاله فليس كل الأشكال ولأكل الناس يبصرون أحكام العقل ، وإنما ذلك الى البصريين الا ما يجرى فيه صحة عقولهم ، فكل امرئ من الناس يبصر بمقدار عقله فقط ، كما أنه لا يقدر ان يبصر في الظاهر الا بمقدار نور عينيه •

باب

فيما يتعلق فيه الضمان والتبعة

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه عن حمل جرابا من تمر على رجل ، وهو يعلم أنه مسروق ، هل عليه ضمان أم الضمان على السارق دون المرافق ؟

قال : موجود في الأثر أن رفعها في منزله ضمن النصف ، وإن رفعها عليه في غير المنزل كان عليه التوبة ، ولا ضمان عليه ، لأن الأجر حين أخرجه من المنزل ضمن .

وقال : يخرج هذا عندى أنه معين على مضمون يلزم لصاحبه حفظه الى أن يؤديه الى ربه ، فان قصد الى معونة السارق واتلاف المال لاحقه معنى المعونة على المضمون بمعنى الضمان ، لأنه قصد الى اتلافه في موضعه ومعونة الظالم على ظلمه .

وإن قصد الى معونة الضامن على حفظ ما قد ضمن اذا قد لزمه حفظه من غير نية فساد أشبه عندى أن يبرأ من معنى الضمان ، اذا كان في ذلك الحال قد خرج من معنى المعونة الى السرقة .

قلت له : فاذا رفع بلا نية يضر فيها على أحد المعنيين يجهله بمعرفة الحكم ، هل يلزمه الضمان حتى يقدم النية أنه يعين الضامن على حفظ ما قد لزمه ؟

قال : معنى أنه قد مضى القول في ذلك اذا كان رفعه عليه على غير معنى فساد .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل جمع دراهم من أهل البلد وخطها ليؤذيها عنهم في الخراج ، فلما سلمها إلى السلطان رد عليه ردوداً كيف يفعل في هذه الردود ؟

قال : معنى أنه ضامن لهذه الدراهم إذا خطها بغير رأى أربابها ، ولا دلالة منه عليهم توجب ذلك ، وإذا خطها برأيهم أو بدلالة توجب ذلك ، وسلمها إلى السلطان برأيهم فما رد من ذلك فهم عندي شركاء على حساب أموالهم بالأجزاء من ذلك التقليل بقلته ، والكثير بكثرتة ، إلا أن يكون ثم شيء يوجب براءة أحد منهم من ذلك ، مثل أن يكون دراهمه خارجة من جنس تلك الدراهم الردودة •

قلت له : فما الدلالة التي توجب له عليهم ؟

قال : معنى أنه إذا ترسم فيهم بما لا يرتاب فيه أنهم راضون طيبو الأنفس بذلك لموضع ما يحتمله عنهم ، أو لموضع ما تطيب أنفسهم له به في غير ذلك ، فهذا عندي فيما قيل أنه يجوز له معنى الدلالة •

قلت له : فإن كان هذا الرجل لسح على السلطان ، وسأله أن يقبل هذا الردود ، والسلطان يقول : إنها دراهم رديئة ، ولم يزل به إلى أن يأخذها ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان ذلك باذن أرباب الدراهم ، وكان ذلك مما يدخل عليهم به النفس ، ولم يرد بذلك معونة على باطل لم يكن عليه ضمان •

قلت له : فيجوز اذن أرباب الدراهم الأول له في تسليمها أو
يستأذنها ثانية في تسليم هذه الدراهم ؟

قال : معنى أن الأمر قد نفذ اذا سلم ، ويحتاج الى اذن ثان أو دلالة
توجب ذلك ، لأنه قد سلم بالأمر الأول وكذلك لو سلم هذه الدراهم كلها
بأذن ثان ، ثم ردت اليه فلا يسلمها الا بأذن من أربابها لأن الأمر الأول
قد انقضى بالتسليم الأول •

قلت له : فاذا سلم اليه أرباب هذه الدراهم كيف يستحلهم في
تسليمها الى السلطان حتى لا تلزمه لهم تبعة ؟

قال : ان الألفاظ في ذلك واسعة غير انه يعجبني أن يقول لهم قد
اجزتم لى في مالكم هذا ما يجوز لكم أنتم فيه ، فاذا قال لهم ذلك جاز
له في ذلك ما يجوز لهم فيه من اذنها في ذلك الوجه ، وكذلك أن قال :
افعل فيه ما أردت •

❖ مسألة :

وعن العامل اذا أمر بالزراعة أن يزرعوا في زراعته بلا رأى صاحب
المال ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا أمر من يطيعه في ذلك وبسببه رعى ، وأفسد
الزراع كان عندي عليه الضمان لحصص شركائه •

قلت له : فان أنكر العامل أنه لم يأمره وأقر أحد الزراعة أنه أمره
كيف الحكم في ذلك ؟

- قال : معى أنه اذا لم يصح الأمر على الأمر لم يلزمه ضمان •
- قلت له : فالراعى يكون خاصا للعامل لما يدعى أنه أمره أم لا ؟
- قال : معى أنه خصم له فى حصته ومقر بما يلزمه لسائر الشركاء •
- قلت له : فان كان هذا الراعى المدعى الأمر من العامل عبدا مملوكا ، هل يكون اقراره حجة على سيده ، ويلزمه الضمان بهذا الاقرار ؟
- قال : معى أنه اذا صح على هذا العبد ما يقرب به أو أو صدقه سيده كان ذلك فى رقبته ، وان لم يصح عليه ولم يصقه سيده لم يثبت على سيده فى رقبته ، ولا فى ماله •
- قلت له : فان صدقه العامل المدعى عليه الأمر أيلزمه الضمان دون العبد ، ولم يصح على العبد الا باقراره ؟
- قال : معى يلزم الضمان العامل الأمر اذا صدق العبد فيما ادعى عليه من أن أمره أن يرعى فى هذه الزراعة لزمه الضمان دون العبد وسيده ، ما لم يصح على العبد •

❖ مسألة :

- وسئل عن رجل مر على صبيين يضرب أحدهما الآخر ، هل له وعليه أن ينعهما اذا قدر على ذلك ؟
- قال : هكذا عندى أن له ذلك فى الاطلاق ، وعليه اذا خاف الضرر •
- قلت له : فان جرح أحدهما الآخر ، هل يعاقب على ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل ليس على الصبي عقوبة بحبس ولا غيره ،
وقد قيل : إذا كان يغرف الفساد ، وكان مراهقا حبس حتى ينتهي عن
الفساد عن الناس ، وللاحكام النظر في ذلك على ما يقع له من المشاهدة
للحدث •

قلت له : لو تركها وهو يقدر على صرفهما ، فأضر أحدهما في الآخر ،
هل يلزمه ضمان ذلك ؟

قال المؤلف : لم أجد لها جوابا ، وعندى أنه إذا كان قادرا على
صرفه عنه فلم يصرفه حتى أضر ، به كان عليه الضمان ، فينظر في ذلك
ولا يؤخذ إلا ما وافق الحق والصواب •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أدخل أصبعه في دبر آخر وأقر ، هل يجوز لهذا
الرجل أن يضربه ويدخل في دبره أصبعه ؟

قال : معنى أنه لا يجوز له ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن قوم وقعوا على حمار قالوا : انه كان يغير عليهم ،
فشبكوا له وأخذوه وطعنه واحد منهم ، فلما طعنه خافوا أن لا يحيا
فذبجوه ، وقطعوا لحمه ، دعوا رجلا من المحلة يقسم بينهم ، فقسم
بينهم أخذ من اللحم والجلاد سهما كأحدهم ، ثم أراد الخلاص من
ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كان قسم اللحم وسلمه الى غيره ، وقد علم أصل ذلك كان ضامنا لما سلم من ذلك كله عندي ، وإن كان انما أخذ سهمًا من غير أن يقسم شيئًا من ذلك ولا سلم ، فانما عليه ضمان ما صار اليه من اللحم والجاء ♦

* مسألة :

ويضمن راكب الدابة وقائدها وسائقها ما أصابت بفمها أو يدها أو صدرها أو بمقدمها أو مؤخرها ♦

وقيل لا ضمان فيما أصابت الدواب بمؤخرها ♦

* مسألة :

وراكب الدابة اذا كفحها باللجام فأصابت بمؤخرها ضمن ♦

* مسألة :

وان انطلقت الدابة من يد صاحبها فأصابت أحدًا بأكل أو غيره ؟

فلا ضمان على ربها الا أن يعلم أن الجمل والفرس والحصان قد عرف يأكل قبل ذلك ، وأطلقه صاحبه ضمن ما أصاب بفمه ، وان علم أنه يركض قبل ذلك ضمن ، وان عرف الثور بالنطاح قبل ذلك ضمن اذا أطلقه ♦

وان انطلق من وثاقه فقد قال محمد بن محبوب : انه اذا أربطه بما يوثق به مثله فقطعه ، أو أصاب لم يضمن ، وان كان معروفًا بذلك ♦

قال محمد بن المسيب : وإن كان طلقا لم يضمن ما أصاب إلا أن يتقدم عليه حاكم أن يمسه دابته ، فما أصابت ضمن ما أصابت .*

* مسألة :

وكذلك الكلب العقور إذا عرف بذلك فلم يوثقه صاحبه ، فعقر ضمن إلا أن يكون في حمى صاحبه فدخل عليه داخل فانه لا يضمن .*

قال محمد بن المسيب : إلا أن يدخل بلا إذن فعقره فهو ضامن ، وكذلك جميع الدواب ، إذا دخل عليها منزل صاحبها بغير إذن فصابت لم يضمن ، وعلى صاحبها إذا عرفت بذلك أن يحفظها عن الناس .*

وكذلك أن أصابت الدابة بقدمها شيئا من المتاع أو الطعام فأكلته أو كسرتة أو أهرأته وعليها راكب أو قائد أو سائق ضمن ما أفسدت ، وإذا كان شيء من هذه الدواب قد عرفت بقتل الدواب أو يعقرها فأطلقها ، فانه ضامن ما أصابت .*

وأخبرني سعيد بن محرز ، عن موسى بن علي : أنه دعى رجلا ببينة على حمار قتل أو عقر حمارا فادعى صاحب المقتول أو المعقور أن الحمار الذي أكل حماره كان معروفا بقتل الحمار أو بعقرها من قبل قاله محمد بن محبوب ينبغي أنه كان يعقرها ، وصاحبها يعلم بذلك ، ولا تهمة فيها أصابت الدواب ، فاتهم المصاب أنها دابة فلان ، وليس على أصحاب الدواب من أحداث الدواب إلا ما صح بالبينة .*

* مسألة :

وسألته عن سنور ألف دار قوم لا يعرفون لمن هو وظهرت منه مضار

— ١٧٩ —

على أهل لهم المنزل من أكل طعامهم وسنانيرهم وغير ذلك من المضار ، هل لهم أن يقتلوه أو يغيبوه الى موضع يأمنون رجوعه ؟

قال : معى أن الحكم عليه أنه مربوب آلا أنه لم يعرف لمن هو ، فاذا أضر عقر عقرا يؤمن منه ويمسكه عن المضرة •

قلت له : فله أن يكسره ؟

قال : معى أن له ذلك •

قلت له : فيأخذه ويعقره ويمر به الى موضع يأمن فيه أن لا يرجع الى منزله ، أم كيف يصنع ؟

قال : معى أنه يخرج من منزله الى حيث يأمن منه المضرة على غيره •

قلت له : رأييت ان دخل عليه ذلك السنور ، ولم يعرفه لمن هو ، هل له أن يضري له بالطعام في منزله حتى يقيم المنزل وينتفع به ؟

قال : نعم ان كانت من الوحشيات اللاتى لا أرباب لهن ، جاز له ذلك ، وان لم يكن من الوحشيات لم يجز له بقطعه عن أربابه •

قلت له : رأييت ان عقر عقرا بان منه المضرة فمات ، هل يلزمه في ذلك ضمان ؟

قال : لا يبين لى أن عليه ضمنا اذا فعل به ما هو مباح له فعله في مثله •

قلت له : فالكلب اذا أضر على قوم ما يفعلونه به ؟

— ١٨٠ —

قال : معى أنه قيل : يحتج على أبابه ، فان أمسكوه والا قتل ،
ولم يكن عليهم ضمان *

قلت له : فان لم يعرف أربابه ؟

قال : معى أنه اذا صار بحد ما يستحق به القتل بعد الحجة قتل
اذا لم يكن له أرباب يحتج عليهم *

قلت له : فسائر الدواب من الهوام وغيرها مباح قتله أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : يقتل كل ما لا يقع عليه من الدواب وغيرها
حجر مال أو تحريم قتله *

قلت له : فيجوز قتله قبل أن يظهر منه أذى أو حتى يظهر ؟

قال : معى أنه اذا كان معروفا بالأذى لم يترك حتى يؤذى القتاتل
له ، وكان له قتله قبل أن يؤذيه أو يؤذى غيره *

قلت له : فكيف يقتل ما يخاف منه الأذى ؟

قال : معى أنه يقتل كما يقدر عليه الا أنه يكره قتل شيء من الدواب
من ذوات الأرواح بالنار *

قلت له : فالجراد ، هل لأحد أن يطرحه في النار حيا حتى يموت
ويأكله بعد ذلك ؟

قال : معى أنه كره ذلك من كره ، وأجازه من أجازته *

قلت له : فكيف يفعل فيه ؟

قال : معى أن الذى كره قتله بالنار يقول يغلى الماء حتى يحمى
ثم يطرحه فيه حتى يموت ثم يأكله *

قلت له : فالأذى الذى يستحق به الهوام القتل ما هذا الأذى ؟

قال : معى أنه قليل ما كان من الأذى مثل لدغ أو نجاسة سؤر
أو بعر أو فزع أو أشسبه ذلك *

* مسألة :

وسئل عن يمشى فى طريق فننقضى به الى أموال الناس نخل
أو زرع ، وفيها أثر طريق فيها مشى الناس والأموال مسقاة فيها طفي
فيمشى فيها الماشى والراكب ، ويعلقه الطين من تلك الأرض ، أعليه ضمان
أم لا ؟

قال : معى أن عليه الضمان *

وقال من قال : يضمن ما كان من قليل أو كثير *

وقال من قال : لا يضمن إلا ما كان له قيمة وفي اخراجه مضرة فى
موضعه ذلك *

قلت له : فما لزمه ضمان على هذا الوجه فى مشيه فى الماء الذى
يقطع الطريق ، أو من الطريق من مشيه فى هذا الطريق ، كيف الوجه
فى خلاصه ، ولا يعرف الأموال ولا الماء لمن هو ؟

قال : معنى أنه إذا لزمه ضمان ذلك سأل عن أرباب الأموال وتخلص اليهم على ما يوجبه الحق ، فان عدم معرفتهم فقد قيل : يفرق بقدر ذلك على الفقراء ، وقيل : أنه عليه إلا أن يصح أربابه فيتخلص اليهم ، أو يوصى به عند موته ، ويفرقه على معنى الصفة ♦

وفي بعض القول : أنه إذا طرح في الأرض بقدر ما أخرج منها جاز له ذلك ♦

✽ مسألة :

عن ساقية في طريق ليس عليها قناطر ، ولا يقدر الماشى ولا الدابة المركوبة على الاقتحام ، فيخوض الماشى والراكب في وسط الماء ، فيخرج من الماء ، ويفيض منه بسبب الخوض من اقتحام الساقية ، أو لا ينفجر غير أنه يطير منه شرار قليل أو كثير بسبب الخوض ، هل على الراكب والماشى في ذلك ضمان ؟

قال : معنى أنه يلزمه ما فاض من الماء ، وانفجر بسبب خوضه ، وأما ما طار من ذلك من شرار الماء ما لا قيمة له ، ولا مضرة فيه ، فلا ضمان فيه على الماشى والراكب ♦

✽ مسألة :

وسئل عن رجل وصل اليه رجل بذهب وقال له : أرسلنى فلان بهذا الذهب ليصاغ له ، فسلمه أنت الى من يصوغه ، هل يسعه أن يسلم هذا الذهب الى من يصوغه ؟

قال : معنى أن الرسول لا يصدق في مال المرسل أنه أمره بطرحه في معنى الحكم ، وهو مقر بالمال ، مدع للأمر بالطرح ♦

قلت له : فان سلمه هذا الرجل للصائغ على هذه الصفة ما يلزم
المسلم ؟

قال : معى أنه يلزمه ضمان ذلك الا أن يتم له ذلك صاحب
الذهب •

قلت له : فان كان هذا الرجل مسلم الى الصائغ هذا الذهب ،
وذهباً آخر لنفسه وأمره أن يصوغ الجميع كل ذهب لونا قد وصفه له ،
فرجع الصائغ وأخذ من أحد الذهبين شيئاً فخلطه ، فجاء الآخر
ظن الصائغ أن الذهب كله لواحد ، ما يلزم هذا الصائغ والذي
سلم اليه ؟

قال : معى أن الصائغ اذا أقر بذلك لزمه الضمان لما خلط هذا
في هذا ، ولا شيء على المسلم من فعل الصائغ ، وليس عليه أن يصدق
عندى في ذلك •

قلت له : فان قال الصائغ للرجل : انه قد قبض من الذهب الذي
له شيئاً ، وزاده على ذهب المرسل هل للذي طرح الذهب الى الصائغ
أن يأخذ من مال المرسل ؟

قال : معى أن ليس له ذلك الا أن يصدق المرسل صاحب الذهب
أو يجيز له ذلك ، ولا يصدق الصائغ عندى في ذهب المرسل •

قلت له : فان أرسل الذي طرح الذهب الى الصائغ رسولا الى
صاحب الذهب يستحله له مما فعله في ذهبه ، وأخذه من ثمن الذهب
الذي قال الصائغ انه أخذه وزاده ، فرجع اليه الرسول فقال له :
أنه قد جعله في الحل إلى ما أراد من الحل هل في الحل براءة عما لزمه ؟

قال : معنى أن هذا ضعيف في معنى الحكم الا أن يخرج في معنى الاطمئنان أنه قد أحله مما قد لزمه من حق من قبل ذلك الى ما أراد أن يجزيه في معنى الاطمئنان عندي •

* مسألة :

وعمن يعرف الأرضين والأموال ، دعاه رجل الى قطعة أو أرض لا تعرف لمن هي ، فقال قس لي هذه الأرض واقسمها على خمسة أسهم أو أقل أو أكثر ، هل يجوز لهذا الرجل أن يقبض هذه الأرض ويقسمها ويتركها ، ولا يسلم لأحد شيئاً ؟

قال : معنى أنه اذا لم يكن في ذلك مضرّة على المال ، ولا يقصد الى معونة على باطل ، كان له ذلك على نية الصدق في ذلك منه مما يوجبّه •

قلت له : فان قسم هذه الأرض وميزها على ما سأل الرجل ، ثم ان الرجل الطالب أخذ أحد هذه السهام ، هل يلحق هذا الذي قسم هذه الأرض تبعة أو ضمان بجهة ما أخذ هذا الطالب ، ولم يعرف على أى وجه أخذ هذه السهام ، أحق ذلك أم باطل أم لا تبعة عليه ؟

قال : معنى أنه اذا دخل في القسم على ما مضى من سلامته ، فلا شيء عليه فيما أخذه غيره مما ظلم أو عدل •

قلت له : وكذلك ان سأل قسم هذه الأرض جماعة من الناس ، فلما ميزها سهاها أخذ كل واحد منهم سهما ، ولا علم له بالأرض لمن هي ، ولا ما فعلوا في ذلك حقاً أم باطلاً ؟

قال : معنى أن الجماعة في هذا كواحد ، والارادة مثل في الجماعة •

قلت له : وكذلك قسمة النخل والحيوان والمتاع والمنازل كمثل القطعة ؟

قال : هكذا عندى اذا لم يكن ساكن يمنعهم أو فى يده الحيوان يمنعهم عنه الا أن يقر لهم بذلك من هو فى يده اذا كان هذا القاسم على نية الصداق أنه لا يسلم الى أحد مال أحد بغير حق فلا ضمان عليه .

* مسألة :

وسألته عن الطيان اذا استعمله انسان بينى له على قبر ، هل يجوز له عمله وأخذ الأجرة عليه ؟

قال : معنى أنه يخرج هذا البناء على معنى الضياع للمال الا أن يكون لمعنى يريد به البانى والأمر به يخرج معناه للثواب أو لسبب من الأسباب الذى يدخل فيه النفع لأحد من خلق الله ، الذى فيه الثواب .

قلت له : وكذلك الأمر بهذا البناء ؟

قال : هكذا معنى أنه اذا نواه بمثل هذه المعانى التى تخرج مخرج النفع جاز له ذلك عندى .

قلت له : فاذا كان هذا الأمر بهذا البناء سلطانا جائرا واللبن أو الطين من أموال الناس ، ولا يعلم الطيان ذلك من وجه غصب

أو حلال ، غير أن السلطان أحضره الطين واللبن ، هل يجوز لهذا
الطيان أن يبنى بذلك ويعمله ، ويأخذ أجرته ولا ضمان عليه ؟

قال : معنى أنه إذا أذن له في عمل ما أوتى ، ولم يعلم أنه من
وجه حرام ، واحتمل حلاله بوجه من الوجوه ، جاز له ذلك ، ولا ضمان
عليه إذا حسنت نيته في عمل ما يسعه •

* مسألة :

وعن رجله لزمه ضمان لرجل من زرعه ، وهو زرع أخضر لم يثمر
ما يلزمه له حب أو دراهم قيمة الزرع ؟

قال : معنى أنه يلزمه قيمة الزرع قائما يرااد به الحصاد إذا أثمر
بنظر المعدول لا يرااد به العلف ، فيكون عليه قيمة دراهم أو دنائير
أو نقد البلد الذي هو فيه الذي عليه الأغلب في معاملتهم •

* مسألة :

وسئل عن رجل وقع في بئر ، ورجله حاضر فلم يقدر على إخراجه ،
ولا على ألعائته فلم يزل يصيح ، وهذا محاضر له إلى أن مات في الطوى
هل يلزم هذا الذي محاضر له ؟

قال : معنى إذا عجز عن إغاثته فلا شيء عليه من اثم ولا ضمان •

* مسألة :

وسألته عن المؤذن إذا أذن لصلاة الفجر ودعا بالصلاة ، وقد

بقى من الليل شيء ، وصلى من صلى من الناس بأذانه ، هل يلزمه في ذلك شيء ؟

قال : معنى أنه قليل ليس على المؤذن ضمان ، وإنما هو أمين إذا تحرى العدل في أذانه في حثه في أوقات الصلاة ، فلا ضمان عليه إذا أخطأ في وقت من الأوقات ، ومعنى أنه قد قليل إذا علم أنه حث أو أذن قبل الوقت أذن في الوقت إذا تبين له •

قلت له : فإن أذن وحث على غير علم منه بالوقت ؟

قال : معنى أنه إذا خالف سنة البلد في ذلك فعليه التوبة ، ولا يبين لى عليه ضمان في الصلاة •

* مسألة :

وعن الرجل هل له أن يضرب ولده إذا امتنع عن الدواء من الرممد ؟

قال : معنى أنه إذا كان يخشى عليه الضرر ضربه ضرباً غير مبرح ولا مؤثر بأثر ، ولا جرح •

قلت له : فإن أرادوا أن يبيتوا في عينيه الدواء ، فامتنع وطلب أن يتداوى في الوقت ، ويغسل ولا يبيت في عينيه الدواء ، هل لهم ذلك ؟

قال : معنى أنهم إذا رأوا ذلك صلاحاً له فعلوا فيه ، وإن امتنع •

قلت له : فان امتنع عن ذلك ، هل لهم أن يضربوه ويزجروه
ولا ضمان عليهم حتى يقر لهم ؟

قال : معى أن لهم ذلك على معنى من القول •

قلت له : وكذلك اليتيم ؟

قال : معى أن ذلك جائز في اليتيم من القائم عليه بمعنى ما يخلص
عليه القائم به •

✽ مسألة :

وعن المجنون اذا أفاق من جنونه وفى يده شيء من أموال الناس ،
أعليه رده أم لا ؟

قال : يعجبني له رده الى أهله •

قيل له : فان أكله وأتلفه وذكره بعد افاقته ؟

قال : معى أن في بعض القول أن عليه ضمان ما أكل من أموال
الناس ان صح عليه ، وفى بعض القول ليس عليه ضمان •

✽ مسألة :

وعمن سحب ميتا يريد أن يقبره فقطع منه شيئا ، هل عليه
ضمان ؟

قال : معى أنه ان لم يقدر على حمله فلا ضمان عليه ، لأنه يقوم

مقام الخطأ إذا لم يقدر على قبره الا بذلك ، فان كان يقدر أن يحفر له خبة ويدفنه بغير سحب فسحبه ، فانجرح من السحب فانقطع شيء من أعضائه ، كان عليه الضمان في أرش ما جرحه من السحب ، وأما الأعضاء فلا ضمان عليه •

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لآخر عشرة دراهم ، فسلمها اليه ولم يعلمه بذلك ؟

قال : معى أنه إذا قدر في نفسه من الكلام ما يتقرر به أنه له ، ولا يكون أنه في يده جاز له ، ولو لم يقر أنه كان عليه •

* مسألة :

قلت له : فمن لزمه ضمان من الفلج من كسر ماء لغيلة أو سقى صرم أو استقاء في غير جبار أو سد ماء في غير وقته ، ولا يعرف منه مقدار ذلك ولا أهله ، وأراد الخلاص كيف يفعل ؟

قال : معى أنه إذا لم يعرف أربابه فهو بمنزلة المال الذى لا يعرف له رب ، فقد قيل : انه بحاله حتى يصح له رب •

وقيل : ان فرقته على الفقراء جاز ، وفي بعض القول : أنه إذا جعله في مصالح الفلج كان في مثل هذا حيث يجتمع صلاح الجميع من أهل الفلج قبل أن تفترق السواقي منه •

قلت له : فيجوز له أن يستأجر به لشحب الفلج ، وان كان

— ١٩٠ —

المعروف من أهل البلد في شحب هذا الفلج أن العمال يتولون شحب هذا الفلج أم لا يجوز ذلك ؟

قال : معنى أنه يجوز ذلك على قول من يجيز ذلك أن يجعله في صلاح الفلج ، ولا يجعله في الفقراء •

قلت له : فإذا لم يعسرف هذا الرجل ما لزمه من الضمان من ماء هذا الفلج ، كيف يفعل إذا أراد الخلاص ؟

قال : معنى أنه يحتاط بقدر ذلك حتى يعلم أنه قد أتى على مثله ، أو أكثر منه •

قلت له : رأييت أن كان الفلج ماء ، وقد لزمه فيه تبعة ، هل يكون مثل الأول ؟

قال : معنى أنه يشبه معناه في الاختلاف •

✽ مسألة :

وعن أهل بلد أرادوا تصريح فلجهم ، ففرضوا الفريضة لذلك ، وقاطعوا المصرج ، وأخذ شيئاً من المقاطعة ، وأحرق الصاروج ، ثم ان الفلج ييس هل للقائمين بذلك أن يأمرؤا بتصريحه في حال ييس الفلج دون مشاورة من غاب من شركائهم ؟

قال : معنى أنه إذا لم يكن لأرباب الأموال الانتفاع بالفلج في حينهم ذلك لم يجبروا على حفره ، ولا على تصريحه خوف أن لا يأتي منه شيء ، فيكونوا قد أجبروا على شيء لا ينتفعون به •

قلت له : فان فعل القائمون بذلك بتأويل أنهم يسعهم ذلك على
العرف ، وأن الفلج يرجع على حاله ويحصل لهم النفع بهذا
المصاروج ، هل تجزيهم التوبة مما دخلوا فيه وأمروا به ، ولا يلحقهم
ضمان لمن غاب من الشركاء إلا من حضر ممن قد أدى في ذلك وجبرهم
له ؟

قال : معى أنه اذا لم يكن في الوقت مأخوذين باصلاحه أنهم
لم ينتفعوا به ، ولم يدركوا صلاحا لهم بعدم حصول النفع في
الفلج من ذلك ، فأخاف من جبرهم على ذلك الضمان من فعل ذلك ،
ويجبر عليه بقول أو فعل ممن له الجبر على ذلك ، ويكون قوله
وفعله جائزا على مثله •

قلت له : فاذا كان دراهم موسى بها في صلاح هذا الفلج ،
فأنفقت في هذا المصاروج على هذه الصفة ، يلزم القائمين ضمان ذلك
أم لا يلزمهم ؟

قال : هكذا مع أن الوصايا وغيرها سواء •

قلت له : فاذا كانت الوصايا سلمها قوم بالغون لما علموا بمصاروج
هذا الفلج ، سلموها الى القائمين بمصاروج هذا الفلج ، ومنهم من سأل
القائمون تسليم ما معهم من الوصايا على غير جبر ، وفعلوا ذلك ، أعلى
القائمين ضمان ذلك ؟

قال : معى أنه اذا علم القائمون أن هذه الوصية للفلج وسلمها
المسلمون اليهم على أنها وصية للفلج ، فهو سواء عندى في الضمان ،
فان كان انما سلموا مالا من أيديهم على أنه في هذا المصاروج على هذه
الصفة ، وقد عرفوا به فلا يبين لى عليهم الضمان •

قلت له : فان كانت هذه الآفة سيل أتى عليه فأذهب ، ولو بقى هذا الصاروج فى موضعه لكان يحصل لأرباب الفلج النفع به فى الفلج ، هل يكون هذا موضعاً للصاروج ؟

قال : معى أن الآفات كلها سواء ، وإذا لم يحصل النفع وكان الجبر فى غير وقته لم يبرأ ذلك عندى من الضمان •

قلت له : فهل يجزى من أراد من القائمين الى من جبره ، على من ذلك أن يؤدى اليه بقدر حصته ، أم عليه ضمان الجميع ؟

قال : معى أنه كل من تولى من القائمين تسليم شيء أو قبضه كان عليه الضمان ، فإذا ولوا كلهم أمر شيء أو ضمانه كان عليهم بالحصص ، إذا أمن الضمان •

قلت له : فهل يجوز لمن أراد الخلاص من هؤلاء القائمين بهذا الصاروج اذا استحل البالغين من أهل الفلج مما قد دخل فيه ، وأمر به وجبرهم عليه فأحلوه مما يلزمه لهم فى ذلك أياكون ذلك براءة وخلاصاً له مما يلزمه لهم ، ويبرأ من ضمان ما لزمه من هذا الصاروج ؟

قال : معى أنه يجزى ما لم يكن فى موضع التقية ممن يتقيه ممن يستحله من ماله •

قلت له : فما حد التقية التى لا يبرأ بها الرجل ؟

قال : معى اذا خاف منه الضرر فى تملكه فى شيء مما يليه ، ويقدر عليه لهذا المستحل حتى يزول ذلك الحال ، ويصير المستحل فى الحال من لا يتقيه المستحل له الذى يصل •

— ١٩٣ —

قلت له : فالحاكم يكون في موضع تقية ؟

قال : معى أنه قيل في موضع تقية •

قلت له : فان أرسل هذا الذى ينزل بحال التقية رسولا يستحل له من قد لزمه الضمان له ، هل يجوز له ذلك ، ويبرأ مما لزمه اذا أحله ؟

قال : لا يبين ذلك لأنه اليه يرفع ذلك الرسول ان أحل أو لم يحل وهو بعد في موضع التقية •

قلت له : فمن لزمه ضمان من هذا الصاروج على هذه الصفة ، وأراد الخلاص منه ، أله أن يسلم الى أهل الأموال ما لهم والى أصحاب الوصايا ما كانوا سلموا من الوصايا ، ويجعل ما يلزمهم من ذلك كما كان فى الأول فى صاروج هذا الفلج ، أى الوجهين أحب اليك فى خلاص هذا الرجل من هذا الضمان ؟

قال : معى أن أموال الناس يسلمها اليهم ، وأما الوصايا الثابتة عندي فى الفلج تجعل عندي فى صلاحه ، كما كانت فى الأول •

قلت له : فان لم يبق لهذا الفلج صاروج لهذه الوصايا ، هل له أن يجعلها فى شحب الساقية وحفر الفلج وما أشبه ذلك من مصالحه التى تجمع أهل البلد ، أم ليس له ذلك الا أن يجعلها فى الصاروج كما كانت فى الأول ؟

قال : معى أنه حيث ما كان صلاح يجمعه جاز له أن يجعله فيه من صاروج أو غيره ، اذا كان الصاروج مما يلزم أهل الفلج أن يقوموا به •

قلت له : فان أتت علي هذا الصاروج آفة أذهبتة قبل أن يصرج به ، وهو في المهبة ، أو قد داسه المصرج ، هل يكون فيه ضمان على من أمر به ؟

قال : معى أنه اذا كانوا فعلوا ذلك في حال ما يلزم المجبور على ذلك الجبر عليه ، لم يكن عليهم ضمان ، لأنهم قد قاموا بالعدل في ذلك •

قلت له : فالحال الذى يلزمهم الجبر فيه على الصاروج ماهو ؟

قال : معى أنه اذا صار الفلج الى حد أن ترك عن القيام الذى يقام به فيه مما قد ثبت أزليا في هذا الفلج ، ثم حدث فيه ما يوجب اخراجه مما كان في تركه الضرر ، فان الجبر للشركاء على بعضهم بعض ، وعلى اصلاح ما لهم على هذا الوجه •

✽ مسألة :

وعن رجل صاحبه عبد مملوك في سفر وحدهما ، فحمل له العبد شيئا من أدياته بلا أن يأمره بذلك ، وكلمه في الطريق بلا أن يعتمد لحبسه في شيء من أحواله ، غير أنه قد أطعمه للملوك من طعامه وكلمه ، هل يسعه ذلك وما يلزم فيه ؟

قال : معى اذا كان هذا السفر مأذونا للعبد فيه بما يسع ولم يحمله شيئا ، ولم يستعمله بشيء ، ولم يعقه بكلامه من حال سفره المأذون له فيه ، فلا يبين لى عليه فيه ضمان ، وإن كان غير مأذون فهو أبعدا عندي ، وإن يحبسه ولا استعمله في شيء من أحواله فأرجو أنه لا ضمان عليه •

* مسألة :

وسألته عن الرجل إذا أمر خادمه أن يغسل غيلة يبنى بها بناء له ، أو ينضح منزلا فيحمل الخادم الماء من الفلج والرجل يراه ، ولا يعلم الماء لمن هو من أرباب الفلج ، هل يسع الرجل السكوت عن خادمه ، ولا ينكر عليه ، وينتفع بالطين وغيره الذي يعمل الخادم من هذا الماء أم لا يسعه ، ويلزمه النهي والانكار على الخادم حتى لا يغفل ما لا يسعه فعله ؟

قال : معنى أنه إذا أمر خادمه بعمل الطين وغيره ، ولم يأمره بأخذ الماء لا من الفلج ، فلا ضمان عليه عندى فيما فعل الخادم إذا احتمل أن يكون الخادم مصيبا بوجه من الوجوه فيما غاب عنه ، ولم يلزمه عندى أن ينهيه عن فعل مثل ذلك فى معنى الحكم •

وأما فى الاحتياط فيجب أن ينهيه فيما هو محجور معه فى ظاهر الحكم ، إلا بمعنى يبيحه له بوجه من الوجوه •

قلت له : فإذا كان هذا مثل عبد أو أمة صغير من الغنم الذين لا يعرفون الإباحة من الضمان ، وفعل ذلك أيكون هذا عندى مما يحتمل السكوت عنه والانتفاع بما يعمل له هذا الخادم ؟

قال : معنى أن فى الحكم يحتمل عندى ما لم يعلم أنه أخذه بغير حق ، وأما فى الاطمئنان فذلك الى من أبطل بمثل ذلك ان خرج له معنى يخرج به الى طيبة نفسه ، والا رجع الى الحال التى يلزمه فيها الانكار على من فعل ذلك ، وليس عليه عندى ضمان فيما استهلكه العبد من ماء فى هذا الطين وغيره ، إلا أن تقوم عليه حجة لرب الماء أنه استهلك ماءه فهو مضمون على السيد فى رقبة العبد •

* مسألة :

وسئل عن الميت يكون على كفنه ثوب ينزعه الذى يقبر الميت ويسلمه الى غير ثقة ، ولا يعلم الثوب له أبيضن الثوب أم لا ؟

قال : معى أنه اذا تلف الثوب ، وكان قد سلمه الى غير مأمون عليه فى ذلك الوقت الذى يحتاج الى التسليم فيه اليه ، فعليه الضمان عندى ، فان كان وضعه فى موضع آمن فى مثل ذلك الوقت ، ولو لم يكن مأمونا فى غير ذلك الوقت النظر والاعتبار لموضع لزوم الاضطرار ، أو عدم الاختيار فلا ضمان عليه فى ذلك ان شاء الله •

* مسألة :

وعن قوم أرسلوا رجلا يشتري لهم خبزا ، فاشتري لهم خبزا متقطعا ، هل يكون عليه ضمان ؟

قال : يعجبني أن لا يكون له ذلك ، ولا يثبت له عليهم الا أن يتموه •

قلت له : فان لم يتموه ؟

قال : يعجبني فى التعارف اذا لم يثبت عليهم ولم يتموه له كان ضامنا وهو عندى غير معيب •

قلت له : كذلك لو أمروه أن يشتري لهم ثوبا فاشتري لهم ثوبا متخرقا ، هل يثبت عليهم ؟

قال : يعجبني أن لا يثبت عليهم ذلك •

قلت له : فرجل أمر رجلا أن يشتري له ثوبا فاشتري له فوجد فيه عيبا ، ولم يعلم به المشتري ، هل للمشتري له الثوب رده ؟

قال : معنى أنه اذا صح العيب في يد البائع أو ثبت معناه لا يمكن حدوثه كان مردودا على البائع •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل رأى صبيا متعلقا في رأس نخلة وهو يصيح يخاف أن يسقط منها أو في غير نخلة ، هل عليه أن يحرره منها ، ويخلصه مما هو فيه ، واذا كان هذا الرجل لا يقدر ، هل يدعو من يخرج به ؟

قال : معنى أنه ان قدر على خلاص هذا الصبي مما يخاف عليه فيه الضرر ، كان عليه أن يخلصه بنفسه ، وان قدر أن يدعو اليه أحدا بلا مضرة تلحقه أعجبني ذلك على سبيل الاحتساب •

قلت له : فان تركه وهو يقدر على خلاص حتى سقط الصبي فمات ، هل يلزمه ضمان في ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل : أن كان يقدر على خلاصه فتركه هو وحده فسقط فمات لزمه الضمان على المعنى الذي يقال في مثله •

❖ مسألة :

وسئل عن الصبي أمره بالغ أن يذبح شاة فذبحها ، وهو لا يعرف لمن هي ؟

ان في ذلك اختلافا :

— ١٩٨ —

قال من قال : ان الصبي لا يلزمه شيء ♦

وقال من قال : يلزمه ما أكل بفمه ♦

وقال من قال : يلزمه ما ألتف من ذلك ♦

قلت له : فان ذبحها بأمر العالم أيكون متلفا لها ؟

قال : معنى أنه يكون متلفا على ذلك ، وقال : وان عرف من ذلك شيئا معروفا تخلص منه الى أهله ، وان لم يعرف أوصى بما لزمه على أقرب صفة يرجو بها معرفة ذلك ♦

✽ مسألة :

وسئل عن الثياب التي تغسل في الفلج وهي نجسة ، ويسيح الماء في غير الفلج ، هل على من فعل ذلك ضمان ما ساح من الماء ؟

قال : معنى أنه اذا كان ألتف ذلك الماء في الغسل فعندئذ أنه مستهلك ولا ضمان عليه ، وكان يعجبني أن يرده الى الفلج ♦

✽ مسألة :

وسئل عن رجل رأى رجلا أخرج شبقا من حصار قوم ، هل يجوز لمن رآه أن يصطلي بناره ؟

قال : معنى أنه يجوز له أن يصطلي بلهب النار ♦

قلت له : فيجوز أن يحاشى بهذا الشبق على النار ؟

قال : معى أن عليه ضمان ما استهلكه *

قلت له : فيجوز أن يأخذ من جمر هذا الحطب ، ويقيس به من هذه النار ؟

قال : معى أن ليس له أن يأخذ من هذا الجمر ، وله أن يقيس من لهب هذه النار لظى عنده من غير هذا الحطب *

قلت له : فان دخل على قوم فقال لهم : معكم نار ؟ فقالوا له : نعم ادخل فخذ فدخل ، هل له أن يأخذ من اللهب أو من الجمر ؟

قال : انه يأخذ من اللهب بغير رأيهم ، وأما من الجمر فاذا قالوا خذ ناراً فمعى أنه في التعارف قد أذنوا له أن يأخذ من الجمر *

❁ مسألة :

وسألته عن ضاعت له قرط ، فلما كان بعد مدة ظهرت في يد رجل يبيعها وعرفها صاحب القرط الذى ضاعت منه القرط فسأل من أراد بيعها فأقر أنه وجدها في سماء الذى ضاعت منه القرط ، والسماء في قطعتة ، هل يجوز لصاحب القرط الذى اعترفها مع اقرار البيع لها أنه وجدها في سماءه الذى في أرضه والسماء أخرج من منزله الذى ضاعت له القرط ، أله أن يأخذ هذه القرط على هذه الصفة ؟

قال : معى أنه اذا تعرفها ولم يشتبه عليه أمرها ، وبلغ الى أخذها كان له أن يأخذها *

❖ مسألة :

وعن رجله لزمته لرجل تبعة ، فعرض عليه أن يقبض منه قيمتها فامتنع ، فسأله أن يبرئه مما لزمه له فيها ، فامتنع كيف يفعل هذا الرجل مما قد لزمه لهذا الممتنع ؟

قال : معى أن الذى قد لزمته التبعة يرفع على هذا الرجل الممتنع عن قبض حقه ، فإذا حضر الى الحاكم خيره الحاكم بين أن يقبض حقه الذى أقر له به هذا الرجل ، وبين أن يبرئه مما قد لزمه له ، فان امتنع عن هذين الأمرين جبره الحاكم وحبسه على أن يفعل أحد هذين الأمرين ، ولا عذر له من ذلك •

قلت له : فان أعدم هذا الرجل الحاكم أن يرفع اليه ، وامتنع هذا أن يقبض منه حقه أو يبرئه ، وأراد الخلاص كيف يفعل ؟

قال : معى أنه يختلف فى ذلك :

قال من قال : من عرض عليه حقه فلم يأخذه فلا حق له ، فعلى هذا عندى أنه لا وصية عليه ، وقد برىء من ذلك على هذا المعنى •

ومعنى أنه قيل : انه لا حق له فى القبض والتسليم والحق بحاله ، فعلى هذا يكون عليه الوصية بذلك •

❖ مسألة :

وعن رجل كان يضرب امرأته فى سائر بدننها ضربا له علامة ، ويسحبها حتى ينتسحل بدننها فى الأرض وغيرها ، ويدمى ويسببها ويضربها فى وجهها وخلفها ، وهى تخرج من بيته بغير رأيه بعد تقديمه اليها ، وتصل

— ٢٠١ —

الى أقوام نحوهم فتعصيه في كل أمر نهاها عنه ، ومات أحدهما ، أيلزم المرأة للزوج من العصيان والغياط مثل ما يلزم الرجل ؟

فمعى أن العصيان من المرأة للزوج والغياط والغيبة والسبة للمرأة وأشباه هذا لا يبين لى فيه تعلق حق بمقاصصة ولا حل ، وأما ضرب الرجل لزوجته وما خرج من حد الأدب المأذون له فيه فهو مضمون عليه إلا أن تبرئه منه أو يسلمه اليها •

* مسألة :

وسئل عن رجل عليه لرجل دراهم ، وله عليه تبعة ، ثم انه قوم على نفسه التبعة درهما ، وأضافه الى الدرهم الذى عليه ، ثم سلم الى الرجل الذى عليه له الدراهم والتبعة ، ولم يعرفه قيمة التبعة ، هل يكون في ذلك براءة ؟

قال : معى أنه اذا كانت التبعة مما يحكم فيه بالقيمة فأعطاء قيمة ما يلزمه من ذلك ، كان له عندى براءة ، وان كان ما يحكم فيه بالمثل لم يكن له أن يعطيه قيمة التبعة إلا برأيه ورضاه بذلك ، ويعطيه المثل الذى عليه •

قلت له : فالمثل ما هو ؟

قال : معى أنه مما يكال ويوزن •

* مسألة :

وعن رجل وصل اليه زنجى يعرف أنه مملوك ، وأقر أنه مملوك ، وقال :

— ٢٠٢ —

انه لا يثام واستخدمه الرجل الى أن خرج من عنده ، ما يلزم هذا المستخدم لهذا العبد ؟

قال : معنى أنه ضامن لهذا العبد ولأجرته الى أن يصل الى موضع مأمنه ، وحوز مواليه •

قلت له : فان كان العبد أبقا من مواليه فوصل الى هذا الرجل فأقر العبد أنه أبق فأمسكه هذا ، واستخدمه على سبيل الاحتساب ، لئلا يضيع العبد أو يهرب الى موضع أبعد من ذلك ، ما يلزم هذا الرجل ؟
قال : معنى أنه تلزمه أجرة ما استخدمه •

قلت له : فان كان قد أنفق عليه في تلك الأيام التي كان معه واستخدمه فيها ، هل يرفع من الأجرة بمقدار النفقة ؟

قال : معنى أنه لا يرفع ويخرج معناه في نفقته عليه متطوعا الا أن يكون بحكم أو سبب يوجب معنى السبب ، فلا أحب أن تذهب نفقته ان كان بسبب •

قلت له : فما هذا السبب الذي تحب أن لا تذهب نفقته من أجله ؟

قال : معنى أنه مثل أن يكون شريكا فيه أو وكيلا أو مأمورا أمر ألا ينقض ، أو بسبب يشبه هذا ، فانما تكون الموافقة عندي في غلة العبد اذا ثبت معنى الموافقة •

قلت له : فان خرج هذا العبد من عند هذا الرجل الى مواليه ،

— ٢٠٣ —

ولم يدر وصل اليهم أم لا ، هل يكون هذا الرجل سالما من الضمان
للعبد ؟

قال : معى أنه اذا كان مضمونا فى الأصل كان عليه الضمان
الى أن يصل موالىه ، ومعى أنه يختلف فى الضمان فى هذا اذا أخذه
ليرده ، ثم ذهب فقال من قال : يضمن •

وقال من قال : لا يضمن •

وقال من قال : فى معنى الحكم ان كان يعرف بالاحتساب فى مثل
ذلك فلا ضمان عليه ، وان كان لا يعرف بذلك لزمه الضمان شبيه
اللقطة •

قلت له : فهذا الذى وجبت عليه أجرة من قبل خدمة هذا الزنجى
اذا أرسل رسولا يطلب له الخلاص مما يلزمه من خدمة هذا العبد ،
ثم رجع اليه الرسول فأخبره بأن موالى الزنجى قد أحطوه وأبرءوه
مما لزمه خدمة غلامهم هذا ، يجزيه ذلك أم لا ؟

قال : معى أما فى الاطمئنانة يجزيه اذا اطمأن الى قوله ، وأما فى
الحكم فحتى يصح معه بالبينة ويعلم منه هو •

* مسألة :

وعن امرأة دخلت عليها يتيمة ومعها شئ من النبق ، فعرضت عليها
اليتيمة النبق ، وأطعمتها منه فأكلت من عندها ، وأخذت منها ذلك
النبق ، ثم هلكت اليتيمة ولم تعرف لها وارثا ، وأرادت هذه المرأة
الخلاص من ذلك ، كيف ألوجه لها فى الخلاص مما أكلت وأخذت من
هذه اليتيمة من هذا النبق ؟

— ٢٠٤ —

قال : معنى أنه قد قيل إذا عدمت معرفة ورثتها بعد البحث عنهم
في موضع ما يرجى أنه يستدل على معرفتهم ، فرق مالها على الفقراء
على الاعتقاد أنه متى صح لها وارث خير بين الأجير والغرم •

وفى بعض القول : أنه مال بحاله حشرى حتى يصح لها وارث
فيسلم اليه •

قلت له : فأى القولين أحب إليك ؟

قال : معنى أن القول الآخر أنه للورثة هو أصح في الأحكام ،
لأن لكل ميت وارثا لقبول الله تعالى : (ولكل جعلنا موالى مما ترك
الوالدان والأقربون) فهذا مما يثبت لكل ميت وارثا ، ولكنه لا يعرف ،
والقول الأول الذى يقول بالتفرقه به العمل أكثر •

بِسَابِ

فِي ضَمَانِ مَا يَكَالُ وَيُوزَنُ

ومن غير الكتاب قال : وسن أنه من اغتصب شيئاً مما يكال ويوزن ، مثل الورق والدهن والطعام وغير ذلك ، مما يقع في الكيال والميزان ، ويبقى في أيدي الناس ، فاستهلكه أن عليه مثل ما اغتصب من ذلك جنسه ووزنه وكيله ♦

وهذا قول بعض ، وقول كثير من فقهاءنا : أنه إن ما أتلفه الغاصب من ذلك من الأطعمة وغيرها مما يكال ويوزن ، فإن شاء أخذه مثلاً ، وإن شاء قيمته يوم أتلفه ، وأما الذهب والفضة فله مثل ذلك ، لأنه هو القيمة لا قيمة له غير ، فيعطى مثله الذي له ♦

قال : وأجمعت العلماء أن من اغتصب حنطة أو شعيراً أو نحوهما من الطعام مما يقع في الكيال والميزان ، فلم يستهلكه الغاصب ولا أتلفه ، ولكن أفسده وهو قائم ، أو صب في الحنطة ماء ففسدت ، أو التمر ففسد ، أن ليس للغصوب أن يأخذه ويأخذ ما نقصه ، بل إن شاء أن يأخذه بعينه ، ولا شيء له غيره ، وإن شاء أخذ مثله من الغاصب ويسلم إليه ذلك الفاسد فعل هذا قول ♦

وقول : إن شاء أخذ قيمته كحال ما أحدث فيه الغاصب من الفساد ، وإن لم يكن فاسداً فله أن يأخذه وليس له قيمة ولا غير ذلك ولا مثل ، لأن ذلك قائم بنفسه لم يحدث فيه شيء ♦

✽ مسألة :

ومن جعل تحت دجاجة لغيره بيضة ، وأخرجت فرخا ؟

فهو لصاحب البيضة •

ومن سقى زراعته بماء حرام ففيه قولان ، ونحن نأخذ بقول
من قال لا يحرم الحب عليه ، وعليه ضمان ذلك الماء ، يتخلص منه •

عن أبي عبد الله فيمن يأخذ من ماء الناس ويسقى به بقلا ،
هل لى أن أشتري منه ؟

قال : لا ، وقول : جائز والضمان على الساقى ، فان سمد أرضه
سمادا حراما فهي كذلك فى الحب والعلف •

قال أبو المؤثر : فيمن سرق علفا لدوابه ، أنه لا بأس على من
اشتري من الدواب ولو علم •

قال غيره : الأثم على السارق ، والدواب حلال لمن اشتراها وذبحها •

وفى موضع وفيمن يطعم دابته الحرام ، هل لى أن أكل لحمها
أو أحمل عليها اذا علمت ؟

فلا يفعل ألا أن يرد صاحبها ما أكلت ، وقول لا بأس بذلك •

✽ مسألة :

فيمن سرق حطبا فقبس أحد من ناره ؟

فلا أرى بذلك بأساً من غير أن يأخذ ناراً فيها من ذلك الحطب ، ولا من الجمر ، لأنه قائم ، ولكن من اللهب ان أراد الضياء وانتفق الناس أن المبيعات جائزة من عند كل مسلم بر أو فاجر أو كافر أو مشرك فيما يجوز من البيوع من الأسوأق وغيرها ، وان كان من أهل القبلة من عادتهم الغصوب وبيع المحرمات ، وأجاز ذلك باتفاق لا خلاف بين أحد فيه حتى يعلم حراماً بعينه وظلماً ، وأجازوا بيع السلطان فيما باع واشترى حتى يعلم حرام ذلك •

وقال المسلمون : اذا كان البلد مغتصباً كله ان أكل طعامه وثمره حرام ، ولا يحل منه أخذ ولا عطاء ، ولا بيع ولا شراء ، واذا دخل ذلك البلد المغتصب الجلوبات من الأمصار ، جاز جميع ذلك حتى يعلم به حراماً بعينه ، والله أعلم وبه التوفيق •

باب

في الوصايا والاقرار ومعاني ذلك

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه عن رجل أوصى بقماشه ما يكون له ؟

قال : معنى أنه لا يكون له شيء إلا ما خرج في نظر العدول أنه من قماش الموصى •

قلت له : فان أوصى لرجل برثته ما يكون له ؟

قال : معنى أن الرثة من طريق الميراث كان ارثه جميع ماله ، فان كان وصية خرج من الثلث معنى هذا ، واذا كان اقرارا خرج معنا جميع ما خلف •

ومن غيره : وعن رجل أقر لرجل وأوصى بقماشه أو برثته أو بمتاعه ؟

قال : لعله يثبت له كل شيء ما سوى الأصول والحيوان إلا في قوله رثته ، فانه يدخل فيه جميع الحيوان ، ويدخل في ذلك السيف والترس والكتب •

فان قال : متاع بيته أو رثة بيته ، أو قماش بيته ، لم يدخل في ذلك المصحف ولا السيف ، ولا الترس ولا الكتب ، ولا الأطعمة ولا الحيوان ، ويدخل فيه سائر ذلك •

قال على أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان رحمه الله : قد قيل هذا كله ، وقيل : اذا أقر وأوصى له بمتاعه أنه يدخل فيه الأصل ، وكذلك عن أبي معاوية ، والله أعلم • رجع الى جواب الشيخ أبي سعيد •

— ٢٠٩ —

قلت له : فان أوصى بصلاة ما يثبت في ماله ؟

قال : أنه لا يثبت في ماله شيء ، ويوجد في بعض القول أنه
يكون كفارة صلاة في ماله •

قلت له : فان فرق الوصى كفارة صلاة بمكوك يزيد على الصاع
ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه يلزمه الضمان للزيادة ، الا أن يسمى الوصى بمكوك
معروف ، أو بصاع معروف ، أو سدس معروف •

قلت له : فان أوصى بمن غسل ما يكون من الغسل ؟

قال : معنى أنه يكون له من غسل البلد الذي فيه الوصية •

قلت له : فان كان في البلد غسل قصب ، وغسل نخل ، وغسل
النخل وغير ذلك ، ما يكون له ؟

قلت : يعجبنى أن يكون له من الغسل الأغلب في البلد •

قلت له : فان أوصى له بكسوته فقال : قد أوصيت بكسوتي لفلان
ما يكون له ؟

قال : معنى أنه يكون له كسوته التي اكتسبها ، وثبت عليها اسم
كسوته ، كانت على جسده أو لم تكن على جسده •

(م ١٤ — الجامع المفيد ج ٥)

— ٢١٠ —

قلت له : فتكون له ثياب زينته ؟

قال : معى أنه ليس تخرج مخرج كسوته •

قلت له : فان أوصى بسلاحه لفلان ، ما يكون له ؟

قال : معى أنه يكون له جميع سلاحه ما لبسه وما لم يلبسه ،
وما وقع عليه اسم السلاح من الحديد ، وما كان من الخشب متخذاً
للسلاح •

قلت له : فما كان من اللبس متخذاً من الحديد والثياب وغير
ذلك للحرب ، هل يكون من السلاح أم لا ؟

قال : معى أنه من آلة الحرب ، ولا يبين لى أنه من السلاح •

قلت له : فيكون هذا اللبس من الكسوة ، ويخرج فى معنى من
أوصى بكسوته لفلان ؟

قال : معى أنه لا يخرج فى معنى الكسوة المطلق عليها اسم
الكسوة ، ويكون معناه آلة الحرب ، ولا يكون سلاحاً فى التسمية
ولا كسوة •

قلت له : فمن أقر لرجل بجاريته وله جاريتان احدهما أعلى
من الأخرى ما يكون له ؟

قال : معى أنه تكون له جاريه لا يحكم له بشىء •

— ٢١١ —

قلت له : فان لم تحد البينة أيهما وقع عليها الاقرار ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يحكم له بشيء •

قلت له : فان أقر أن جاريته لفلان ، وليس له الا جارية واحدة ؟

قال : معنى أنه اذا شهدت البينة أن هذه جارية فلان الموصى ، وصح اقراره بجاريته لفلان ، كانت هذه الجارية له •

قلت له : فان قالت الورثة : ان فلانا الموصى له جارية غير هذه ؟

قال : معنى أن على الورثة البينة •

قلت له : فان أوصى له بجاريته فوجد له جاريثان ، ما يكون له ؟

قال : معنى أنه اذا خرجتا من ثلث ماله كان له نصفهما جميعا ، وفي بعض القول أن له الأقل منهما •

قلت له : فما الفرق بين الوصية والاقرار ؟

قال : معنى أن الاقرار يقع على واحدة بعينها ، فاذا لم يعرف لم يحكم بشيء في المال ألا بالعين والوصية ، فعل منه هو في ماله ، فان عرف ما أثبت في ماله من الوصية والا لحقه معنى النظر من الأحكام من أهل النظر ، ففي الحكم لا يخرج الا بأقبل ، وفي معنى الاحتياط لا يخرج من مشاركة حتى يعتزل من احدهما بمعنى ما قد أثبت في ماله •

— ٢١٢ —

قلت له : فان أقر لزيد بجارية ما يكون له ؟

قال : معى أنه لا يكون له شىء •

قلت له : فان أوصى له بجارية ؟

قال : معى تثبت له جارية من جوارى أهل البلد الذى يقع عليه
اسم الجوارى المعروفة •

قلت له : فان قال : لفلان من مالى ثوب ما يكون له ؟

قال : معى أنه ان قال : من ماله كان له ثوب وسط من ثياب
أهل البلد •

قلت له : فان قال : لفلان من مالى جارية ؟

قال : معى أنه يكون له جارية وسط من جوارى أهل البلد •

*** مسألة :**

وعن رجل أوصى بمائة درهم للفقراء والأقربين ولكفارات أيمانه ،
وصلوات كم يكون لكل اسم من هؤلاء ؟

قال : معى أن فى بعض القول يكون للفقراء والأقربين النصف ،
للاقربين من ذلك ثلثا النصف ، ولكفارة أيمانه والصلوات النصف
بينهما •

قلت له : أرأيت ان هو يبدأ بالفقراء وبالأيمان ، هل يكون بين ذلك فرق ؟

قال : ذلك عندي سواء بأى ذلك بدأ باللفظ أجزأ على ما ذكرت .

وسئل عن رجل أوصى الى رجل أوصى الى رجل في نفقة من ماله فذ حدها الموصى ، أو في ماله ، وأن الورثة حالوا بينه وبين ذلك المال الذى فيه الوصية ، أو بينه بين انفاذ الوصية ؟

قال : معنى أنه ان حالوا بينه وبين ذلك بحق قاطع أو بباطل مانع ولم يكن منه تقصير في ذلك إلا ما قد عرض له من المنع لم يكن عليه في ذلك ، ولا أن يوصى له في ماله .

وأما الوصية به في مال الموصى الأول ، فان كان قد جعل أن يوصى كان عليه الوصية بذلك وله ، وأن لم يكن جعل له ذلك فمعنى أنه يختلف أنه يوصى بذلك أم لا ؟

قال من قال : انه يوصى بذلك في مال الهالك الأول ، وثبت فيه الى من أوصى اليه اذا صحت وصية الأول اليه ، وأقر بذلك للورثة .

وقال من قال : ان له أن يوصى بذلك .

وقال من قال : لا يجوز ذلك حتى يجعل له ، ولا أعلم أحدا قال عليه ذلك أن يوصى الا أن يجعل له ذلك ويقبل به ، وان كان قصر في الوصية وقد كان قادرا عليها حتى أتى حال ذهب حال القدرة منه أو منع ذلك ، فمعنى أنه في بعض القول أن عليه الضمان ، وفي بعض أنه قد أساء .

وإذا كان على نية الانفاذ حتى حيل بينه وبين ذلك ، وعجز
فلا ضمان عليه ، ويستغفر ربه ، ويعجبني هذا القول ما لم يكن قصد
الى تعطيل وصية أو تضييع أمانة ، ويستخف بذلك ويتهاون به في حال
قدرته حتى يعجز •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بمائة درهم في صلاح مال ورثة فلان ، هل يثبت
ذلك ؟

قال : معنى أن هذا لا يثبت ، لأن المال ليست له وصية ، لأنه
لم يوص لفلان ، ولأنه ان كان الحق لفلان لم يجز أن يجعل في
صلاح ماله بغير أمره ، فلما كان ذلك كذلك لم يبين لى أن تثبت هذه
الوصية الا أن يصف شيئاً يخرج في معنى من معانى ثبوتها على بعض
ما قيل في رأى المسلمين •

* مسألة :

وسألت عن المقتول اذا أوصى للقاتل بوصية قبل قتله وهو صحيح ،
ثم قتله ، هل تجوز له وصيته أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل لا وصية للقاتل ولا ميراث •

قلت له : فان كان المقتول لما ضربه القاتل ثوى في ضربه أياما
أوصى لقاتله بوصية ، ثم مات المضروب تجوز هذه الوصية للقاتل
أم لا ؟

— ٢١٥ —

قال : معنى أن فيه اختلافا ، ومعنى أن الوصية له ثابتة ، لأنها كانت بعد الضرب ، وليس سبيل هذه مثل الأولى ، لأن الأولى كانت قبل قتله ثم قتله ، وكأنه جبر إلى نفسه بقتله إياه تمام وصيته ، فلم تكن له وصية •

✽ مسألة :

وسئل عن المال الذى يوصى به للفقراء ، ويقر لهم به ، هل يجوز بيعه ويفرق ثمنه عليهم ، أو يترك بحاله اذا كان من الأصول ؟

قال : معنى أنه قيل : اذا كان من الأصول ترك بحاله ولا يباع •

قلت له : فهل يجوز أن يشتري من غلة هذا المال كفن للفقير اذا مات ، وليس معه كفن ؟

قال : يعجبني أن يجعل فى ذلك اذا لم يكن له كفن ، وكان فقيرا •

قلت له : فهل للفقراء أهل الذمة فيه حق اذا كانت الوصية مطلقة أنها للفقراء ؟

قال : يعجبني أنها للفقراء أهل الاقرار من أهل الاسلام ولا يعجبني أن يعطى فقراء أهل الذمة الا ان لم يوجد من فقراء المسلمين أحد •

قلت له : فان طلب أحد من فقراء أهل الذمة منه شيئا يأخذ منه شيئا بيده ، هل يحال بينه وبين ذلك ؟

قال : معنى أنه يمنع من ذلك اذا كان فقراء المسلمين موجودين •

قلت له : فان أخذ منه شيئاً ، هل يؤخذ من يده ويجعل في
فقراء المسلمين ؟

قال : معى أنه لا يؤخذ من يده على وجه المجاهدة عليه ، ولكنه
يؤخذ بالحكم وبالغلبة •

قلت : فان أوصى رجل من أهل الذمة للفقراء بوصية ، هل
للفقراء أخذ شيء منها ؟

قال : يعجبني أن يكون للفقراء المسلمين ، لأنهم أولى بها من
فقراء أهل الذمة •

* مسألة :

وسئل عن رجل أوصى للفقراء والأقربين بمائة درهم ، وحجة
الفريضة بثلاثمائة درهم ، وأقر أن عليه ديناً مائة درهم ، وحق
لزوجته مائة درهم ، وخلف من المال أربعمائة درهم ، كيف القضاء
لهذه الوصية ؟

قال : انه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : انه يؤدي من ذلك الدين وحق الزوجة ، لأنه من
الدين ثم تكون الحجة ووصية الأقربين من ثلث ما بقى ، وقيل يبدأ
بالدين وحق الزوجة ، ثم يخرج الحجة مما بقى من رأس المال •

وقال من قال : شرع الدين وحق الزوجة ، والحجة في المال ،
ويكون فيه سواء من رأس المال ، فان بقى من المال شيء كان وصية
الأقربين من ثلث ما بقى •

قلت : فرجل أرمى فى ماله بحجة ، ولم يفرض لها فى ماله شيئا
معروفا كم يكون لها ، ومن أى موضع تخرج عنه ؟

قال : معنى أنها تخرج من ثلث ماله من بلده وان لم تخرج من
بلده أخرجت من حيث أخرجت من ثلث ماله اذا لم يسم الفريضة التى
هى لازمة له ، فقد قيل : من ثلث ماله وقيل : من رأس المال أو من
بلده تخرج اذا خرجت على حال والا من حيث خرجت ♦

قلت له : فأقل الحجة من أين يخرج ؟

قال : معنى أقل ما تثبت الحجة عندى عرفية يخرج من عرفات ،
وما فوق ذلك فهو جائز تسمى حجة ، واذا لم تكن عرفية وقف بها
بعرفات ، فليس بحجة ، لأن من فاته الوقوف بعرفات فاته الحج ، ولم
يكن حاجا ، ومن وقف بعرفات محرما بالحج عشية عرفة بعد الزوال
فقد ثبت له الحج من الزوال الى أن تغرب الشمس ، وقف فى هذا
الوقت قليلا أو كثيرا ، أو لو بقدر ما يسبح ثلاث تسبيحات قبل
غروب الشمس ♦

قلت له : رأيت ولو وقف وقد غاب من الشمس شيء ، وسبح
ثلاث تسبيحات قبل أن تغيب الشمس كلها ، الا أن اصفرار الشمس بعد
فى رعوس الجبال ؟

قال : معنى أنه ما بقى من حكم النهار شيء فقد أدرك اذا
وقف فى ذلك الوقت ، وان لم يقف حتى يطلع ليله الليل ويذهب حكم
النهار فقد فاته الوقوف ♦

قلت له : فيكون وقت الحج كوقت صلاة العصر ؟

قال : معنى أن الشمس إذا غاب منها قرن فقد فات وقت صلاة العصر ، ولا يقع به عندى انقضاء بالنهار ، وطلوع الليل ، فوقت الحج عندى أوسع من حكم النهار •

* مسألة :

وعن رجل قال فى صحته نخلتى هذه للمسجد ، هل يثبت ؟

قال : معنى أنه قيل : ان اقراره مثل وصيته فهو ثابت عندى على أحد المعنيين •

قلت له : فقوله هذه النخلة أو ذه النخلة ، أو ته النخلة ان مت فهى لفلان ، هل تكون هذه الألفاظ كلها سواء ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فقوله إذا مت أو ان مت أو متى مت فهذه النخلة لفلان ، هل يكون ذلك كله سواء فى هذا اللفظ سواء ، ويثبت ذلك على الوصية والاقرار ؟

قال : كله سواء ، وعندى أن بعضا يضعف قوله إذا مت •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية فى ماله ، فخرجت الوصية من الثلث ثابتة

في المال ، فخرجت الوصية كلها في حصة أحد الورثة من ثلث المال ، هل على هذا أن يخرج الوصية إذا امتنع الباقيون أن يخرجوا ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك ، وقال من قال : انما عليه من الوصية على قدر الميراث *

قلت له : رأييت أن كان ديناً ، هل يكون القول سواء ؟

قال : معنى أنه قد قيل سواء في الدين من رأس المال والوصية من الثلث *

قلت له : فان كانت الوصية لا تخرج من الثلث ما يلزمه من ذلك ؟

قال : معنى أنه لا يخرج عليه من معاني القولين جميعاً إلا ما ثبت له من الثلث من جميع الوصايا التي تثبت *

قلت له : فان أراد الباقيون الخلاص على قول من قال : ان عليه أن ينفذ جميع ذلك من حصته ، ويتخلص من ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت معنى الخلاص من ذلك إلى من يثبت عليه الحكم بالمشاركة فيه ، وأول منفذ إذا صح انقذاه بمعنى اللزوم ، وإن خرج متطوعاً كان أحسن في انفاذ الوصية ، ولا غرم على الورثة إلا التوبة من تقصيرهم ان كان لحقهم تقصير *

✽ مسألة :

وعن رجل سلم الى رجل دراهم وقال له : فرقها على الفقراء ، هل يجوز له أن يعطيها فقيراً واحداً ؟

قال : معنى على معنى اللفظ لقوله : فرقها على الفقراء ، فيخرج
عندى أنه لا يكون مفرقا لها حتى يفرقها على الفقراء ، وأما على معنى
سلم فاذا سلمها الى فقير واحد فقد جعلها في موضعها من الفقراء •

قلت له : فان أعطاها فقيرين ، هل يجوز له ذلك على معنى قوله
فرقها على الفقراء ، ويكون قد فرقها ؟

قال : معنى يجزيه اذا فرقها على الاثنين ، وقد وقع اسم التفرقة
بالتسميه •

قلت له : فان كان هذا الذى أعطى هذه الدراهم يفرقها على
الفقراء فقيرا ، هل له أن يأخذ منها لفقره من غير أن يعلم بذلك من
سلمها إليه •

قال : معنى أن فى بعض القول أن له أن يأخذ منها اذا كان من
الفقراء •

قلت : وعلى هذا القول أن علم به الذى يسلمها فلم يبرز له ذلك ،
هل عليه ردها إليه أو ينفذها على فقراء غيره •

قال : معنى أنه ان قبضها لنفسه على قول من يجيزها له لم
يكن عليه عندى رد •

قلت له : فان كان هو الذى حبر عليه قبل أن يأخذ منها ، فأخذ
منها هذا لفقره ، هل له ذلك ؟

— ٢٢١ —

قال : معى أن ليس له أن يأخذ منها شيئا اذا كان قد حجر عليه
أن يأخذ منها •

قلت له : فان هذا يعلم أن تلك الدراهم التى سلمها اليه ليفرقها
عن وصية من غير المسلم على الفقراء ، حجر عليه المسلم أن يأخذ
منها شيئا ، هل له أن يأخذ منها شيئا اذا علم ذلك ولو لم يحجر
عليه ؟

قال : معى أنه ان كانت هذه الدراهم موصى بها للفقراء ، وكانت
وصية معلمه كان له عندى أن يأخذ منها ، ولو حجر عليه ، وان كانت
انما هى وصية للفقراء مبهمة سلم الدراهم تنفذ عن تلك الوصية ،
وحجر عليه أن يأخذ منها لم يكن له ذلك عندى •

قلت له : فما حد الفقير الذى يجوز له من مال الفقراء أهو
الذى يجوز له أخذ الزكاة أم غير ذلك ؟

قال : معى أن فى الصد من جاز له أخذ الزكاة بالفقر ، فهو
من الفقير أعندى •

قلت له : فان سلم اليه هذه الدراهم وهو غنى فلم يفرقها حتى
صار فقيرا ، هل يجوز له أن يأخذ منها ؟

قال : هكذا عندى اذا كان فقيرا حين الأخذ ما لم يخالف الأمر
فى تأخيرها •

قلت له : فاذا قال له : فرقها على الفقراء ، هل يجوز له أن

يعطى فقيرا واحداً ويأخذ ما بقى على المعنى الذى يجوز له تفريقه
على الاثنين ، ويكون مفرقا بذلك ؟

قال : معنى أنه اذا ثبت ذلك المعنى أن له أن يأخذ لأن الاثنين
يقومان مقام الفقراء ، جاز ذلك عندي •

قلت له : فعلى المعنى الذى يراد به انما أمره أن يفرقها ليجعلها
في أهلها ، وجاز له أن يأخذ منها ، هل له أن يأخذها كلها لفقره
دون غيره من الفقراء ؟

قال : معنى أنه يجوز على هذا المعنى وعلى هذا القول •

* مسألة :

وعن امرأة أوصت لأخت لها ترثها أو لا ترثها بشيء من مالها ،
وقالت بقيامها على أو بحق وقيام ، هل يثبت ذلك ولا يسمع الوارث
نقض ذلك ؟

قال : معنى أنه ان كانت لا ترث فالوصية ثابتة على حال من
الثلث ، وان كانت ترث ففى قولها بقيامها عليها ، فمعنى أنه قيل يثبت ،
وفى بعض القبول أن للورثة الخيار فى تمام ذلك أو نقضه ، وتسليم
قيمة الوصية ، وأما قولها بقيام وهي وارثه فلا يبين لى ثبوت الوصية ،
وان كانت لا ترث ففى قولها بقيامها على ثبت من رأس المال اذا ثبت
بالقيام ، واذا لم يثبت ألا بمعنى الوصية كانت من الثلث ، ولا تثبت
لوارث •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بشيء معلوم لتحلة أيمانه ، وللفقراء ولأقاربه ،
كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معى أنه يقسم على ثلاثة أسهم : فسهام منها للإيمان ،
والسهمان الباقيان يقسمان على ثلاثة أسهم فسهامان منه للأقربين ،
وسهم للفقراء •

قلت له : من كم تخرج هذه القسمة ؟

قال : معى أنها تخرج من تسعة أسهم فثلاثة للإيمان وأربعة
لأقربين وهو ثلثا ما بقى بعد الإيمان ، وسهمان للفقراء ، وهو ثلث
ما بقى •

قلت له : فان أوصى للفقراء والأقربين وللمساكين ، وتحلة أيمانه ؟

قال : معى أن لتحلة أيمانه الربع ولأقاربه منه الثلثان ، وللفقراء
والمساكين الثلث •

قلت له : من كم تخرج ؟

قال : معى أنها تخرج من أربعة أسهم : فسهام للإيمان ، وسهمان
لأقربين ، وسهم للفقراء والمساكين ، ومنهم من يقول : تخرج من
ثمانية أسهم : للإيمان الربع وهو سهمان ، ولأقربين ثلثا ما بقى وهو
أربعة أسهم ، وللفقراء سهم ، وللمساكين سهم •

قلت له : فان أوصى للفقراء ولأقاربه وللمساكين ، ولعبد الله ولعمرو ، وأحدهما غنى والآخر فقير ، ولتحلة أيمانه بشيء معلوم ، كيف القسّم بينهم ؟

قال : معى أنه يكون لتحلة أيمانه السدس ، وما بقى من السهم فيكون منه للأقارب الثلثان ، والثلث للفقراء والمساكين ، ولعبد الله ولعمرو على أربعة أسهم : للفقراء سهم ، وللمساكين سهم ، ولعبد الله سهم ، ولعمرو سهم ، لأن تحلة الأيمان لا تدخل عليها الأقربون ، ولكن يدخلون على جميع الفقراء والمساكين والأجنبي كان غنيا أو فقيرا .

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه الخ ، وكان فيها أوصى لقوم لا يعرفهم هو ولا الوصى ، ومات فأراد الوصى أن ينفذ ذلك ، هل له أن يفرق ذلك على الفقراء اذا كان لا يعرفهم ؟

قال : معى أنه اذا كان برأى ورثة الموصى كان له أن يفرقه على الفقراء ، على قول من يقول : ان كان ما لا يعرف له رب أو عدمت معرفة ربه فرق على الفقراء .

قلت له : فاذا أراد الوصى والوصى عليه الذين أو الورثة أن يفرق هذا على الفقراء أين يفرقه ، على فقراء بلد الوصى ، أو على فقراء بلد الوصى أو على فقراء بلد الوصى له ؟

قال : معى أنه قيل : يفرقه على فقراء بلد الوصى له ، وقيل حيث شاء الوصى فرق على الفقراء .

قلت له : فان عرف صاحب هذه الوصية ومات في بلد ، ولم يعرف له وارث ، وأرادوا لأن يفرقوا هذه الوصية ، على من يفرقوها ؟

قال : معى أنهم يفرقوها على فقراء البلد الذى كان ينزله ، ويتم فيه الصلاة على قول من يقول بالترقة في بلده ، وعلى قول من يقول يفرقها حيث شاء فرقها حيث شاء •

قلت له : أيفرقها على جميع فقراء البلد أو يفرقها على جميع من اتفق له من الفقراء من ثلاثة فصاعدا ؟

قال : معى أنه يفرقها حيث شاء •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل أوصى لبنى أخيه بثلث ماله وهم : أحمد وعبد الله وخالد ، فوجد له ثلاثة أسماؤهم خالد ؟

فانه قيل : عندي أن الوصية تقسم على ثلاثة ، فلخالدين الثلث ، ولعبد الله الثلث ، ولأحمد الثلث •

وقال من قال : تقسم على خمسة ، ويكون الخمسان للورثة ، ويكون خمس لعبد الله ، وخمس لأحمد ، وخمس لخالدين •

قلت له : فان أوصى لولد أخيه ، فوجد له ذكور وإناث ، هل تكون الوصية بينهم بالسوية ؟

قال : هكذا عندي ، لا أعلم أن أحدا أسقط البنات إلاث •

(م ١٥ — الجامع المفيد ج ٥)

— ٢٢٦ —

قلت له : فان أوصى لبنى أخيه ، هل يكون الأناث والذكور سواء
في الوصية ؟

قال : معى أن تثبت الوصية للأناث كانوا كلهم سواء ♦

قلت له : فعلى قول من يدخل الأناث في الوصية ، هل قيل عندك انه
يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

قال : لا يبين لى ذلك اذا كانوا بالغين ♦

قلت له : فيعينهم الا أوصى لبنى أخيه ؟

قال : معى أن المعين من الوصية أن يوصى لبنى أخيه هؤلاء بأعيانهم ،
فهذا عندي من التعيين وقوله : لبنى أخيه صفة قريبة عندي شبيهة بالتعيين
اذا كان بذ أخيه معروفين ، أو لم يكن له الا ابن أخ واحد ♦

✽ مسألة :

وعن الوصى اذا شرط على الموصى أن نفقته وكسوته وزكوته في مال
الموصى ما دام في انفاذ الوصية ؟

قال : معى أنه اذا وقعت الوصية في مال الهالك على شيء معروف
بالصفة أو التسمية ، ثبت في ثلث مال الموصى ، وان ثبت ذلك في معنى
الاقرار فالأقرار عندي في رأس المال ♦

* مسألة :

وعن رجل أوصى بعشرة دراهم في كفارة يمين ، وكفارة صلاة ، وأوصى أن يقضى من هذه العشرة الدراهم درهمان في دين عليه معروف ، وجعل لذلك وصيا ينفذ عنه ذلك ؟

قال : معنى أن للموصى أن ينفذ وصية الموصى فيقضى الدرهمين حيث جعلهما الموصى ، ويكون للصلاة نصف ما بقى وهو نصف الثمانية ، وكفارة اليمين النصف اذا لم يسلم الموصى شيئاً من ذلك ، ولا أعلمه فان استحل الموصى أصحاب الحقوق حلاً طيباً فيخرج معناه براءة الميت، وتركوا احقهم هذا رجوع الذي أوصى به لهم الى الـرثة ، وينفذ الوصى سائر الوصية على وجهها يشتري بنصف الثمانية حبا ، ويفرقه على الفقراء ، ويعتقد كفارة يمين حيثما بلغت لكل مسكين ثلاثة أرباع الصاع ذرة أو نصف الصاع برا ، وليس له أن يقصر دون ذلك ، ولا يزيد عليه ، وكذلك كفارة الصلاة يفرقها على حسب ذلك حيث بلغت ، ولو بلغت أكثر من ستين مسكينا أو نقصت عن ذلك لأنه ينفذ للموصى وصيته على ما أوصى به اذا كان على هذه الصفة التي ذكرتها *

ومعنى ان أوصى هذا: الموصى بكفارة يمين وكفارة صلاة أنفذ ذلك من عشرة دراهم معروفة أو موصوفة ، ومن هذين الدرهمين لمن سمي يقضيان عنه لمن يسمى له مهما كانت الوصية عندي أن يخرج الدرهمان على ما مضى في قضاء أو استحلال ، وما بقى يجزى على سبعة آخر ، لأن لها ستين مسكينا يشتري بها حبا يفرقها حيث بلغت . *

فان كان الموصى وارثا وليس معه من الورثة غيره ممن يشير عليه ، كان له الخيار ، ان شاء اشترى حبا بدراهم بنقد البلد ، وسعر البلد ، وان شاء أخرج من ماله بسعر البلد ، وان كان معه وارث غيره ، أو كان له شريك لا يبلغ الى مشورتهم في ذلك ، فانما يشتري من مال المالك بدراهم كما أوصى بسعر البلد يوم ينفذ الوصية بنقد البلد الأغلب من أحواله في ذلك الوقت ، وينفذ على ما وصفت •

✽ مسألة :

قلت له : فان أوصت امرأة بثلاثين درهما للضعاف ، أو للأقربين ، هل يثبت ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : في الوصية للأقربين لا يثبت حتى يقبل لأقربها ، أو لأقاربها ، أو لشيء تضيفه الى نفسها ، وقيل : انه يثبت ويكون لأقاربها على سبيل ما ثبتت به الوصية لأقربها •

وأما الضعاف فعندى أنه قيل : ثبتت الوصية لهم ، ويكون لأهل الضعف من المال على سبيل الفقر •

قلت له : فكيف يكون للضعاف من الوصية ، وكيف يكون لأقربها ؟

قال : معنى أنه يكون للضعاف ثلث الوصية ، لأقربها ثلثا الوصية •

قلت له : فان قالت : عليها ست صلوات تفرق عنها ما يلزمها أيثبت هذا أم لا ؟

قال : لا يبين لى فى هذا شىء يثبت ما لم يسم بشىء معروف فى
أمر هذه المصلاوات •

* مسألة :

ومن جعل رجلا وصية ، فقبل الوصى الوصية اليه ، ثم زاد الوصى
فى الوصية ؟

على الوصى أن ينفذ ذلك عنه من بعد أن تفرقوا من عندهم الناس
فى يومهم ذلك ، أو من بعد ينفذ عنه ما يقدر عليه ، وجائز للوصى أن
يفعل كيف أراد ، فقال الوصى : ليس أقدر ، وأما فى هذا البلد فأنا أفعله ،
فمعى أنه إذا أوصى بوصية تجوز وتثبت فلم يقبلها الوصى إلا أن ينفذها
فى بلد معروف ، وجعل له ذلك الوصى جاز ذلك ، وثبتت الوصية عندى •

* مسألة :

وعمن أوصى للفقراء بعشرة دراهم ولهم يوص لأقريبه بشىء ،
فأجازها الوارث ، هل يدخل الأقربون عند الفقراء بثلثى الوصية ؟

فمعى إذا كانت الوصية ثابتة فقد يدخل الأقربون مع الفقراء ، بثلثى
الوصية •

قلت له : فما حد من تجب عليه الوصية للأقربين ؟

فمعى أنه قيل : من ترك خيرا ، والخير يختلف وهو المال ، ففى بعض

— ٢٣٠ —

القول اذا ترك مائتى درهم أو قيمتها بعد قضاء دينه ، وثبايعه وغيرها من اللوازم مثل الكفارات وما أشبه ذلك ، وهذا عندى أحب له أن يوصى لأقاربه ، وقد قيل بمثل هذا وقيل أكثر من ذلك ، والله أعلم •

ومن غيره : وعن أبى المؤثر : اذا خلف الهالك أربعمائة درهم بعد قضاء دينه ومنزله الذى يسكنه ، وخادمه وأمته التى لا بد له منها أو قيمتها من ماله ، وجبت عليه وصيته الأقربين • رجع •

✽ مسألة :

ومن غيره : وعن رجل أوصى بعشر نخلات ، وله نخل ولم يقل فى نخلاتى ؟

فمعى أنه يثبت له ذلك فى نخله ، ويكون له عشر نخلات وسطات •

قلت له : والمرأة أوصت بثياب جسدها لفلانة ، وتركت ثيابا كثيرة مقطعة أو غير مقطعة ، وأردية ومطارق وثياب ديباج ؟

فمعى أنه لم تقع معرفة ما معنى هذا ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية الى رجل فقبلها منه ، ثم عاد فى الفسد وأوصى بمثل تلك الوصية الى آخر فقبلها منه ، وأوصى فيها لزيد بمائة درهم ، وفى الأخرى لزيد بمائة درهم ، هل تجوز الوصيتان جميعا ؟

— ٢٣١ —

قال : معى أن الوصيتين جميعا . اذا كانتا متواطئتين فمعى أن احدهما تبطل وتثبت الأخرى ، ويكون الوصيان كلاهما وصيين فى الوصية كلها •
قلت له : فان أوصى لزيد فى هذه بمائة درهم ، وفى الأخرى بمائتى درهم ؟

قال : معى أن الوصية الأخرى تنتقض الأولى •

قلت له : ولو كانت الزيادة قليلا أو كثيرا ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فان كانت الوصية المؤخرة هى أقل ما يثبت ؟

قال : معى أن الأخرى تنتقض الأولى ، لأن له أن يزيد فى وصيته وينقض •

قلت له : فان أوصى فى هذه الوصية بكفارة صلاة ، وأشهد على ذلك ؟

قال : معى أنها ان كانت متواطئة لم تثبت عندى الا كفارة واحدة ، وان كانت المؤخرة منها أنقص أو أزيد فهى تنتسخ الأولى ، فاذا كانت متواطئة وجدناه قد جدد وصيته تلك ، ولا تثبت الا وصية واحدة التى قد جدددها •

قلت له : فان أوصى للأقربين بعشرين درهما ؟

قال : معى أن هذه الوصية محدودة اذا كانت متواطئة ، وان كانت زائدة أو ناقصة فالآخرة تنسخ الأولى بالزيادة والنقصان •

قلت له : فان أقر لرجل بمائة درهم ثم عاد فأقر له في موضع آخر بألف درهم ما يثبت له من ذلك ؟

قال : معى أنه يثبت عليه الآخرة وهو الألف ، والاقرار عندى غير الوصية في هذا فيما قيل عندى •

قلت له : أرايت ان أقر في هذا المجلس بألف درهم ، ثم عاد فأقر له في موضع آخر بمائة درهم ؟

قال : معى يثبت عليه الأكثر وهو الألف ومعى أنه قال من قال : يثبت عليه جميع ما أقر به في المجلسين جميعا ، أقر بالقليل في أول مرة أو في آخر مرة ، ولم أره يجب العمل بهذا القول ، ورأيت يسمو الى القول الأول •

* مسألة :

وعن الأوصياء أعليهم أن يخرجوا بما خلفه الهالك من الحيوان في الأسواق المجتمعة من القرى فبيعونها فيها ؟

قال : معى أن ليس عليهم ذلك ، ومعى أن لهم أن يبيعوا ذلك في بلدهم وسوقهم ومجتمعهم •

قلت له : فكم حد الجماعة الذين يجوز لهم البيع ؟

— ٢٣٣ —

قال : معنى أن له أن يبيع في موضع مجتمعهم مثل الجمعة وغيرها ،
حيث كانت جهاعتهم كانت في سوق أو غيره •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى لرجل بوصية ومات الموصى له ، فلم يعرف أيهما
مات قبل الموصى أو الموصى له ، هل تثبت الوصية للموصى له حتى
يعلم أنه مات قبل الموصى ؟

قال : معنى أنه قيل لا تثبت الوصية حتى يصح أن الموصى مات قبل
الموصى له لأن الوصية للميت لا تجوز •

ومعنى أنه قيل : يكون للموصى له نصف الوصية ، ويجعل من
حالين : حال أنه مات قبل الموصى فلا شيء له ، وحال أنه مات بعد الموصى ،
فالوصية له ثابتة ، فلما لم يعلم كان له نصف وصية ذلك بمنزلة الموارثة في
الغرقى والهدمى •

✽ مسألة :

وعن رجل أشهد على صك وصية له ، في ذلك الصك وصية من
الموصى ، هل تثبت شهادته كغيره من أهل الحقوق التي في الصك من
الموصايا والاقرار ، أم يكون خصما في الجميع ، ولا تجوز شهادته
في الجميع ؟

قال : معنى أنه اذا كانت شهادته انما أشهد على زيد بما في هذا

الكتاب ، ولا يقيس غير ذلك ، فمعى أن شهادته فى ذلك مشتركة فى هذه المسألة ، ليس موضعها هاهنا وقد نقلت فى موضعها •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى لرجل بربع ماله ، ثم قال : وهو موضع كذا وكذا مال معروف ، فوجد ذلك المال أكثر من ربع ماله أو أقل من ربع ماله ، هل تثبت له الوصية ويكون له المال ، وما زاد على الربع ، كان للورثة وما نقص يكون تمام الربع من ماله الموصى ، أم كيف الحكم فى ذلك ؟

قال : معى أنه يكون له ربع ماله ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل قال فى مرضه الذى مات فيه : قد جعلت لفلان فى مالى كسوته ونفقته مادام حيا ، ثم مات ، هل يثبت لفلان شئ فيما خلف من المال اذا كان فلان هذا أجنبيا ؟

قال : معى أن جعل له ذلك وصية له فهو ثابت فى ثلث ماله ، وإن كان عطية أو هبة لم يثبت عندى ، وأن جعله اقرارا ثبت عندى فى رأس ماله ، لأن الجعل يختلف •

✽ مسألة :

عن رجل خلف مالا فشهد عليه رجل بعد موته أنه قد سبل ماله ؟

قال : معنى أن المال اذا ثبت لهذا الرجل الهالك فهو لورثته ،
الا أن يصح بيعة تزيله عنه أو شيئاً منه ، وشهادة الشاهدين أنه قد
سبل لا يبين لى بهذا زواله ولا شيء منه حتى يشهد بهذه السبل الذى
جعله فيه ما هو ، لأن السبل مختلفة •

* مسألة :

وعن وصى أراد أن يبيع مالا من مال من أوصى اليه فى قضاء
دينه ، وانفاذ وصاياه ، فأراد أن يشتري أو يوكل من يشتري من
عنده ، هل له ذلك ؟

قال : معنى اذا كان ذلك فكأنه بائع لنفسه أو اشترى لنفسه ، ولكن
معنى أنه قيل يأمر من يشتري له ويكون المشتري لا يعلم أنه يشتري له ،
ولا يعلم هو أنه يشتري له ، فاذا علم أنه يبيع لمن يشتري له ، فكأنه
باع لنفسه فنيما عندي أنه قيل •

* مسألة :

وعن رجل أوصى الى رجل آخر فى قضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ،
وحده له ذلك ، وكان الوصى عارفا بشيء غير الذى أوصى اليه ، هل
له وعليه أن يقضى ذلك ، أم ليس له ذلك ولا عليه ؟

قال : اذا حد له شيئاً محدوداً فى وصية أو دين لم يكن له
الا انفاذ ذلك ، فان لم يحد له وجعله وصيا له فى قضاء دينه ،

وانفاذ وصاياه ، كان له أن ينفذ عنه جميع وصاياه الثابتة ، وديونه
اللازمة •

* مسألة :

وعن رجل وكل آخر في قضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، فسلم
اليه الورثة ليقضى ، ثم طلبوا اليه الحجة أنه قد قضى ، هل يلزمه
شيء أو هو مصدق اذا قال : انه قد قضى ؟

قال : معى أنه قد قيل : انه يكون مصدقا في ذلك •

قلت له : رأييت لو باع من ماله بيعا ثابتا عليهم وصحت الوصية ،
ثم انه قد قضى فطلبوا منه صحة ذلك ، هل يكون القول قوله ؟

قال : هكذا معى اذا صحت الوصاية •

* مسألة :

وسألته عن رجل أوصى للفقراء والأقارب بثلاثين درهما ، وكان
أقرباؤه في حد الفقر ، هل للوصى أن يفرقها عليهم اذا كانوا في حد
الفقر ؟

قال : معى أنه قد قيل : ليس له ذلك أن يعطى الأقارب
الا ما يخصهم من هذه الوصية لقرباتهم ، ويعطى ما يخص الفقراء
لفقرهم ، لأنهم فقراء فيأخذون لفقرهم •

— ٢٣٧ —

قلت له : فان كانوا هم أوصياء فيما أوصى به الميت لهم ، هل لهم أن يأخذوا لقرائتهم ولفقرهم ؟

قال : هكذا عندى اذا جاز للموصى أن يعطيهم لفقرهم ، جاز لهم أن يأخذوا لأنفسهم اذا كانوا هم يلوا أمر الوصية •

قلت له : فان لم تقسم الوصية حتى مات الورثة وورثتهم هؤلاء الأقربون ، هل يأخذوا من الوصية للقرابة شيئا ؟

قال : معى أن الوصية لهم اذا استحقوها ، وهم عندى على هذا مستحقون لها •

* مسألة :

وعن رجل أوصى بوصية للفقراء ومات ، وكان رجلا غنيا يوم الوصية والموت ؟

قال : معى ان له ذلك اذا كان فقيرا يوم العطية ، ولا ينظر فى غناه يوم الوصية •

* مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة فأوصى لزوجته بثلثى ماله ، وأوصى بثلث ماله للفقراء ، وأقر أن ليس له وارث غير زوجته ؟

قال : معى أن الوصية لزوجته لا تجوز ، لأنها وارثة ولا وصية

لوارث ، وأما الوصية للفقراء إذا كانت بلفظ ثابت فهو جائز مع الوصايا من الثلث ، وإن كان أقر لزوجته بثلثي ماله أو أوصى لها بذلك بحق عليه لها وصية تثبت جاز لها ما أوصى لها وأقر لها به ، وليس إقراره أن ليس له وارث إلا فلان بشيء إذا صح له وارث غير المقر له .

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بـزكاة ألف درهم ، ثم أقر بماله لزوجته ، وماله يسوى ثلاثة آلاف درهم ، كيف القول في ذلك ؟
قال : معنى أن المال للزوجة كان الإقرار منه بالمال للزوجة قبل الوصية أو بعدها .

✽ مسألة :

وقال : في الذي له وطنان ، فمات وأوصى بكفارة صلوات تفرق عنه ؟
فمعنى أنه قيل : تفرق حيث مات وأوصى من وطنيه إلا أن يحد في ذلك حدا .

وان مات في وطن وأوصى في وطن ؟

فمعنى أنه يفرق عنه حيث أوصى ، وأما الزكاة فعندى أنها تنفذ كل زكاة بلد في موضعها إلا أن يوصى في ذلك بوصية فينفذ

ما أوصى به ، وذلك عندى فى زكاة الثمار ، وأما زكاة الورق والذهب والفضة فحيث حال على المال المحلول ، فهناك تؤدى زكاته •

وإذا أوصى بكيل من التمر وسماه كيلا ، أنفذ على ما سمي من الكيل ، ولا يخالف وصيته إلا أن يكون الورثة بالغين ويأذنوا أن ينفذ من أموالهم قدر ما لا يشك فيه أنه يقوم مقام الكيل ، وأرجو أن ذلك يجوز إن شاء الله ، إذا كان من الأشياء التى وجبت عليه مثل الزكاة وأشباهها •

ومعنى أنه قيل : لا يعطى أحد لأحد من كفارة الإيمان والصلاة إلا محتسب مثل الوالد لولده الصغير ، أو وكيل الأيتام ، أو وصيهم ، وبعض القول يعطى من يعول الصبى له •

وقال من قال : لا يعطى من يعول الصبى ، ومعنى أنه قيل : يجوز أن يرسل إلى الفقير من يعطيه فى موضعه ، ولا يعطى له فيقبض له إلا من وضعت لك ، وإن أرسل إلى الجماعة فى بيت من يعطى كل واحد لنفسه جاز ذلك إن شاء الله إذا كان الرسول مأمونا على ذلك مصدقا فيما يقول •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بمائة درهم تحلة إيمانه أتفرق عنه دراهم أو يشتري بها طعام وتفرق على الفقراء ؟

قال : معى أنه يشتري بها طعام ويفرق على الفقراء سبيل كفارة
الأيمان •

وسئل عن رجل سلم اليه رجل دراهم وأمره أن يفرقها على
الفقراء ، هل له أن يأخذ منها شيئاً ؟

قال : انه اذا كان فقيراً جاز له أن يأخذ منها اذا فرقها في بعض
ما قيل ، معى قيل : ليس له ذلك الا أن يأذن له •

قلت له : فعلى قول من يقول : ان له أن يأخذ منها ، رأييت ان كان
له أولاد فقراء وهو فقير ، هل له أن يأخذها له ولأولاده ، ولا يفرق
منها شيئاً على غيره وغير أولاده من الفقراء •

قلت له : وكذلك له أن يعطى والدته وزوجته ومن يلزمه عوله ؟
قال : لا يبين لى في ذلك فرق لأنها للتفرقة ليست هى له ، فاذا
سلمها للفقراء كائنا ما كان وفرقها عليهم ، وان كانوا صبياناً غير
بالغين اذا كانوا ممن يجوز أن يعطى •

❁ مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة ، فأقر لوارثه بماله ، وأقر فى وصيته أن
هذا المال الذى أقر له به هو له بحق عليه له ، وليس له بوفاء ،
فلما توفى حضر بعض الورثة ، ونزع الموصى له ، وطلب يمينه أن يحلف
يميناً بالله ، لقد أخذ هذا المال الذى أوصى له بحق يعرفه ، فان
احتج الموصى له ان هذا الميت أوصى بهذا المال لحق ذكر أنه لى عليه ،

ولست أعرفه ولا أحلف ، هل للحاكم أن يجبره على اليمين على ما طلب
الخصم أم لا يلزمه يمين على هذه الصفة ؟

فالذى معنى أنه إذا طلب بعض الورثة يمين الموصى له بهذه
الموصية ، كان عليه أن يحلف يميناً بالله ما يعلم أن فلاناً أوصى إليه بهذه
الموصية بباطل على هذا النحو ، عرفت ليس اللفظ كله ، فانظر في ذلك
ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب •

* مسألة :

وعن رجل اقترض من رجل دراهم ، واشترى بها أرضاً ، فلما
حضرته الوفاة أقر بذلك ، وجعل لصاحب الدراهم الاختيار أما أن
يأخذ القطعة فقد جعلها له ، وأما الدراهم أقراراً منه له بذلك ، وأوصى
أن يقضى عنه ذلك من ماله بعد موته ، فاختار الأرض ، وطلب الورثة
تسليم الدراهم ، ما يجب له على الورثة ؟

فإن كان المقترض المشتري لهذه الدراهم جعل الاختيار لصاحب
الدراهم في حياته صحته ووقت شرائه ، فاختار الأرض ولم يحرزها من
يد المشتري إلى أن حضرته الوفاة ، وجدد له الخيار ، واختار
الأرض بعد وفاته كاختياره لها في حياته ، أيلزم الورثة تسليمها
أم الدراهم ؟

قال : اختيار صاحب الدراهم للأرض ثابت والأرض له •

(م ١٦ — الجامع المفيد ج ٥)

— ٢٤٢ —

قلت له : فان أنكر الورثة دعوى صاحب الدراهم للمخايرة ؟

قال : البينة على المدعى للمخايرة ، واختياره الأرض له •

قلت له : فان أعجز البينة وفي الورثة أيتام ؟

قال : ليس على الأيتام يمين حتى يبلغوا ، ويلزم البالغين كل واحد يمين •

قلت : فان رد البالغون اليمين على المدعى ؟

قال : عليه اليمين على ما وصف ما ادعى يمينا واحدة لجماعتهم ، وعلى واحد له يمين فيما أنكره •

*** مسألة :**

وعن رجل جعل رجلا وكيلا له في حياته ، وصيه بعد وفاته في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه ، جائز الأمر يقضوم مقامه في ذلك ، وجعل له جميع ما للوكلاء والأوصياء ، وأجاز له في ماله جميع ما يجوز للأوصياء والوكلاء هل يكون هذا الوصى وصيا لأولاد الموصى الأيتام في أنفسهم ومالهم ؟

قال : لا يكون وصيا ألا فيما جعله اليه •

قلت له : فان لم تكن معه بينة على ذلك ، أيجوز للورثة تصديقه اذا وثقوا به ويقاسموه للايتام المال أم لا ؟

— ٢٤٣ —

قال : أما في الحكم فلا يصح ما ادعاه لنفسه ، وأما في الاطمئنانة وما يصلح للأيتام على سبيل الاحتساب اذا كان المحتسب ثقة ، فان ذلك الى الحاكم •

قلت : فان كان الحاكم عالماً بحال الميت وما خلف من السورثة والمال ، أيجوز له أن يقيم للأيتام وكيلاً أم حتى تشهد عنده البيعة بموت الهالك ومعرفة ورثته وماله ؟

قال : اذا احتاج الى الحاكم فالحاكم في هذا شاهداً ، ولا يقيم لهم وكيلاً الا بعد البيعة •

قلت له : فان احتسب لهؤلاء الأيتام محتسب وقاسم الورثة المال ، ثم بلغ الأيتام وغيروا القسم ألهم ذلك أم لا ؟

قال : اذا لم يكن القسم بحكم من حاكم كان للورثة الخيار •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى لبني فلان بوصية ، كيف يكون لهم على عددهم الذكور والاناث فيه سواء ، أم على الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

قال : معى أنه قيل اذا ثبت لهم كانت لهم على عددهم •

قلت له : فقله لبني فلان يكون هذا اللفظ تثبت فيه الوصية لبني فلان للذكور والاناث ، أم للذكور أن وحدهم ؟

— ٢٤٤ —

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال لمن قال : يثبت للذكران والاناث ♦

وقال من قال : انما يثبت للذكران دون الاناث وحدهم ♦

قلت له : أرايت ان لم يكن لفلان بنون ذكران ، وكان بنات
اناث ، وكانت الوصية لبنى فلان ثبتت هذه الوصية للبنات أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : لا تثبت ، والله أعلم وبه التوفيق ♦

باب

في وصية الأقربين

قال الله تعالى : (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين) •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أوصى لأقربيه بوصية ، وفي أقربيه رجل غائب لا يعرف أين هو ؟

قال : يعجبني أن يكون الغائب الذي لا تعرف غيبته ، ومثل هذا الغائب من عمان أنه لا يحبس له شيء من وصية الأقربين اذا لم يكن في عمان حين قسم الوصية •

وقيل : اذا رجي أويته وعرف موضعه حبس عليه سهمه اذا عرف موضعه من عمان مثل البصرة أو غيرها ، الى أن يرجع ويبحث اليه ان أمكن ذلك •

✽ مسألة :

وسأله عن قسمة الأقربين كيف يكون ، وبأيهم يبدأ في الحساب والدرجات ؟

قال : معى أنه على قول من يقول يبدأ ببنى البنين وما تتناسلوا
درجة درجة الى أن لا يبقى منهم أحد •

قلت له : ثم من قال : معى أن بعضا يقول يعطى الأجداد
الأربعة وهم : أم أبيه ، وأب أبيه ، وأبو أمه وأم أبيه ، وأم أمه ،
الأجداد الثمانية على سبيل هذا •

وبعض يقول : يعطى الأجداد الأربعة ، ثم الاخوة من أمه وأبيه ،
ومن قبل أبيه ومن قبل أمه ، يكونون كلهم درجة سواء ، ثم الأجداد
الثمانية ، ثم يرجع الى بنى الاخوة وبينهم ما كانوا ، ثم الأعمام
والأخوال وبنوهم ما كانوا بها أحد بعد ، ثم الأجداد الثمانية •

قلت له : فالاخوة من الأب والأم ، أو من الأم أو من الأب ،
يكونوا سواء ، وكذلك بنوهم أم يفضل بعضهم على بعض ؟

قال : معى أنه فى بعض القول أنه سواء هم وبنوهم ، وفى بعض
القول يفضل الخالصون وبنوهم يكون لهم سهمان ، والذى من قبل
الأب أو من قبل الأم سهم ، لأنهم من وجه واحد ، والخالص من
وجهين •

قلت له : فالأعمام والأخوال وبنوهم يكونون سواء فى السهام ،
أم يفضل بعض على بعض ؟

قال : معى أن الذى يفضل الاخوة الخالصين من قبل الأم والأب
يفضل الأعمام الخالصين من قبل الأم والأب على الأعمام من قبل

الأب ، والأعمام من قبل الأم وكذلك الأخوال الخالصون مع الأخـوال
للأب أو الأم يلحقهم معنى الاختلاف ، كمثل الأعمام •

قلت له : وكيف القسمة بينهم ؟

قال : معى أنه على ما يستدل به الحساب والقسمة بينهم أنك
تنظر أعلى درجة منهم ، فتأخذ عددهم ، فإذا أردت أن تدخل معهم
الدرجة الثانية أضعفت الذين في يدك ، ثم أدخلت معهم عدد الدرجة
الثانية ، فإذا أردت أن تدخل معهم الدرجة الثالثة أضعفت الذين في
يدك من الدرجة الأولى والثانية ، ما أضعفت في الأولى •

وكذلك يجرى الحساب ، فإذا نظرت في حساب الدراهم كم هي
أدخلت عليها من الأقارب ما بقى منها ، والا فان كان فيها فضلة
أدخلت ما بقى قطعنها عليهم ، ولم تدخل معهم أحدا ، كان هذا
أسهل لك في حساب الجملة عليهم •

وان كان الفاضل من الدراهم لا يفي بالدرجة كلهم الذين تريد
ادخالهم لم تدخل معهم أحدا ورددت الفضل على الذين في يدك على
قدر سهامهم ، فقد قيل : يجعل في أضعفهم من نالته الوصية •

وقال من قال : يجعل في أضعف الأقربين ممن لم تنله الوصية •

✽ مسألة :

وعن الأقربين اذا لم تنل الوصية بعضهم أيجوز أن يعطوا من
وصية الفقراء ؟

قال : معنى أنه يجوز أن يعطى منها الفقراء من الأقربين ممن لم
تتله وصية الأقربين •

قلت : فما حد من تجب عليه وصية الأقربين ؟

قال : معنى أنه قليل : من ترك خيراً والخير يختلف فيه وهو المال ،
ففى بعض القول أنه اذا ترك مائتى درهم أو قيمتها بعد قضاء دينه ،
وتبایعه وغيرها من اللازم مثل الكفارة وما أشبه ذلك ، وهذا عندى
أحب له أن يوصى لأقاربه ، وقد قيل بمثل هذا وقيل بأكثر ، والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن غيره : عن أبى المؤثر : اذا خلف الهالك أربعمئة درهم بعد
قضاء دينه ومنزله الذى يسكنه ، وخادمه وابنته التى لابد له منها
أو قيمتها من ماله ؟

وجب عليه وصية الأقربين •

✽ مسألة :

وعمن أوصى لأقربيه بوصيه ، هل يجوز للوصى أن يسلم غايهم حبا
بقيمة الدراهم ، وللاقربين أن يقبلوا حبا عما أوصى لهم من الدراهم ؟

قال : معنى أنه قد قيل فى الوصى ومسلميه من مال الوصى عروضاً
بدراهم فيما استحق من الوصية والدين باختلاف :

— ٢٤٩ —

فقال من قال : يجوز ذلك •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك الا بأمر الورثة ، وليس له أن يبيع
وينفذ دراهم كما أوصى الهالك •

وأما الأقربون ، فقد قيل : يجوز أن يعطوا عروضاً بدراهم ،
لأنه مال لهم ليس ذلك كوصية الفقراء على قول من لا يرى ذلك في
وصية الفقراء •

قلت له : وكذلك ما أوصى للفقراء من الدراهم ، هل يجوز للوصي
أن يشتري بالدراهم حبا ويفرقه على الفقراء من مال الهالك بقيمة
الدراهم ؟

قال : إذا جاز ذلك للوصي عى حسب ما مضى ذكره أو غيره ، فمعى
أنه يختلف في اجازة ذلك ان كان بعدل السعر :

فقال من قال : يجوز ذلك •

وقال من قال : لا يجوز لأنه ليس هو لفقر بعينه ، فيرضى أن
يأخذ بحقه ما شاء •

قلت له : فعلى قول من يجيز هذا للوصي ، هل يجيز ذلك لمن أراد
أن يفرق على الفقراء والأقربين في حياته عن نفسه ؟

قال : معى أنه سواء ، ورب المال أوكل في هذا •

قلت له : وعدل السعر الذى يجوز أن يعطى كيف هو ؟

قال : معى أنه سعر البلد فى ذلك النوع ، فى وقت العطية •

* مسألة :

ووجد فى رقعة عن أبى سعيد رحمه الله : فى قسم الوصية أنه اذا كان خال ولم يكن أحد من الأعمام ، ووجد بنو الأعمام جعل الخال فى هذا الوجه بمنزلة بنى الأعمام ، ويعطى الخال مثل ما يعطى بنو الأعمام سهم بينهم ، كلهم واحد فى هذه المنزلة اذا كان قد عدم الأعمام ، ثم يعطى بنو الخال وبنو بنى الأعمام سهم بينهم وهو نصف ما أخذ الخال ، وبنو الأعمام لا يفضل أحد عن أحد •

قلت له : فان كان قد حسب هذا الوصى ، وحسب الأقارب وميز لكل واحد منهم سهم ، ولم يسلم الى أحد منهم شيئاً ، ثم ولد مولود ممن لو أدرك الوصية استحق منها سهماً أكون له سهمه ، أم قد قسمت الوصية ، ولا يكون له شيء أم يكون له ؟

قال : معى أنه قد قيل ما لم يقبض أحد من الأقارب سهمه ، فالوصية بحالها ولن ولد حصته منها وقد أدركها •

قلت له : فان كان الوصى قد سلم الى كل واحد سهمه أكون هذا قسمة ولا يدرك المولود منها سهمه ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك •

— ٢٥١ —

. قلت له : فان مات وأخذ من الأقارب ، وقد قبض كل واحد منهم سهمه ، أ يكون للميت سهمه أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل من كان مولودا يوم مات الموصى من الأقارب كان له سهمه ، ولو مات قبل القسمة ولورثته من بعده .

ومن ولد منهم بعد موت الموصى ، ثم مات قبل أن يقسم الوصية ،

فمعى أنه قيل : ليس له شيء ولا لورثته ، ولو قسمت الوصية وهو حي ، وأخذ سهمه أو أخذ أحد من الأقارب شيئا من الوصية لم يكن للميت المولود على هذه الصفة .

* مسألة :

وإذا مات ورثة الميت قبل قسم الوصية ، وورثهم الأقربون ، هل يأخذوا من الوصية للقرابة شيئا ؟

قال : معى أن الوصية لهم اذا استحقوها وهم عندي على هذا مستحقون لها .

* مسألة :

اختلف العلماء في مقدار المال الذى من ملكه وجب عليه أن يوصى للأقربين :

فقيل : عن ابن عباس أنه قال : من كان له فضل مال ، لم يوص

— ٢٥٢ —

لأقربيه ،الذين لا يرثونه فقد ختم عمله بمعصية الله ، وضبيع فريضة من فرائض الله ، الا أن يكون له سبب عذر •

وقال بعض المسلمين : اذا ترك ستمائة درهم أو قيمتها ، فهو خير ، وعليه أن يوصى للأقربين •

وقال بعضهم : أربعمائة درهم •

وقال بعضهم : مائتا درهم •

وقال بعضهم : ألف درهم •

وفي بعض الآثار : من ملك خمسة دوانيق فهو خير يوصى للأقربين قياسا على القيمة ، لأنهم أقل ما قالوا تنقسم القيمة من خمسة دوانيق •

ويوجد عن أبي سعيد رحمه الله انه قال : من ترك أربعة دراهم أو قيمتها ، فقد ترك خيرا ، ولا أعلم أنه قيل بأكثر من ألف درهم أو قيمتها ، ولا بأقل من خمسة دوانيق أو قيمتها ، ثم اختلفوا أيضا في هذا المقدار :

فقال بعضهم : أن يكون ملك هذا المقدار بعد خادم ومنزله ، وأما أن يكون له خادم يخدمه ، وسكن يسكنه ، وليس عن ذلك فضل ، فلا تجب عليه الوصية •

— ٢٥٣ —

وأما إذا كانت له أرض يزرعها ، وفيها شجر أو نخل ، فإني أحب
له أن يوصي من عليها ، ولو قل •

ومن ضيع وصية الأقربين بعد أن لزمته وهو ذاكراً لها في المرض
الذي يخاف على نفسه فيه الموت ، ومات على ذلك غير ثابت فقد ،
ختم عمله بمعصية الله •

وكذلك من أراد الجهاد والحج ، أو السفر الذي يخاف على نفسه
فيه الموت ، ويجب على كل مسلم ومسلمة أن يوصي لأقاربه إذا ترك
من المال قيمة مائتي درهم ، أو قيمة عشرين مثقالاً ذهباً بعد قضاء
دينه ، وإنفاذ وصاياه اللازمة مثل حجة الفريضة ، أو زكاة وكفارة
يمين وما أشبه ذلك •

ومن كان لنا ولياً ولم يوص لأقاربه عند موته ، فلا نترك ولايته
حتى نعلم أنه ترك من المال أقصى ما قالوا به في الكثرة من الاختلاف •

وإن وجدنا له شيئاً يوجب العذر له ، فلا نترك ولايته حتى
لا نعلم له مخرجاً ، وأهون ما يفعل فيه الوقوف عنه ، ولا نتولاه لتركه
أمر الله ، وأمر رسوله ، وأمر المسلمين وإن كان من دينه الوصية
للأقربين ، وعليه الأمر على نفسه ، ومات ولم يوص ، واحتمل له العذر ،
في ذلك لم نترك ولايته •

وإن كان فرق عنه ورثته شيئاً ، ولم يكن فيهم يتيم ولا غائب
ولا مجنون ، فقد أحسنوا •

— ٢٥٤ —

وذكر أن صحارا فرق عن زوجته شيئا وقال : كانت تدين بالوصية
للأقربين ، وكان من فقهاء المسلمين •

واختلف في جواز الخراج وصية الأقربين في الحياة :

قول : يجوز تفريقها في الحياة •

وقول : لا يجوز الا بعد الموت وهو أحب الى ، والله أعلم
وبه التوفيق •

باب

في الميراث ومعرفة قسمته

وسئل عن رجل قتل ابن عمه أخا أبيه قصدا ، منه أن يبقى له
ارث عمه بعد ذلك ، هل يرث القاتل من مال هذا الميت ؟

قال : معنى أن ليس هذا قتل من يرثه ، وإنما ورثه ولده ، وهذا
وارث والده ، ويعجبني إذا لم يكن قاتله أن يرثه •

✽ مسألة :

وسئل عن الجدات ما هن من قبل الأب والأم ؟

قال : معنى من قبل أب الرجل والمرأة وأمهما ، الأول منهم فالأول ،
من كان أعلى درجة حجب من كان بعده عن الميراث ، ومعنى أنه إذا كانت
أم الأب وأم الأم لم يكن بعدهما من الجدات شيء ، ثم بعدهما درجة
أم أم الأب ، وأم أب الأب ، وأم أم الأم ، وأم أب الأم هؤلاء الأربع
بعد الأولتين يستويان في النسب •

فاذا كن هؤلاء لم يكن لمن بعدهن شيء من الميراث ، وعلى هذا
يجرى حساب الجدات ومعنى أنه قيل : إن الجدات يرثن إلى بستين جدة ،
ومعنى أن بعضا قال : إلى أكثر من ذلك ما بلغن وأدركن •

* مسألة :

وعن امرأة هلك ، وتركت ابنتى أختها وخالتيها ؟

قال : معى أن الميراث لابنتى الأخت ولا شىء للخالتين •

قلت له : فان هلك وتركت زوجها وأمها وأبأها ؟

قال : معى أن الميراث فى قول أكثر أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقى ، والباقى للأب •

قلت له : فان تركت زوجها وجدها وأمها ؟

قال : معى أنه فى قول أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وما بقى للجد وهو السدس •

* مسألة :

وعن امرأة هلك ، وتركت زوجها وأمها وأخوتها وأمها وأخوتها لأبيها وأمها ، قلت : كيف الميراث بينهم ؟

قال : معى أنه فى قول أكثر أصحابنا : للزوج النصف ، وللأم السدس ، والثلث الباقى يشترك فيه أخوتها لأبيها وأمها ، وأخوتها للأمها الذكر والأنثى فيه سواء ، إذا كان اثنان فصاعدا •

وان كان الاخوة للأب والأم اناثا ، فان كانت واحدة فلها النصف ، وتكون الفريضة من ستة ، وتعمل الى تسعة •

وان كانتا اثنتين فصاعداً فلهما الثلثان ، وتكون الفريضة من ستة ، وتعمول الى عشرة ، واذا عالت الفريضة الى عشرة أسهم كان السدس منها عشرا ، وكان لصاحب النصف خمس ونصف من حصة المال ، ولن كان له الثلثان كان له الخمسان من حصة المال •

واذا كان الاخوة من الأب والأم اثنا واحد أو أكثر ، كان الثلث خالصا حكمه للاخوة للأم ، واذا كان اثنين فصاعدا الذكر والانثى فيه سواء •

✽ مسألة :

وعن رجل ترك ابنته وزوجته وابنى عمه ، أحدهما أخ لأم ؟

فعلى ما وصفت لابنتيه الثلثان ، ولزوجته الثمن ثلاثة أسهم ، وأصل الفريضة من أربعة وعشرين ، يكون للابنتين ستة عشر سهما ، لكل واحدة ثمانية أسهم ، وللزوجة الثمن ثلاثة أسهم ، وأصل الفريضة من أربعة وعشرين يكون للابنتين ستة عشر سهما ، لكل واحدة ثمانية أسهم ، وللزوجة الثمن ثلاثة أسهم يبقى خمسة أسهم للعصبة •

وقد اختلف المسلمون في أبني العم أحدهما أخ لأم :

فقال من قال : الميراث للأخ من الأم ، لأنه أقرب للميت ، وجعلوه بمنزلة الأخ للأب والأم ، والآخر بمنزلة الأخ للأب •

وقال من قال : للأخ للأم السدس من ميراثه بكتاب الله ، والباقي بينهما نصفان •

فعلى القول الأول فلولخ للآم ما بقى ويسقط ميراث بن العم الذى ليس هو أخصا للميت •

وعلى القول الآخر : فالميراث بينهما نصفان ، وتكون الفريضة من ثمانية وأربعين سهما ، للابنتين لكل واحدة منهما ستة عشر سهما ، وللزوجة ستة أسهم ، ولابنى اعم لكل واحد منهما خمسة أسهم •

قال الناظر فى هذه المسألة : الآخر هو أعدل وأقرب للصواب ، لأن الأخ للأم لا يرث مع البنات شيئا ، وميراثه هذا بالعصبة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن امرأة هلك وتركت أما ، وثلاث أخوات لأم ، وخمس أخوات لأم وأب اذا اختلفت رعوسهم فى أى وجه تضرب حتى تنقسم عليهم ؟

قال : ان هذه الفريضة أصلها من ستة أسهم ، وتعمل الى سبعة ، للأم السدس وهو سهم من سبعة ، وللأخوات للأم الثلث وهو سهمان من سبعة ، وللأخوات للأب والأم أربعة أسهم من سبعة فتصح من مائة وخمسة أسهم ، وذلك أنك تضرب رعوس الأخوات من الأم وهى ثلاث فى رعوس الأخوات الخالصات ، وهو خمس فذلك ثلاثة فى خمسة فذلك خمسة عشر سهما فى أصل المسألة سبعة ، فذلك مائة وخمسة ، للأم سهم فى خمسة عشر ، فذلك خمسة عشر ، وللأخوات من الأم سهمان فى خمسة عشر فذلك ثلاثون لكل واحدة عشرة ، وللأخوات الخالصات أربعة فى خمسة عشر ، فذلك ستون ، لكل واحدة اثنا عشر ، وهذا من غير الكتاب • رجع •

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وترك عمته وابنة أخيه ؟

— ٢٥٩ —

قال : معى أن فى ذلك اختلافاً :

قال من قال : ان المال كله للعممة ♦

وقال من قال : للعممة الثلثان ، والابنة الأخ الثلث ♦

وقال من قال : بينهما نصفان ♦

وقال أبو على الحسن بن أحمد : الذى عرفته أن المال كله لابنة الأخ وهو المعمول به عندنا ، والله أعلم ♦

✽ مسألة :

وعن بنات الابن اذا كن خمساً أو ستاً وبعضهم أسفل من بعض ، وأسفل منهن غلام ؟

قال : معى أنه اذا كان أعلى درجة من بنات الابن ابنتان فصاعداً كان لهن الثلثان ، وان كانت واحدة فلها النصف ، والتى يليها من الدرجات كانت واحدة أو أكثر السدس تكملة الثلثين ، ولابن الابن الأسفل ما بقى يرد على من أعلى منه للذكر مثل حظ الانثيين ♦

✽ مسألة :

وعن رجل هلك ، وترك أمه ، وثلاثة اخوة لأم ، وعمه أخا أبيه لأمه وعصبته ، وهو ابن ابن عمه لأبيه ولأمه ؟

قال : معى أنه قليل : لأمه السدس ، ولاخوته لأمه الثلث ، وما بقى فهو لابن عمه لأبيه وأمّه ، وليس لعمه أخى أبيه لأمه شىء من ميراثه .

* مسألة :

وعن رجل هلك وترك بنتى عمه وابن عمته ؟

قال : مع أنه على قول من يورث آباءهم في المال أن لو كان آباؤهم قنائمين يكون الميراث لابنتى العم ، لأنه هو أولى بالميراث •

وعلى قول من يقول : انه يورثهم بدرجات الرحم بمعنى القرابة ، فيكون المال بينهم ثلاثا على حسب ما تخرج وصية الأقربين •

وعلى قول من ينزلهم منازل العصبية : يكون المال لابن العممة ، لأنه هو الذكر ، لأنه لو ترك ابن عم وابنتى عم كان المال لابن العم دون ابنتى العم ، وعلى قول من يقيمهم مقام الورثة إذا استنوا للذكر مثل حظ الأنثيين ، يكون لابن العم النصف ، والنصف لابنتى العم •

* مسألة :

وعن رجل هلك ، وخلف ابنة ، وأختا لأبيه ، كيف الميراث بينهما ؟

قال : مع للابنة النصف ، وللأخت ما بقى ، وهو النصف ، ولا يدخل العصبية ولو صح نسبهم معها بشيء في ذلك اختلافا فإذا كانت العصبية دون بنى البنين ، وأخت بنى البنين ، والأخت من الأب والأم أو من الأب •

* مسألة :

وعن امرأة هلك ، وخلفت زوجا ، وثلاث أخوات لأبائها وأبيها ، وأختا وأخا لأبيها ، كيف يكون الميراث بينهم ؟

قال : مع أنه قيل : للزوج النصف ، وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، فإذا كان كذلك عالت المفريضة بينهم وهو السدس ، فيكون

— ٢٦١ —

للزوجة ثلاثة أسهم ، وللأخوات أربعة أسهم ، فذلك سبعة أسهم لا ينقسم نصيب الأخوات بينهم ، لأنه أربعة أسهم وهن ثلاث ، فاضرب الفريضة بعولها في رعوسهن وهن ثلاث ، فذلك واحد وعشرون ، للزوج ثلاثة في ثلاثة فذلك تسعة أسهم ، ولهن أربعة في ثلاثة اثنا عشر ، لكل واحدة أربعة أسهم ، ويسقط ما سوى ذلك •

✽ مسألة :

وعن امرأة هلك ، وخلفت ابنتى أخيهما ، وادعى رجل أنه من العصابة ما القول في ذلك ؟

قال : معى أنه اذا صح نسب ابنتى الأخ ، ولم يصح نسب العصابة كان الميراث لابنتى الأخ ، وكان عليه البينة فيما يدعى •

قلت له : فان ادعى هذا الرجل أنه يلقى المالك الى أب معروف ، فقال : أنه من بنى هذين ، هل يكون له حجه ؟

قال : معى أنه اذا صح أنه من بنى هذين لم يستحق بذلك ميراثا حتى ينتسب نسباً صحيحاً يشهد عليه الى أن يلقى هذا الى أب معروف يلتقيان اليه جميعاً ، وان هذا أب لجميعهما من قبل النسب مما يصح بأنه عصابة من طريق الآباء ، ولا يعلمان لها وارثا من العصابة الا هذا على سبيل ما يصح من النسب ، لأن قوله وصحته أنه من بنى هذين يمكن أن يكون من أولاد النساء من بنى هذين ، ويكون رحماً بمعنى الرحم القريب أولى من الرحم البعيد ، ولو تركت ابنتى أخيهما وعمها أخ أبيهما لأمرها حاضراً معروفاً كانتا ابنتا الأخ أولى بالميراث من العم أخ الأب من الأم •

قلت له : فان ادعى هذا الرجل أنه ولى أن يزوجه ابنتى أخ المالك •

وقد زوج احدهما برجل واحتج أنه أولى بالميراث من غيره ، هل يكون له في هذا حجة ؟

قال : معنى أنه ليس له في هذا حجة ، لأن التزويج يثبت من غير وجه واحد يثبت بالوصاية من الأب ، وبالوكالة من الولي أو من المسلمين أو من السلطان ولا يستحق بهذا كله الميراث .

وكذلك قد قال من قال من المسلمين : اذا لم يصح للمرأة ولي بالنسب الصحيح جاز أن يزوجه من زوجها من فصيلتها التي هي معروفة منها ، ولو لم يصح ثم نسبها به ، ولا يستحق بذلك الميراث الا بالنسب والتزويج أوسع من الميراث ، والحجة أوسع من الحجة في الميراث .

✽ مسألة :

وعن ثلاث أخوات متفرقات أخت لأب وأم وأخت لأب وأم وأخت لأب .
وليس معهن غيرهن ؟

قال : معنى أنه قيل : للأخت لأب والأم النصف ، وللأخت لأب تكملة الثلثين السدس ، وللأخت للأم السدس ، وأصلها من ستة أسهم ، وتقسم من خمسة أسهم لأجل البرد عليهم .

ومعنى أن بعضا لا يرد على الأخت لأب مع الأخت لأب والأم ،
ويرد على الأخت للأم والأب ، وعلى الأخت للأم ما بقى .

وإذا ثبت هذا كانت الفريضة من أربعة وعشرين سهما ، منها :
للأخت لأب السدس ، لا يرد عليها شيء وهو أربعة أسهم ، تبقى عشرون سهما مقسومة على أربعة ، وللأخت لأب والأم ثلاثة أرباع وهو خمسة عشر سهما ، وللأخت للأم الربع وهو خمسة أسهم .

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وخلف زوجة ، وأماً وأختين لأب وأم ، وأختين لأم ، وله ابن عم أخ أب ؟

قال : هذه المسألة من اثني عشر سهماً ، فللزوجة الربع ثلاثة أسهم ، وللأم السدس سهمان ، وللأختين للأب والأم ثمانية أسهم ، وللأختين للأم أربعة أسهم ، فتعول من اثني عشر إلى سبعة عشر ، وليس لابن العم شيء لأنه عصب ، وإنما للعصبة ما يبقى بعد تمام سهام ذوى اسهام ، وهؤلاء كلهم ذووا سهام أهل فرض في كتاب الله عز وجل •

✽ مسألة :

وعن المرتد عن الاسلام لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى أنه يكون لورثته من أهل دينه من كان منهم من عصبه أو رحم أو ذى فريضة ، اذا كانوا من أهل دينه الذى ارتد اليه ، وكان من أهل دعوة عهد المسلمين ، ومن كان أولى منهم بحكم الاسلام فهو أولى •

قلت له : فان لم يكن له ورثة من أهل دينه من أهل عهد المسلمين ، لأن له ورثة أولاد صغار ولدوا وهو مسلم ، ثم ارتد ، هل لورثته من أهل العهد ممن ليس هم ورثة برحم ولا عصب ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : الأولاده الصغار من أهل الاسلام الذين ولدوا عليه •

وقيل : انه للفقرء من أهل العهد من أهل دينه ♦

وقيل : يجعل في بيت مال الله ♦

قلت : فعلى القول الآخر ان لم يكن أحد من الفقراء من أهل دينه ، وكانوا أغنياء من أولى بميراثه أولاده الصغار أم أهل دينه من أهل العهد ، ولو كانوا أغنياء ؟

قال : معى أنه يشبه أن يكون الأولاده الصغار على معنى الاختيار ، ومعى أن الذى يجعل ميراثه لأهل دينه يجعله لهم كانوا أغنياء أو فقراء ، وكذلك معى أن الذى يجعله لأولاده كانوا أغنياء أو فقراء ♦

قلت له : فان كان له ورثة بالغون مسلمون ، وورثة مشركون في دار الحرب من أهل الحرب ، من أولى بميراثه ؟

قال : معى أنه في قول أصحابنا لا أعلم أنهم يورثون ورثته المسلمين منه شيئاً ، ولا يعجبني أن يورث أهل الحرب ، فاذا كانوا على هذا أعجبني أن يكون في بيت مال الله أولى من أن يدفع الى أهل الحرب ، لأن مال أهل الحرب شبه الغنيمة ، فهذه غنيمة لم يوجب عليها ، وما لم يوجب عليها من الغنائم فمعى أنها لبيت مال الله ♦

قلت له : فاذا لم يكن بيت مال الله ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معى أنه على معنى قول من يجعله في بيت مال الله ، اذا عدم ذلك أشبه عندى أن يكون للفقرء من المسلمين ، والله أعلم ♦

❖ مسألة :

والوارثون على ثلاث منازل :

ذوو سهام فرضهم في كتاب الله كالزوجين والأبوين ، والأولاد الذكور والإناث ، الأخوة والأخوات من ذكور وإناث ، لأبوين أو لأب أو لأم ، ونصوهم الجد والجدة ، وبنو الأولاد بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يورثون جدًا مع أب ، ولا جدة مع أم ، ولا ابن ابن مع ابن ذكر هؤلاء أحد الثلاثة الأصناف •

ثم المعصبات بعد أخذ ذوى الفرائض فروضهم ، ولهم مع ذوى الفروض ما فضل ، ولهم جميع المال مع عدم ذوى الفروض ، قال الله تعالى : (ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون) •

ثم من بعدهم ذوو الأرحام ، قال الله تعالى : (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فذوو السهام مقدمون على جميع الورثة ، وما فضل من ذوى السهام فهو لأقرب المعصبات من الموروث نسبا ما لم يحل بينه وبين الموروث أحد من الإناث ، ولا يرث أحد من الأرحام مع أحد من ذوى السهام ، ولا مع المعصبات إلا مع الزوج والزوجة ، فلذوى الأرحام ما فضل من بعد فرض الزوجين •

ولا يرث مسلم كافرا ، ولا كافر مسلما إلا أن يسلم للكافر قبل قسم ماله الميت إلا الزوجين ، فإنه لا يرث بعضهما بعضا إذا مات أحدهما على غير ملة الحى منهما ، فانهما لا يدخلان في الميراث ، ولو أسلم الحى منهما قبل قسم المال •

ولا يرث الحر العبد ، ولا العبد الحر ، ولا يرث القاتل من قتله كان القتل خطأ أو عمدا في قول أصحابنا ، وأما أهل ملك الشرك فإنه يرث بعضهم بعضا من اليهود والمجوس والنصارى وغيرهم ، من جميع أهل الشرك ، قال الله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) •

* مسألة :

وأصل قسم الفرائض مستخرج من أربعة أصول : فمنها : ما نص في كتاب الله تعالى ، كفرائض الزوجين والأبوين والأولاد والاختوة والأخوات •

منه : من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام كالجدة والجد وبنات الابن مع الابنة ، وأخت الأب مع الأخت للأبوين وما أشبه ذلك •

ومنه : بالاجماع كولد الولد مع عدم الولد ، وميراث العمات والخالات وما أشبه ذلك •

ومنه : ما جرى فيه الاختلاف بين الفقهاء ، كالجد مع الاختوة ، أو الأخ والأخت والأخوات ، ومولى المنعمة والاختوة مع البنات أو الابنة مع بنات الابن ، وابنة الابن وما أشبه ذلك •

* مسألة :

والسهام : الثمن والربع والنصف والسدس والثالث والثلاثان •

فالثمن : فرض الزوجات مع الأولاد ، وأولاد الأولاد الذكور والإناث ، من نسل الذكور ، ولهن الربع مع عدم هؤلاء ، والله أعلم •

باب

في ميراث الجنس

وسألته عن يتوارث بالجنس من جميع الخلق ، فسمعنا أنه انما يورث جنسه الزوج والهنـد •

قلت : ومتى يرثونه ؟

قال : اذا لم يكن له وارث من عصبه ولا رحم •

قلت : ومن يرثه من جنسه ؟

قال : من كان في بلده مقيما •

قلت : من كان في بلده مقيما يوم مات أو متى ما أدرك. ماله لـم يقسمه جنسه ؟

قال : من جنسه مقيما في بلده أحق بماله •

قلت له : أرايت ان كانوا رجالا ونساء كيف يرثونه ؟

قال : الذكر والأنثى فيه سواء بمنزلة ميراث الرحم •

قلت : فيعطون على الرعوس أم يفضل بعضهم على بعض ؟

قال : بل يعطون على الرعوس الكبير والصغير ، والغنى والفقير فيه سواء ، ومن ولد بعد موته قبل القسم ليس له شيء •

قلت : فان لم يكن في بلده من جنسه أحد ينفذ الى أقرب القرى اليه فيعطى من وجد فيها من حصته في حدود عمان ؟

قال : يعطى من وجد فى أقرب القرى اليه وغيرهم *

قلت : رأييت ان كان أقرباؤه من الزنج قبائل ، وأهل بلدان مختلفة ؟

قال : يعطى الزنج من أهل قبيلته وأهل بلده دون غيرهم من الزنج والهند كذلك *

قلت له : رأييت ان كان من المولودين من الزنج ممن ولد بعمان أيعطى المولودون من أهل قبيلته وبلاده ، أم جماعة الزنج ؟

قال : يعطى المولودون من أهل بلاده وقبيلته *

قلت : ان كان من موالى المولدين أو من المجلوبين أيعطى موالى الذين اعتنقوه من المولدين أو جماعة المولدين ؟

قال : مولى الذين لأعتنقوه من المولدين عندى أولى به من غيرهم *

قلت : وكذلك ان كان من العجم ؟

قال : مواليه أولى به من العجم المجلوبين من غيرهم *

قلت : رأييت ان كان من جنس من الزنج وقبيلة أبيه من احداهما وأمه من الأخرى ؟

قال : ماله لجنسه من قبل أبيه ، وليس لجنس أمه من الزنج شىء *

قلت : وكذلك ان كان أبوه من الهند ، وأمه من الزنج يكون لجنس أبيه الهندى ، وليس لجنس أمه من الزنج شىء *

— ٣٦٩ —

قلت : أ رأيت أن كانوا شركاء ، وليس له عصبه ولا رحم ، وإنما يرثه من جنسه ، وله زوجة أهي أحق بماله أم جنسه ؟

قال : زوجته أحق بماله من جنسه •

قلت : فان أوصى بماله كله لرجل وامرأة أيكون ذلك له أو يكون الثلثان لجنسه ؟

قال : اذا أوصى جاز كله لمن أوصى له وليس لجنسه شيء •

قلت : أ رأيت اذا أقر أن هؤلاء الزنج جنسه أيقبل قوله ويكون لهم ؟

قال : نعم أقراره جائز •

قلت : وكيف يصح أن هؤلاء الزنج من جنسه أو يدعون على ذلك بالبينة ، أم كل من كان زنجيا بلونه يُعطى ؟

قال : يعطى كل من كان في بلاده من الزنج ، فان ادعى أحد منهم أنه من جنسه ونفى غيره فعليه البينة ممن أقام شاهدي عدل أنه من جنسه ، ومن قبيلته ، ومن بلاده ، فهم أولى بماله من شبهة فان لم يكن لأحد منهم بينة كانوا كلهم شرعا فيه على رؤوسهم •

قلت : أ رأيت ان كان في بلدة واحد أو اثنان فصح أنهما من جنسه من موالى الذين اعتقوه من قبيلته من الزنج ونفى القرى منهم أيضا أيكون هذا الذي من بلدة أولى بماله ، أم يعطون معه الآخرون وهم مثله ؟

قال : الذين من قريته أولى بماله ، وإن كان واحدا .

قلت : وإن كان صبيا مرضعا ، قلت : رأيت أن كان الذي في بلده وهو صبي واحد أو بالغ ، ولم يقبض ماله ، وله ورثة من غير جنسه أيكون لورثته أو يكون لجنس الميت الأول صاحب المال من غير هذه القرية ؟

قال : يكون لورثة الميت الثاني ، لأنه أولى بماله وإن لم يقبض .

* مسألة :-

وسألت عن رجل عليه دين لامرأة قد ماتت ، ولا يعلم لها وارث ، وهي من الأجناس مثل الهند والزنج والسند ، كيف الخلاص له من هذا الدين ؟

قال : معي أنه إذا كانت من الأجناس كان مالها لجنسها إذا لم يكن لها وارث من رحم ولا عصة ولا فريضة بزوجية .

قلت : فإذا لم يكن لها وارث من رحم ولا عصة ولا فريضة بزوجية وكان مالها لجنسها ، كيف الخلاص لهذا الرجل من هذا الدين يسلم إلى كل من علم أنه من جنسها أو إلى واحد فصاعدا ؟

قال : معي أنه يقسم ميراثها على جميع أهل جنسها الأحرار الذين يقيمون الصلاة في بلدها ، حيث كانت تتم الصلاة الذكر والانثى في ذلك سواء ، والصغير والكبير سواء ، والغنى والفقر فيه سواء .

قلت : فإن أعطى أحدا من أهل جنسها ممن يستحق دون غيرهم من الذين يستحقون ، هل عليه ضمان ؟

قال : معنى أن عليه الضمان اذا ثبت أنه كذلك *

قلت له : فان كانت هذه المرأة هلكت في وقت ، وكان ذلك الوقت من جنسها من يستحق الميراث ، فلم يسلم هذا الرجل شيئا ، ثم أراد هذا الرجل الخلاص في وقت قد هلك أولئك الذين كانوا أيام موتها من هلك ، وغاب منهم من غاب ، أيجزيه أن يسلم الى من وجده في وقته هذا من جنسها في البلد الذي هلكت فيه ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : للورثة من جنسها الحاضرين في وقت موتها ، ولورثتهم من بعدهم ، ويخرج على سبيل الميراث على هذا المعنى *

ومعنى أنه قيل : لمن حضر من جنسها في حين التسليم ، وليس لمن مات منهم شيء ، ولا لمن مات بعد موته ولا لورثته *

ومعنى أنه يخرج في بعض القول : أنه يكون ميراثا في بيت مال الله دون الجنس ، الا أن يصح له والآثر بكتاب أو بينة أو اجماع *

فاذا ثبت أن يفرق هذا المال على الجنس الحاضرين وقت القسمة ، ووجد من جنس هذه المرأة قوم دأخلون مع السلطان الجائر في الديوان ، فيكونون دأخلين في القسمة أم انما سلم الى غيرهم ممن وجد من أهل الجنس والبلد الذي كانت فيه هذه المرأة تتم الصلاة ممن هو ليس يدخل في ديوان السلطان الجائر أم كيف الوجه في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كان على سبيل الميراث خرج ميراثا لأهل جنسه من جميع أهل ملته ممن كان بارا أو فاجرا ، عادلا أو جائرا ، واذا ثبت أنه يفرق على من حضر أشبه أن يكون على الاختيار فالأوجب الاختيار ، كان الاستحباب أن يكون في الأبرار دون الفجار *

— ٢٧٢ —

قلت له : فإذا ثبت أن يكون في بيت مال الله ، فلم يوجد لله بيت مال في ذلك الوقت ، هل يجوز أن يفرق على الفقراء عامة من أهل جنسها وغيرهم ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت ذلك كان عندي هكذا ان شاء الله •

قلت له : فإذا صح له وارث بعد أن فرق على الفقراء ، على هذا المعنى ، هل على الذي فرق على الفقراء غرم للذي صح له من الميراث ؟

قال : معنى أنه إذا لم يسلمه بحكم ، وإنما سلمه على الاختيار ، ثم صح لها والارث أوجب الرأي ضمانه عندي ، وإن سلمه بحكم لحق الوارث الفقراء من أدرك منهم على ما يوجبه الدوك •

قلت له : فإن كان أحد من الفقراء قد مات ، أله أن يأخذ من أموالهم بعد الحجة على ورثتهم ؟

قال : معنى أنه إذا ثبت له الضمان عليهم ، ثبت في المحيا والممات •

قلت له : فإن ماتوا ولم يوجد لهم مال ، هل يلزمه ضمان ذلك في ماله ؟

قال : معنى أنه ضامن ، وقد مضى القول في ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن الأجتناس الذين يتوارثون بالجنس من بنى آدم ما هم ؟

قال : معنى أنه قيل فيه باختلاف :

قال من قال : الهند والزنج والحبشة والنوبة *

قال أبو سعيد : سمع في السند أنهم من العرب ، وأنهم من البيضان
على معنى قوله *

* مسألة :

وعن مولى مات وترك أولادا ممالك ، وخلف ثمارا وترك ابنة الذي
أعتقه ، وليس له جنس وله رحم أحرار ، من أولى بميراثه ؟

قال : معى أنه قيل في قول أصحابنا : أنه لا يورث في قولهم
بالولاء من قبل العتاقة على حال ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، فعلى هذا
لا ترث ابنة المعتق *

وقد قيل في بعض القول : أنه إذا كان للحر أولاد ممالك وقف
عليهم الميراث إلى أن يباعوا ويشترى منه ، وأن أعتقوا سلم إليهم ،
وان ماتوا رجع الميراث إلى ورثة المالك الأول فهم على هذا ما وصفت
من الأرحام إذا كانوا أحرارا *

وقال من قال : لا يرث العبد الحر ، والميراث لورثته الأحرار من
بعدهم ، وهم على ما وصفت من الأرحام إذا كانوا أحرارا *

* مسألة :

وعن رجل في يده دراهم لامرأة سوداء ، وماتت فلم يعرف لها رحما
ولا عصة إلى من يسلم تلك الدراهم ؟

قال : معى لأنه قد قيل : يكون ميراثا لجنسها •

قلت : له : فيعطيه الأغنياء من جنسها أو الفقراء ، وكم يعطيه منهم ؟

قال : معى أنه يعطيه الأغنياء والفقراء ، فان كانوا من الأحرار الذكر والأنثى فيه سواء الذين يتمون الصلاة في البلد الذى كانت تتم الصلاة فيه •

قلت : فان كانت ممن يقصر الصلاة ولم يعرف لها بلد تتم الصلاة فيه ؟

قال : معى أن يسأل عنها حتى يصح بلدها ، ثم يكون ميراثا لأهل بلدها من جنسها على ما قيل •

قلت له : فان لم يعرف لها بلد أصلا ؟

قال : معى أنه يفرق على الفقراء ، ويكون بمنزلة المال الذى لا يعرف له رب اذا ثبت معنى هذا •

✽ مسألة :

رجع الى الاضافة الأولى : ومما اجتمع عليه أهل العراق وأهل الشام وأهل الحجاز أنهم يورثون مولى النعمة اذا لم يكن أحد من العصبات ، ولم يختلفوا في ذلك وقالوا : ما علمنا أن أحدا من الصحابة ولا التابعين اختلفوا في ذلك •

وقال أبو المؤثر رحمه الله : مولى لنعمة لاميراث له ، لأن رسول الله ﷺ لم يورث مولى النعمة ، ولا علمنا أنه ورث بالولاء ، وبلغنا أن

ابن عمر جاءت اليه امرأة وهى تبكى وتقول : أن ابن خال لها وهو مولى ابن عمر هلك ، وترك هذا المال ، وأرادت أن تسلمه الى ابن عمر ، فقال ابن عمر : لو كان لى لأخذته فلم يقبضه ، ولم يورث بالولاء ، وذكر أن مولى لرسول الله ﷺ سقط من عذق نخلة ومات ، فدعا رسول الله ﷺ من حضر من أرض ذلك المولى ، فسلم اليه ميراثه ولم يورثه بالولاء .

وذكر لنا أن جابر بن زيد رحمه الله ، يرفعه عن على بن أبى طالب : أن المرأة هلكت ولم تخلف إلا زوجها ، فقضى له بميراثها كله .

قال : فان لم يكن زوجة ولا زوج فالمال كله لأهل دينه من أهل أرضه ، فان كان من أهل الصلاة فميراثه لأهل الصلاة من أرضه التى ملك فيها وهم جنسه ، فان لم يكن من أهل الأجناس ولم يصح وارث من ذوى فريضة ولا عصة ولا رحم ولا زوجة ولا جنس ، فميراثه للفقراء ، فقراء الموضع الذى كان ساكنا فيه .

وقد أفتى بنحو هذا محمد بن محبوب رحمه الله ، ومما أجمعوا عليه أن النساء لا يرثن من الولاء شيئا الا من أعتق ، أو أعتق من أعتق ، أو مكاتب من مكاتبين .

قال أبو المؤثر : ولا يورث الولاء على حال ، وقيل : الولاء على وجهين : أما أحدهما فهو مفهوم عند الناس ، مثل من أعتق مملوكا له ، كان ولاءه له ، والآخر من أسلم على يد أحد كان مولى له ، والله أعلم وأحكم وبه التوفيق .

باب

في ميراث المشرك من المسلم والعبد والحر

ومن غير الكتاب : وقيل إذا هلك مسلم وله ورثة من المسلمين ،
وورثة من المشركين ؟

فإن أسلم المشركون قبل أن يقسم المال فقد اختلف في ذلك :
فقال من قال : لهم الميراث إلا الزوج والزوجة فلا ميراث لهما •
وقول : لا ميراث إذا أسلموا بعد موت من يرثونه ، قسم ماله
أو لم يقسم •

وكذلك إذا هلك حر وله ورثة أحرار ومماليك ؟

قول : لهم الميراث لأنهم إن أعتقوا قبل أن يقسم المال إلا الزوج
والزوجة فلا ميراث لهما •

فإذا هلك رجل ، وله زوجة أمة وأعتقت قبل أن يقسم المال ؟

فلا يكون لها ميراث •

وإن تزوجت حرة عبدا ، ثم ماتت ، ثم أعتق زوجها قبل أن
يقسم ماله ؟

فليس له منها ميراث •

ولو أن عبدا تزوج حرة ، ثم طلقها سيده تطليقة واحدة ، ثم
أعتق ، ثم ماتت وهي في العدة ؟

فانه يرثها ولو لم يكن ردها •

وكذلك اذا تزوج حر أمة ، ثم طلقها واحدة ، ثم أعتقت ، ثم مات قبل أن تنتقض عدتها ؟

فانها ترثه وتعتد عدة الحرة المتوفى عنها زوجها ، الا أن تكون اختارت نفسها حين أعتقت فلا ميراث لها منه ، والله أعلم •

ولو أن حرا تزوج أمة ، ثم أعتقت وهي زوجته ، فاختارت نفسها قبل أن يوطأها ، ثم مات وهي في العدة ؟

لم يكن له منها ميراث ، وعدتها عدة الحرة المطلقة ، وهذا اذا كان قد جاز بها ، فان لم يكن جاز بها فلا عدة عليها ، ولا شيء من الحق والميراث ، وقول : لا خيار لها من الحر •

وقيل في عبد أعتق تحت حرة وله أخ حر ؟

فعلى العبد أخى الميت أن يعتزل امرأته ولا يجامعها حتى يستبين حملها حين مات أخوه ، لأنه اذا كانت حبلى يصير ميراث أخيه لولده الذى فى بطن أمه اذا خرج حيا •

قال المصنف : لعله أراد فى عبد تحت حرة مات أخوه الحر ، فليس عليه أن يعتزل زوجته ، ولكن اذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر مذ مات أخوه ورث ولده أخاه ، لأن الولد من الحرة حر ، وأن جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر مذ مات أخوه لم يرث شيئا اعتزلها أو لم يعتزلها ، وهذا يخرج على التعارف فى العادة الجارية بين الناس فى الولادة •

وقول : أنه ان جاءت به لأقل من تسعة أشهر وورث ، لأن أكثر عادة النساء يلدن لتمام تسعة أشهر •

ويخرج في بعض القول أنه ان اعتزلها فجاءت بولد لأقل من سنتين منذ يوم ترك وطأها ورث للحق الولد به في هذه المدة ، ولا يبين لى معنى هذا القول ، لأنه محكوم عليه بالوطء في ظاهر الحكم •

وأما فيها بينه وبين الله فينفعه في ذلك في الجائز ، والله أعلم وبه التوفيق •

فانظر فيما سطرناه أيها الواقف عليه ، وتدبره ، ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب •

باب

في الجنايات والأروش والقصاص

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الجنايات ؟

فقال : الجنايات ضرب : فمنها جناية الحر ، والعبد ، والمعتوه ،
والعبيد البالغين ، والذي قد تغير عقله •

فأما العبيد فإنه يجري عليهم ما يجري على الأحرار من الحبس
والقيود ، والقتل والعقوبة ، ومؤنتهم على مولاهم ، فإن أخرجهم
المولى من الحبس فلا بأس إذا لم تعرف لهم أموال ، أو مات موله
ولا يعرف له وارث غريباً كان أو حاضراً ، فأخرجوه يسأل الناس لأحب
إلى كما يفعل في الأحرار إذا كانوا فقراء ، وللحاكم والامام والمولى
إذا كان مخوفاً أن يخرج أن يدعه في السجن وينفق عليه من مال الله •

وكذلك جنايات العبيد الذكور والإناث ، فأما الصغار من العبيد
فما أحدثوا من حدث ، فإن صح فإنه في رقابهم ، إلا أن يفدوهم
مولاهم ، وما لم يصح لم تلزمهم تهمة •

وأما الأحرار الصغار فما جنوا من جناية فهو على عواقبهم إذا
صح ، وإن لم يصح لم تلزمهم التهم •

وأما الذي يعتريه الجنون حيناً ويفيق حيناً فما جنى في حين جنونه
فهو على عواقبه ، كان صغيراً أو كبيراً ، وما أصاب في حال إفاقته وصحة
عقله فهو في ماله إذا كان عمداً ، وأما الخطأ فهو على العاقلة •

وقد قال بعض المسلمين انهم جنى الصبي والمعتوه بأقوالهما

فأكلاه ، أو يفرجهما فافتضاه ، فهو في أموالهما وهو أكثر القول فيما أحسب .

وأما موسى بن علي ففي بعض القول من جواباته أنه على العاقلة ، وكذلك كان يقول سعيد بن محرز رحمه الله .

وان جنى جان جناية ، فان ادعى أنه جناها في حين ضياع عقله ، وأنكرت عاقلته فان عليه البيعة لأنه جناها وهو ضائع العقل .

وأما السكران فلا يعقل العاقلة جنائته .

❖ مسألة :

وأرش العبد عندي أنه قيل ينظر ما هو من قيمته أرش الحر .

قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله في الملحمة في مقدم الرأس من العبد اذا تمت راجبة ، كان له خمس ونصف من قيمته لعله أراد خمس ونصف عشر قيمته ، كأنه يخرج على هذا تسعاً دراهم .

فمعى أن هذا من ثلاثمائة درهم ، فان نقص فبحساب ذلك ، وان زال فبحساب ذلك ، فعلى هذا يخرج حساب الأرش في العبد .

ويوجد أن الملحمة : ما قطعت اللحم قليلا أو كثيرا .

فالدامية : ما أدمت ، وأول الجروح دام اذا عقر .

ثم يكون باضعا حتى يفيض إلى اللحم ، ثم يكون ملحما .

وفي بعض القول اذا استفرغ الجلد فهو ملحوم ولو لبس يفيض في اللحم .

قال المؤلف : ثم السمحاق وهي التي تستأصل اللحم كله حتى لا يبقى على العظم الا قشرة رقيقة •

ثم الموضحة وهي التي توضيح العظم ، أى تظهره •

ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم وتصدعه •

ثم المنقلة وهي التي تخرج منها العظام وتنقلها من مكانها •

ثم الآمة وهي التي تنفذ الى أم الدماغ وتسمى الجائفه اذا نفذت ، وتسمى النفاذة فيما سوى ذلك ، ولهذه الجراحات من الأروش •

فللدامية في مقدم الرأس من الرجل الحر اذا تمت راجية بعير •

وللباضعة بعيران •

وللملحمة ثلاثة أبعة •

وللسمحاق أربعة أبعة •

وللموضحة خمسة أبعة •

وللهاشمة خمس عشرة أبعة •

وللمنقلة خمساً عشر بعيراً •

وللآمة ثلث الدية ، وان كانت هذه الجراحات في الوجهه فلها ضعف ذلك الا النفاذة •

وقيل : أن جراحة الفرج ، وفقار الظهر ، ومحار الصدر ، كمقدم

الرأس ، وأما مؤخر الرأس وسائر الجسد فله نصف ما لمقدم الرأس
الا النافذة فلها ثلث العضو التي هي فيه •

وقيمة البعير مائة وعشرون درهما ، وقيل : مائة درهم فليُنظر
الواقف فيما سطرته ، وليأخذ منه الحق والصواب • رجع الى
الكتاب •

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : سئل عن دية داخل العينين كدية داخل
الفم من الجروح والتسمية كذلك ؟

قال : يشبه ذلك عندي أن داخلهما يشبه ذلك عندي ، أن داخلهما
يشبه داخل الفم •

قلت له : وكذلك داخل المنحزين هو مثل داخل الفم من الجروح ؟

قال : يشبه ذلك عندي أن يكون سواء ، لأنه من الدواخل وليس
من الوجه •

قلت له : ودية الدواخل في هذا كدية مقدم الرأس ؟

قال : أرجو أن بعضا يقول : أن مثل جراحة مقدم الرأس ، وعندي
أن بعضا يذهب أن ذلك مثل دية جراحة الوجه •

قلت له : الدية التامة في القفا كم لها من الأرض ؟

قال : نصف ما لمقدم الرأس من الجروح فيما عندي أنه قيل

قلت له : فالرقبة فما يلي القفا هي مثل القفا في الجروح كمقدم الرأس في مقدمها ومؤخرها كالقفا ؟

قال : معى أن بعضا يشبهها مثل القفا فيما يخرج من معانى ذلك ، لأنه قيل جراحة البدن كجراحة القفا •

وقال : ان النوافذ في الجوارح فيما يكون فيه العظام ، أو جوف أو مخ مثل الرجل واليد والجوف حتى ينفذ في العظم ، أو في جوف فهو نافذة ، وكذلك اذا نفذت بين العظمة وأما اذا نفذت في بضعة الساق أو اليد حتى أنفذ اللحم والجلد من الجانبين ، فذلك جرح ليس بنافذ ، ويكون فيما بين الجلد واللحم من داخل الجرح ملحما ، ومن حيث أصاب الرجل ومن حيث نفذ يحسب له دام وباضع وملحم ، وأما ما لم يكن فيه عظام ولا جوف مثل الأذن والشفة ثلث دية العضو •

وقال : ان الدامية في كل بيضة نصف بعير ، لأنه كمؤخر الرأس ، وأصل ما قالوا في هذا أن كل ما كان في البدن عما بين مخرجه كمؤخر الرأس •

وقال : عندى أنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل في الموضحة خمسة أبعرة •

فقال من قال : ان ذلك في مقدم الرأس مع عامة البدن •

وقال : ان الموضحة لها خمسة أبعرة كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في أى موضع من البدن ، كان في مقدم الرأس واليدين والرجلين والقفا ، فاذا ثبت هذا المعنى ثبت في جميع البدن ، ولم يكن فرق عندى على هذا المعنى •

قلت له : فاذا ثبت هذا المعنى أيكون الدامية والباضعة وغيرهما
في كل موضع من البدن مثل ما قيل في الموضحة ؟

قال : هكذا عندي يشبه معنى ذلك •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في جرح اللسان انه دام ، ثم باضع ،
ثم ملحم حتى ينفذ ، وقال : لا يكون الدامى فيما يخرج عندي
الا في الجلد ، وما لم يكن جلداً فأول جروحه ملحم •

قلت له : فللسان فيما يقع لك أن عليها جلدا ؟

قال : هكذا عندي يخرج •

قلت له : فالعين يكون لها دام ؟

قال : كائى أظن أنه قيل ذلك أنه دام ، ورأيت يذهب الى ذلك •

قلت له : وكذلك أشفار العين مما يلى الداخل مما يلى المقلة يكون
جرحه دام أو ملحم ؟

قال : أرجو أنه قيل ذلك فيما يشبه عندي •

✽ مسألة :

وسألته عن الضرس من الرجل كم أرشها ؟

قال : معى أن الضرس من الذكر خمسة أبعرة ، فاذا ذهبت
الضروس كلها كانت لها الدية كاملة •

قلت له : فان انكسر من الضرس نصفها ؟

قال : معى أن لها بعيرين ونصف الا أن تسود فتبطل كان لها دية الضرس كاملة خمسة أبعرة ♦

قلت له : فان كسرت من على وجه اللحي كم لها ؟

قال : معى أنه يكون لها دية الضرس كاملة ♦

قلت له : فكم يكون الضروس ؟

قال : معى أنه قليل : الأصل ثمانية وعشرون منها ستة عشر رحي طواحن ، وأربع رباعيات ، وتزيد الى اثنين وثلاثين خرسا ♦

وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله ، أنه قال : من زادت ضروسه الى اثنين وثلاثين خرسا سميت ضروس الحلم وهن الزوائد ، لا تكن الا في حليم ، وما نقص عن ثمانية وعشرين خرسا سمي المنقوص ♦

ومعى أنه قليل : تكون دية الضروس الزوائد يسام لها سوم عشرين ، وأحسب أنه قليل عن بعضهم أنها ان استوت الضروس كانت لها دية كاملة دية الضروس ، وقليل : ان الزيادة في الضروس تكون في الطواحن ♦

قلت له : فان كانت الضروس اثنين وثلاثين خرسا فنزعت الضروس كلها حتى بقيت واحدة ، كم يكون للذى قد نزع من الضروس ؟

قال : معى أنه قليل لكل خرسة خمسة أبعرة تكون مائة بعير وخمسة وخمسون بعيرا ♦

قلت له : فان نزعنا الضروس كلها ؟

قال : معنى أن له مائة بعير الدية كاملة لأنه اذا بقى من الضروس شيء كان الأرش فيما يلزم لكل خرس لأرشها خمسة أبعرة ، فإذا ذهبت كلها ولم يبق منها شيء فليس له الا الدية كاملة لا زيادة عليها •

قلت له : فان انتزعت الضروس كلها حتى بقى نصف خرس ، كم يكون الأرش في الضروس ؟

قال : معنى أنه يكون مائة وخمسين بعيرا ونصف بعير ، وكذلك لو بقى من الضروس ربعها أو ثلثها ما لم تذهب الضروس كلها •

* مسألة :

وعن رجل كسرت يده أو رجله من الذراع أو العضد أو الفخذ أو السارق ، فجبرت مستقيمة على غير شين ؟

قال : معنى أنهم قالوا اذا جبرت على شين كان لها أربعة أبعرة ، وان جبرت على شين كان لها بعيران ، والرجل واليد في هذا سواء •

قلت له : فالكسر في المفاصل ما يكون ؟

قال : معنى أنه ليس بكسر ، وانما سمي فكاً وانخلاعاً ، وهو أو له الكسر ثم الفك ثم الانخلاع •

قلت له : فان لم تجبر اليد أو الرجل من الكسر ما يكون لها من الدية ؟

قال : معنى أنه يكون لها الدية كاملة ، وروى لنا أبو سعيد

رضى الله عنه أنه قيل : كادت العلماء أن تحيط بالعلم لولا الفروج
والدماء •

* مسألة :

وسئل عن رجل وطئ زوجته فخلط موضع النكاح بموضع البول
منها ؟

قال : معنى أنه قيل ثلث الدية أن لمسك البول ، وإن لم تمسك
في الحدث فلها الدية كاملة •

قلت له : فمن أى وجه كان لها ثلث الدية أن أمسكت ؟

قال : معنى أنها بمنزلة النافذة •

قلت له : فمن أى وجه كان لها الدية كاملة إذا لم تمسك البول ؟

قال : إن البول إذا لم يستمسك فهو بمنزلة ذهاب الشيء النافع
من جسدها ، مثل ذهاب السمع والبصر ، وامتناع الواد ، وامتناع
الجماع من الرجل وأشباه ذلك ، وكل شيء من الجسد ذهب نفعه ،
ولو كان قائما ، فالدية فيه كاملة •

قلت له : فإن خلط موضع الجماع والغائط ؟

قال : أن كان العتق خلط موضع الجماع والدبر ولم يتسلاهم حتى
يكون الجماع يجرى في الدبر ، وقد أفسدها وحرم منها الجماع كانت
فيه الدية كاملة ، وإن التأم فهي دية نافذة ، وإن لم تمسك الغائط
مع العتق الذى خلط الدبر الذى يفسد به الجماع كان فيها ديتان :
دية لتحريمها للجماع ، ودية إذا لم تمسك الغائط •

قلت له : فان جرح انسان نافذة في شيء من بدنه ؟

قال : له ثلث الدية •

قلت له : فان التأم ؟

قال : له ثلث الدية التأم أو لم يلتئم •

* مسألة :

وعن اللطمة المؤثرة ما المعنى أن أرشها بعير ، والتي غير مؤثرة
نصف بعير ؟

قال : معنى أنه قيل لكل ضربة في الوجه مؤثرة عشرون درهما
سدس بعير ، فاذا أثر في الوجه أثر أصبع كان لها سدس بعير ، واذا
لم يؤثر كان لها نصف ذلك ، واذا بان في الوجه الأصابع كلها ولم
يبن الكف كان خمسة آثار خمس ضربات ، لكل ضربة سدس بعير ونصف
سدس بعير اذا لم تؤثر ، فاذا أثر الأصابع والكف كمل البعير وهو
ستة آثار في الوجه ، واذا لم يؤثر كله وكان قد وقع كله في الوجه
قام مقام ست ضربات في الوجه غير ثرات ، لموضع حصول تفرقة
الأصابع •

قلت له : فاذا كان الأثر حمرة أو خضرة في موضع من الوجه ،
وصح له اللطمة باقرار أو بينة كيف يكون حكمها ؟

قال : معنى أنه اذا صح ثبت الأثر من اللطمة كاملة لأنه ضربه بكفه
وأصابعه كلها ، ومعنى أن أرش ذلك بعير كامل •

قلت له : فان لم يصح ذلك الأثر واللمطة كاملة ، وأقصر المدعى عليه أو صحت بينة أن هذا الأثر من المدعى عليه ؟

قال : معى أنه واحد في الوجه حكمه حكم الضربة المؤثرة ، وأرشفها سدس بعير اذا كان ذلك في الرجل الحر ، وإنما يوجب في اللطمة المؤثرة في الوجه بعير كامل اذا صح باقرار أو بينة أنه لطمه بكفه كله ، وأصابه الخمس كلها •

قلت له : فان أقر المدعى أن هذه الآثار التي في وجهه من لطمة أو وكزة أو رمية هي آثار متفرقة في وجهه ، كيف يكون أرش ذلك ؟

قال : معى أن أرش ذلك على ما يدرك من وجود الآثار المتفرقة ، لأنه يمكن أن يكون أصابعه في الضربة الواحدة بمواضع أثرت فيه كما أثرت اللطمة بضربة واحدة ، وكان في تفريقها أحكام متفرقة في الأروش •

قلت له : فالحمرة والخضرة في بياض العين ، كيف الأرش فيه ؟

قال : معى أن داخل العين وأثرها أرشه أرش جراحة الوجه ، وآثاره وأرجو أن بعضا يقول : ان جراحته مثل جراحة داخل الفم ، وقد قيل : ان جراحة اللسان وداخل الفم أرشفها أرش جراحة مقدم الرأس •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلا ضربة بنعل فيها مسامير ، فأثرت

— ٢٩٠ —

المسامير في وجهه كل مسمار أثرا ، وأثرت النعل ضربة واحدة ، كيف يكون الأرش في هذه الآثار ؟

قال : معى أنه قليل : لكل أثر أرش على حدة اذا كان بينا معروفا وقوعه على حدة •

قلت له : فان أثرت المسامير ولم تؤثر النعل ، فوقعت الضربة بالنعل مع المسامير كيف الأرش في ذلك ؟

قال : معى أن لآثار المسامير لكل أثر أرشه ، وأرش ضربة النعل يكون أرشا غير مؤثرة •

قلت له : فان أقر المدعى عليه باطمه ولم يكن في وجهه المدعى أثر ما يكون ؟

قال : معى أنه يخرج معنى الاقرار باطمه في الوجه ، لأنها هي المعروفة والاققرار من المقر يجب بمعنى اقراره على ما يجب في التسمية عندى •

فان قشر شيئا مع وجود اللطمة متصلا باقراره ، والا أعجبني أن يكون أرش لطمة غير مؤثرة ، وهو نصف بعير •

قلت له : وكذلك اذا أقر على هذه الصفة وكان في وجه المدعى أثر فان أقر أنه لطمه ولم يفسر أن هذا الأثر من لطمته ، غير أنه أقر أنه لطمه لطمه ؟

قال : مع أنه يخرج في معنى القول الأول حتى يقر أن هذا الأثر هو اللطمة التي أقر أنه لطمه •

— ٢٩١ —

قلت له : فان أقر أنه لطمه وشهدت البينة أن هذا الأثر الذى فى وجهه من لطمه لطمه إياها ما يجب على المدعى عليه ؟

قال : معنى أنه اذا كان الأرش فى النظر يثبت أثر اللطمه كامله كان له عندى أرش لطمه مؤثره ، وان لم يبين ذلك ولم تشهد البينه بشئ عن هذا خرج به عندى فى الاقرار أرش لطمه غير مؤثره ، وزيادة الأثر الواحد وما صح من الآثار على معنى اللطمه التى غير مؤثره •

✽ مسأله :

وعن رجل قطع نصف أذن رجل ما يلزمه : أرش أو قصاص ؟

قال : معنى أنه اذا كان عمداً كان له مع الخيار ان شاء القصاص وان شاء نصف أرش دية الأذن ، فان كان خطأ كان عليه نصف دية الأذن دية خطأ •

قلت له : فان كانت أذنه قطع قبل ذلك نصفها ، ثم قطع بقيتها ما يلزمه : دية الأذن كلها أو نصفها ، وكذلك القصاص ؟

قال : معنى أنه اذا كانت الأذن ناقصة عسى أن يكون له دية ما بقى الا أن يكون الذى قطع منها فى سبيل الله ، فيعجبني أن يكون له الآن دية كاملة اذا كان المقطوع منها الأقل ، وان كان المقطوع منها الأكثر أعجبني أن يكون له دية ما بقى من الأذن بحساب ذلك •

✽ مسأله :

وعن رجل وطى امرأته فماتت من وطئه فيما دون ثلاثة أيام ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه فيما يوجد أنه لا شيء عليه إذا كانت بالغاً ، ويوجد أنه على عاقلته دية خطأ ، وأرجو أن في بعض القول أنها دية عليه في ماله •

قلت له : فان كانت غير بالغ ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى في بعض القول أن عليه الدية ، وفي بعض القول أنها على عاقلته ، ولا أعلم أن أحدا أهدرها •

قلت له : فان أراد مجامعتها فامتنعت فضربها وهى بالغ فماتت من ضربه في ثلاثة أيام ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا ضربها ضرب الأدب المأذون له به فمعنى أنه لا قود عليه ، وإن ضربها فوق ما أذن له فماتت من ضربه في ثلاثة أيام مما يجب فيه القود فقد قيل بين الزوجين القود في الأنفس ، ولما في الجروح فمعنى أنه قيل لا قصاص بينهما ، وكذلك في الجوارح لا قصاص بينهما في ذلك فيما عندي أنه قيل •

❖ مسألة :

وعن رجل أذعر صبياً ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه قيل يلزمه سوم عدلين •

قلت له : فإلى ما يسوئانه العدلان ؟

قال : معنى أنه إذا كان العدلان ممن يبصر الأرض في الديات كان اجتهدهما في النظر على ما يوافق معاني الأثر ، ويشبه الأشياء التي قد تقدمت فما يشبه الحادث الذي يكون فيه السوم إذا ساءما ذلك كانا حجة ويحكم بقولهما •

✽ مسألة :

وعن رجل قتل عبده ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل تلزمه التوبة والاستغفار والكفارة ، فإذا ثبت معنى الكفارة لأنه انما عليه العتق في الكفارة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين •

قلت له : فان كان يقدر على العتق فما أعتق عن ذلك أجزاءه أم عليه عتق أحد خاص ؟

قال : معنى أنه قيل في بعض القول : أنه يعتق مثله ، وبعض يذهب الى عتق الكفارة •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : ان كان أراد بذلك معنى الغرم فهي مع مثله ، وان كان أراد معنى الكفارة فهو مثل الكفارة •

✽ مسألة :

وعن ثلاثة أنفس قتلوا رجلا على نائرة كانت بينهم ؟

قال : الخيار لورثة المقتول ، ان شاء قتل به رجلا واثا الدية لورثة المقتول الثاني على الآخرين ، وان شاعوا أخذوا الدية منهم ، وأما الفتك فيقتلون به جميعا •

وسئل عن رجل دفر رجلا وأران أن يصصره في موضع مستو ، فصصر في طوى فمات ، هل يكون هذا شبه العمى ؟

قال : معنى أنه قيل اذا فعل فيه شيئاً من المظالم لا يريد بذلك قتله
عامداً للفعل به فمات فهو شبه العمد ؟

قلت له : كم تكون ديته من الابل ؟

قال : معنى أنه قيل : أسماء أسنانها من أربعة أجزاء خمس
وعشرون بنات مخاض ، وخمس وعشرون بنات لبون ، وخمس وعشرون
حقة ، وخمس وعشرون جذعة •

قلت له : فهذا في مال الجاني أم هذا مما يعقله العاقلة ؟

قال : معنى أنه يكون عليه في ماله •

* مسألة :

وعن رجل ضرب رجلاً بالسيف فأتقاه بصبي ، فوقع الضربة
بالصبي فقتله ، فعلى من الدية ؟

قال : معنى أنه قيل : أن أراد الضارب أن يضرب الرجل فأتقاه
الرجل بالصبي بعد أن فصلت الضربة ، فأتقاه للضربة للصبي ، كانت
الضربة خطأ لأنه أراد الرجل فأخطأ بالصبي ، وكانت من المتقى عمداً
لأنه عرضه للضربة من بعد أن تبين له الصبي فضربه ، كانت منهما
جميعاً عمداً ، وإن كان المتقى لم يرد أن يتقى بالصبي ، وإنما جعله
جنة بينه وبينه لا يريد قتله ، ولا يتقى به فضربه الضارب ، يريد
ضرب الصبي كانت عمداً منه ، ولا شيء على المتقى ، وإن أراد الضارب
الرجل فأخطأه بالصبي كانت خطأ •

* مسألة :

وسئل عن دية النفس في العمد كم هي ؟

قال : مع أنها مائة من الابل •

قلت له : فكم صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قليل : يكون ثلاثون منها بنات لبون ، وثلاثون حقة ، وأربعون جذعة الى بازل عامها •

قلت له : فما صفة هذه الأربعين جذعة الى بازل عامها ؟

قال : معى أنه قليل : ثمان من الجذع ، وثمان من الثنى ، وثمان من الرباعى ، وثمان من السدس ، وثمان بازل بوازل عامها •

قلت له : فان خرج من دية العمد بعير واحد ، ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون خمسا ونصفا من نبت لبون ، وخمسا ونصفا من حقة ، وخمسا الخمس من الثنى ، وخمسا الخمس من الرباعى ، وخمسا الخمس من السدس ، وخمس الخمس من البازل عامها ، وخمس الخمس من الثنى ، وخمس الخمس من الجذع •

قلت له : فما زاد على الواحد فصاعدا كم يكون في أسنان دية العمد ؟

قال : معى أنه قليل على وصفنا من صفة البعير الواحد ، يزداد على ما زاد كمثليها في العدد •

— ٢٩٦ —

قلت له : فدية النفس في الخطأ كم هي ؟

قال : معى أنه قيل مائة من الابل •

قلت له : فما صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قيل : عشرون بنات مخاض ، وعشرون بنات لبون ،
وعشرون حقة ، وعشرون جذعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ بغير واحد ، وما يكون ؟

قال : معى أنه بنت لبون •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ بغيران ، ما يكون منهما ؟

قال : معى أنه قيل : ابنة مخاض وجذعة ، وقيل : أيضا يكون
ابن لبون وحقة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ثلاثة أبعة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون ابن لبون ذكر ، وابنة لبون وحقة ، وقال من
قال : ابنة لبون وجذعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ستة أبعة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون بنت مخاض ، وبنت لبون ذكر ، وبنت لبون •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ستة أبعة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون لأسنان خمسة المنفقة ، وابنة لبون ، وعلى
هذا تجرى الزيادة بعد الخمسة على ما تقدم من الذكر في الأول الا أن
يبلغ مائة بغير •

قلت له : فكم دية النفس في شبه العمى ؟

قال : معى أنه قليل مائة بعير •

قلت له : فما صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قليل : يكون على أربعة أجزاء خمسة وعشرون بنت مخاض ، وخمسة وعشرون ابنة لبون ، وخمسة وعشرون حقة ، وخمسة وعشرون جذعة •

قلت له : فان خرج في دية شبه العمى بعير ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون ربع جذعة وهى العليا من الفرائض ، وربيع ابنة لبون ، وربيع ابنة مخاض وهى السفلى من الفرائض •

وقال من قال : نصف جذعة ، ونصف بنت مخاض ، وهى العليا والسفلى •

وقال من قال : نصف بنت لبون ، ونصف حقة وهما وسطيتين ، وان شاء أخذ نصف الأوسطين وهما ابنة لبون وحقة ، وترك الأعلى والأسفل ، ولعله يكون هنا غلط اذا خرج وطالعه من النسخة الأولى فلم أجده •

قلت له : فان خرج في دية شبه العمى ثلاثة أبخرة ما يكون ؟

قال : معى أنه تكون ثلاثة أرباع من الأسنان •

قله له : فان خرج في دية شبه العمى أربعة أبخرة ما يكون ؟

قال : معى أنه قليل : يكون له من كل سن بعير واحد •

— ٢٩٨ —

قلت له : فان خرج في دية شبه العمد خمسة أبعرة ما يكون ؟

قال : معى أنه يكون له من كل سن ربع بعير ، والخامس يكون من كل سن ربع بعير •

وقال من قال : يكون هذا الخامس نصف بنت مخاض ، ونصف جذعة ، أو نصف بنت لبون ونصف حقة •

قلت له : فما زاد على الأربعة الأبعرة كيف يكون ؟

قال : معى أنه تكون الزيادة على ما وصفنا من هذه الأجزاء في الخامس فصاعدا حتى تتم مائة بعير •

✽ مسألة :

وسألته عن قول من قال : أن الرجل اذا رمى رجلا ببعرة متعمدا لذلك فما كان عليه القود على ما يخرج معناه ؟

قال : معى أنه اذا خرج معناه متعمدا لذلك في الاعتبار أن مثل تلك الرمية تؤله ألما يتسبب من مثله ألم يتسبب من مثله الموت ، ومعنى المسألة قائم بنفسه أنه ان مات منها أو قتله بها ، فانما يخرج على معنى هذا •

قله له : فان خرج في الاعتبار أن مثل ذلك لا يؤلم لم يلزمه في ذلك •

ولو مات المرمى في حين ذلك ؟

قال : هكذا عندي •

* مسألة :

وعن رجل طرح في يد رجل عقرباً فلدغته ما يلزمه له ؟

قال : معى أنه قيل يازمه رسوم عدلين من أهل العدل ، يسومانه على قدر ما يتولد من ذلك ، ومعى أن الرسوم يكون من حين ما وقع الحدث الى أن يبرأ ، فكل ما يتولد منه من ضرر فما يوجب من دية معروفة فقد حكم له بها ، وما لم يكن الا ما يوجب الرسوم يسوم وكذلك سائر لدغ الدواب •

قلت له : فان طرح عليه حية فلدغته فمات من ذلك ، ما يلزمه قود أو دية وكذلك غيرها من الدواب اذا مات من ذلك ؟

قال : معى أنه قيل فيه باختلاف :

فقال من قال : ما خرج معناه أنه معروف بالقتل فمات في ثلاثة أيام منه ففيه القود ، وان مات في أكثر من ثلاثة أيام ففيه الدية ، وأحسب أن بعضاً يقول : ففيه الدية على حال ، وأما ما لم يعرف أن مثله يقتل ، فأرجو أن لا قود فيه على حال ، وفيه الدية اذا كان مات من حدثه ذلك •

وروى لنا أبو سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من ظهرت صحته على سقمه فتمالج بشيء فمات منه فأنا منه برىء » •

* مسألة :

وسئل عن عشرة أنفس قتلوا رجلاً برمية كانت بينهم معنى العداوة ؟

— ٣٠٠ —

قال : معى أنه قيل لأولياء المقتول الخيار ان شاءوا قتلوا العشرة ويردوا تسع ديات على أولياء المقتولين ، وان شاءوا أن يقتلوا رجلا منهم واحداً ويرد الباكون من القاتلين تسعة أعشار الدية على أولياء المقتول ، واختلفوا في الدية :

فقال من قال : تدفع الى المقتول قبل أن يقتل ♦

وقال من قال : تدفع الى ورثته بعد موته من بعد أن يقتل ♦

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد : إن الزوجين لا قصاص بينهما في الجروح ، وبينهما القصاص في النفس ، وأما غير الزوجين لو كان رجل وامرأة كان بينهما القصاص في النفس ، والجروح تقتص المرأة من الرجل ، وترد على الرجل الفضل ♦

قلت له : رأييت ان كان هو المقتص ؟

قال : معى أنه قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : له الخيار ان شاء يدع القصاص ويأخذ ديته كاملة ، وأن شاء أن يقطع يدها ولا ترد عليه شيئاً ♦

وقال من قال : انه يقطع يدها ويأخذ الفضل وهو نصف دية الرجل ♦

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلاً حتى أوهاه ، فصرع على حية أو عقرب فلدغته فمات بعد ثلاثة أيام ، هل يكون أرش أو قصاص أو دية ؟

— ٣٠١ —

قال : معى أنه اذا كانت الاصابة من فعله وما يتولد من صرعه ،
ومن ضرب الضارب له كان عليه عندى دية النفس •

قلت له : فان لدغته بعد الضرب وهو مصروع من ضربه وخلا له
ثلاثة أيام ثم مات ، ما يلزمه ؟

قال : معى ان كان ضربه مثلاً لا يقتل في الاعتبار ولا يخاف منه
الموت كان عليه أرش الضرب عندى ، وان كان ضربه مما يخاف من مثله
الموت ، وكانت اللدغة مما يقتل مثلها كان عليه نصف الدية •

قلت له : فان لدغته الدابة ثم ضربه هذا الرجل فمات ، ما يلزمه ؟
قال : معى أن فيه اختلافاً :

قال من قال : انها مثل الأولى ، ومعى أنه قيل : اذا كان الضرب
بعد اللدغة ، وكان مما يقتل ومات في ثلاثة أيام ، كان فيه القود ، وان مات
بعد ثلاثة أيام فهي مثل الأولى في معنى اللدغة •

* مسألة :

وعن رجل لزمته دية عمد وطلب كم يمدد ؟

قال : المدة ثلاث سنين في كل سنة ثلث •

قال أبو سعيد : ان قيمة البعير من الدبابت يختلف فيها :

قال من قال : قيمته مائة وعشرون درهما في كل حال ، ويقال لهذه
القيمة السائلة •

— ٣٠٢ —

وقال من قال : مائة درهم ، وذلك على قول من يقول : ان الدية عشرة آلاف درهم ، والأول على قول من يقول : ان الدية اثني عشر ألفا •

✽ مسألة :

وسألته عن أفزع صبيا أو نهره أو هيبه حتى بال أو أحصدت في ثيابه ، ما يلزمه له ؟

قال : معنى أنه قيل يلزمه السوم في ذلك ، قال : معنى أنه يوجد أنه قيل في الرجل اذا بال عشرين درهما ، وفي الغائط منه في مثل هذا أربعين درهما •

✽ مسألة :

وقال في رجل حمل صبيا من موضع إلى موضع في منز فانقطع حبل المنزل فصرع الصبي فأغوى عليه ؟

قال : معنى أنه اذا كان حمله وهو مخاطر لحمولته كان عندي أشد ، وان كان غير مخاطر فهو أهون ، ورأيت على حال يعجبه ضمان ذلك •

وقال : ان في العمية بعيرا في الذكر ، وفي الأنثى نصف ذلك ، وكذلك ان كسر الأنف من المنخرين جميعا أنه بعير ، فان كان من أحدهما دون الآخر فله نصف بعير •

* مسألة :

وسئل عن الناعس اذا سقط على انسان فأتثر فيه أو قتله ، أكون فيه ضمان أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا صح أنه أحدث وهو ناعس كان عندي بمنزلة الصبي والمجنون ، لأنه يشبههما في الأحكام ، وتكون عليه البينة أنه أحدث هذا الحدث وهو ناعس ، والا فهو محكوم عليه بجنايته النقصان اذا كان بالغاً .

وقال أبو سعيد : يفحص المقر باللطمه خطأ أو عمداً .

* مسألة :

وعن رجل كوى رجلاً أو وسمه ظالماً له ، هل في ذلك قصاص ؟

قال : معنى أنه يقتص منه بالحديد ، لأنه عمد ، ولأن القصاص بالنار لا يدرك مبلغها ولا يملك ، وانما يكون القصاص عندي حيث بلغ تآكل النار في أول ما أصابه بذلك ، وأما ما تولد وردى من تآكل الجرح فانما فيه السدية .

* مسألة :

وعن رجل ضرب امرأته حتى طرحت جنيناً تام الخلق ذكراً أو أنثى ، أو لا يعرف ما هو ، ثم قطع بدياً ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه قد قيل : أن كان الجنين ذكراً ديتة نصف عشر دية الحر الحى الكبير ، وذلك ستمائة درهم ، وهو قيمة غرة عبد ، وانما

— ٣٠٤ —

تفسير الغرة هاهنا أنه رأى الشخص ، وهو العبد كما تقول غرة الهلال ، وغرة الشيء ، فانما معناه هو ، وليس المعنى انما عليه غرة عبد يعتقه ، وانما هو عليه ضمان للورثة •

وفي الأنثى نصف ذلك ، وفي الاشكال اذا لم يعرف ثلاثة أرباع ذلك •

قلت له : فما يلزمه فيما قطع من أعضائه ؟

قال : يوجد أنه لا شيء عليه فيه ، لأنه ميت •

قلت له : كذلك رجل قطع كف رجل ، فجاء آخر فقطع شيئاً من الكف ، هل على المجاني شيء ؟

قال : لا يبين لى شيء بعد الضمان الأول ، ولم أره يلزمه شيئاً الا التوبة •

❖ مسألة :

قلت له : فالعبد اذا قتل سيده ، أيقاد به أم لا ؟

قال : معى أنه يقاد به •

قلت له : فان كان عبد قتل حراً ، هل يلزم مولاه شيء ؟

قال : معى أنه ليس عليه شيء الا رقبته ، فان رجعوا الى الدية فقد اختلفوا في ذلك •

قال من قال : ان شاء تركه ، وأن شاء فداه بجنايته كلها •

— ٣٠٥ —

قلت : فرجل أمر عبده أن يقتل رجلا ؟

قال : انه اذا أمره أن يقتل عمدا فبعض يوجب عليه القود ،
وبعض يوجب عليه الدية ، ويدراً عنه القود بالشبهة •

قلت له : فان اختار أولياء المقتول أن يقتلوا العبد الذى قتل
وليهم به دون السيد ، هل لهم ذلك ؟

قال : معنى أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : فان كان رجل أمر آخر أن يقتل رجلا فقتله ، هل يلزمهما
لقود ؟

قال : معنى أنه اذا كان الأمر ممن له الطاعة بلا سلطان ، فمعنى أنه
قيل عليه الدية ، ولا قود عليه ، وان كان ممن لا طاعة له ولا سلطان ،
فمعنى أنه قيل : ليس عليه الا التوبة ، وقيل : عليه الدية ، ولا أعلم
فى قول أصحابنا قودا اذا لم يكن مطاعا ولا سلطانا •

✽ مسألة :

وعن جماعة قتلوا رجلا عمدا ، فأراد أحدهم الخلاص والتوبة
من ذلك ، فهل عليه قود وحده ؟

قال : مع أنهم ان قتلوه على الفتك قتلوا به جميعا ، وعليه هو
ان أراد الخلاص أن يقيده نفسه ن كان عمدا على سبيل الفتك ، وان كان
ذلك على سبيل النائرة فلاولياء المقتول الخيار : ان شاءوا قتلوه وكان

(م ٢٠ — الجامع المفيد ج ٥)

— ٣٠٦ —

على الباقيين من القتاتلين رد الدية على ورثة المقتول الآخر ، وان شاء أولياء المقتول الأول أخذوا من هذا التائب حصته مما يقع عليه من الدية ، وليس لهم غير ذلك *

قلت له : فرجل قال لآخر : ارمنى حتى أتقيك ، وكان في يده ترس فرماه فقتله ، هل يلزم الرامى قود ؟

قال : يعجبني ان كان أراد الترس فأخطأ كان ذلك خطأ ، وان كان أراداه هو فرماه فقتله كان ذلك عمدا *

قلت له : فان رماه عمدا يلزمه بذلك القود ؟

قال : معى أنه اذا رماه بمثل ما يقتل به مثله أعجبني أن يكون عليه القود *

قلت له : ما يقتل به مثله ما هو ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك مثل سيف أو حربة أو سهم وما يقتل مثله من غير ذلك في الاعتبار *

قلت له : فرجل قال لآخر اقتلنى وأنت في الحل من دهمى ، فقتله ما يلزم القتاتل ؟

قال : معى أنه اذا قصد الى قتله بغير حق لزمه القود *

قلت له : فمال حال المقتول ؟

قال : معى أنه اذا أمر بقتل نفسه فهي كبيرة عندى *

❖ مسألة :

وعن امرأة أحرقت ولدها بالنار ، ثم بلغ الولد ، هل له أن يقطع عنها بره وصلته لأجل ما أحدثت فيه من هذا الحرق أم لا ؟

قال : معنى أن برها وحققها عليه لا يزول عنه بسبب ذلك •

قلت له : فيلزمها أرش أم لا ؟

قال : معنى أنه ان كان من فعلها كان عليها الأرش •

❖ مسألة :

وعن رجل وقع من داره فسقط على رجل في الطريق ، فمات الذي في الطريق ، وسلم الساقط من الدار ما يلزمه ؟

قال : معنى أنه اذا تبين أنه خطأ فعلى عاقلته •

قلت له : فان ادعى الذي في الدار أنه سقط غير متعمد للسقوط عليه ، وقالت ورثة الميت انه طرح نفسه عليه ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنه ان تبين له عذر يوجب الخطأ والا فالدية في ماله حتى يصح أنه خطأ •

❖ مسألة :

وعن ثور انطلق فلقى انسانا في الطريق فقتله ، ما يكون لورثة الميت على صاحب الثور ؟

قال : معنى أنه اذا كان هذا الثور معروفا بالانطاح ، ولم يلزم

به ويحفظه حفظ مثله ، فقد قيل عليه ما أحدث الثور اذا صح أنه كان معروفا بهذا النطاح ، ومعى أنه قيل : حتى يتقدم عليه في حفظه وامساكه ، ومعى أنه اذا ثبه الضمان بأحد المعنيين كان عليه في ماله ، ولا أعلم ذلك على العاقلة *

* مسألة :

وعن رجل أصاب انسانا اصابة حتى أغمى باصابته ، ما يلزم في ذلك ؟

قال : معى أنه قيل : اذا صحت الغيبة فذهب عقله منها قليلا أو كثيرا ففيها بعير كامل في الذكر ، وفي المرأة نصف بعير *

قلت له : فان المصاب جعل الذي أصابه بالغمية في حل من قبل ما يلزمه من تلك الغمية ، وهما لا يعرفان القيمة ؟

قال : معى أنه اذا كان الرجعة في ديتهما اذا لم يعرف ديتهما حتى أحله من ذلك ، ألا أن يحله الى شيء معروف محدود يدخل فيه دية الغمية ، فمعى أنه يثبت له ذلك *

قلت لأبى عبد الله محمد بن ابراهيم أبقاه الله : دية الغمية ضرب أو طعان أو غير ذلك أكله سبواء ؟

قال : نعم كلها سبواء *

* مسألة :

وعن رجل ضرب رجلا ضربة مؤثرة حتى أغمى عليه أيلزمه دية الضرب والغمية أو أحدهما ؟

— ٣٠٩ —

قال : معى أنه اذا كانت الغمية والاصابة كلها دية كان الأكثر منها ،
وان كان يجب فيه القصاص والدية كان له القصاص ودية الغمية •

✽ مسألة :

وعن رجل ادعى على رجل أنه ضربه فأقبر المدعى عليه بلطمة ،
فما يجب على هذا المقبر ؟

قال : معى أنه تلزمه لطمة في الوجه حتى يصح أنها في غير
الوجه ، وتكون أنها غير مؤثرة حتى يصح أنها مؤثرة ، وقيل : له نصف
أرش مؤثرة ، ونصف أرش غير مؤثرة باقراره ، وأما ان شهدت عليه
البينة بلطمة فلا يحكم بشهادتهم الا أن يجدوا موضع اللطمة ، وما هي
مؤثرة أو غير مؤثرة •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل طرح على رجل خشبة فقطره حتى أدماه ما يلزمه ؟

قال : معى أنه يلزمه القصاص اذا كان تعمد بغير حق ، وان
كان خطأ كان عليه الأرش •

✽ مسألة :

وعن ضربة مؤثرة شيء منها في الوجه ، وشيء منها في الرأس ،
ما يكون حكمها ضربة أو ضربتين ، وقد صح أنها ضربة واحدة ؟

قال : معى أنها ضربة واحدة ولها الأكثر من الأرشين •

قلت له : فان كان مكانها جرح كيف يكون الأرش فيه ؟

— ٣١٠ —

قال : معى أنه يقاس فما كان من حساب الوجه كان له أرش مقدار ذلك ، وما كان من الجرح داخلا فى الرأس كان له من الأرش بحساب ذلك •

* مسألة :

وسألته عن الأنف اذا أحدث فيه حنث بكسر فيه مثل جرح منسه دم كيف يكون ، هل ذلك من علامة كسره ؟

قال : معى أنه قيل ذلك •

قله له : فعندك فيه غير ذلك ؟

قال : اذا كان المحدث بكسر مثله فلا يبين لى دليل يأتى عليه غير هذا •

قلت له : فكم للأنف اذا كسر من الأرش ؟

قال : معى أنه قيل بعير •

* مسألة :

وألقى علينا أبو سعيد أسعده الله ، مسألة فى كتاب يقرؤه فى رجل قتل وله أولياء ، فطلبوا جميعا أن يلو القود به ، فخرج فى ثلاثة معان على ما رفع لنا أبو سعيد من الكتاب الذى يقرؤه •

فقول : يقتربون ، وقول : ان الأكبر منهم يلى ذلك ، وقول انهم لا يتقدمون على قتله حتى يتفقوا ويؤكلوا من يقتله •

قال أبو سعيد : بهذا القول عندى أصح وأحوط ، وكل المعانى

— ٣١١ —

تخرج عندي ، فالأول من هذه المسألة من الأثر ، ثم أجاب هو ذلك
بعد ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن عبد رجل قتل عبدا فلم يؤخذ منه الحق حتى عاد فقتل آخر
فلم يؤخذ منه الحق حتى قتل ثالثا ، والمقتولون كلهم عبيد ممالك ،
قلت : كيف يؤخذ منه الحق على هذه الصفة ؟

قال : معي أن موالى العبيد يتحاصصون هذا العبد على قدر أثمان
العبيد المقتولين الكثير بكثرته والقليل بقلته •

قلت له : فان أراد أحدهم أن يقتله دون الباقيين ، هل له ذلك
وأراد الباقيون أخذ الدية ؟

قال : معي أن له ذلك ويرد على الباقيين قدر ما يخصهم من قيمة
العبد ، وأثمان عبيدهم ويرفع عنه بقدر حصته من العبد عن ثمن
عبد المقتول •

✽ مسألة :

وعن رجل قتل رجلا فذهب عقل القاتل فرأى أن يقام له وكيل
ثقة ، فإذا صح ذلك بحضرة وكيله كان دية المقتول في ماله إلا أن
يصح أن ذلك خطأ أو يكون قتله وهو ذاهب العقل ، فتكون الدية على
العاقلة ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل قطع يدي رجل ورجليه ، ثم قتله كل ذلك في مرة واحدة
أو في مرار ، أو في يوم بعد يوم ؟

فأقول كلما قطع عضوا كان الأرش والقصاص فيه ، ثم اذا قتله كان الأرش والقصاص أيضا الا أن يكون ذلك بضربة والصدّة فليس له الا نفسه فأما اذا قطع منه عضوا بعد عضو كان القصاص والأرش فيه ، ثم اذا قتله كان له القصاص نفسه أو الدية ، فكذلك الأرش في الجروح ، ثم في النفس ، والله أعلم •

❖ مسألة :

وفي موضع اذا جرح رجل رجلا فعفا عنه ومات المجرّح ؟

جاز العفو عند أصحابنا ، قال : والنظر يوجب أن العفو باطل لأن الحق لأولياء المقتول ، وهذا أشبه بأصولهم ، لأنهم أبطلوا هبة المريض ، وأبرأ لغريمه ، وحله له ولم يجيزوا له في مرضه إزالة شيء من ماله الا فيما لا بد له منه لتعلق حق الورثة في ماله في حال مرضه ، وهو عندهم كالمحجور عليه ، وهذا حق وجب له فأبرأه منه الا يصح أنه في مرضه ، والله أعلم •

❖ مسألة :

واذا أعطى المجرّح جرحه لرجل فتلك عطية لا تجوز لأنها مجهولة ، ولا تثبت للموهوب له ، الا أن يقاس الجرح ويعرف أرشه ، ثم يعطيه اياه ، وان كان الدم بين اثنين فشهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو وهو عمد ، والقناتل ينكر ذلك ، فلا شيء لوالحد منهما جميعا فقيل : لا دية عليه من قبل ان لم يقر لهما بمال ، والله أعلم •

باب

في القسامة وأحكامها

وعن جارحة وجدت في البلد أليكون فيها قسامة أم لا ؟

قال : معنى أنه قليل لا قسامة فيها ، ومعنى أنه قليل : حتى يوجد أكثر القتيل ، ثم تكون فيه القسامة ♦

قلت له : فان وجد الجسد وليس فيه رأس ؟

قال : معنى أنه لا قسامة فيه ♦

قله له : فان وجد رأس بلا جسم ؟

قال : انه لا قسامة فيه ♦

قلت له : أفليس قليل : حتى يوجد أكثر الجسد ، فكيف اذا وجد أكثر الجسد كله الا الرأس ألم يكن فيه قسامة ؟

قال : معنى أنه قليل : لا يكون فيه قسامة حتى يوجد أكثر الجسم معنى الرأس ، ثم يكون فيه القسامة ، وأما اذا وجد أكثر الجسم وليس فيه الرأس لم يكن فيه قسامة ♦

❖ مسألة :

وعن قتيل قتل في بلد ، فادعا أولياؤه على قوم بأعيانهم أنهم قتلوه فأنكروا ذلك ، ولم يصح عندهم ثم أهدروا دعواهم ، وطلبوا القسامة ، هل لهم ذلك ؟

قال : أنه قيل : ليس لهم ذلك ، ولا أعلم في هذا الاختلاف .

قلت له : فان كانوا لما قتل صاحبهم طلبوا القسامة ، ثم رجعوا بعد ذلك فادعوا ذلك على قوم بأعيانهم ؟

قال : معى ان لهم ذلك فيما عندى انه قيل فان رجعوا وتركوا الدعوى وطلبوا القسامة ثانية ، وأبطلوا دعواهم الى القوم بأعيانهم ، فليس لهم ذلك الا أن يصح لهم بالبينة فيما يدعونه .

✽ مسألة :

قال المؤلف : حفظت عن بعض الآثار اذا وجد القتل وليس فيه علامة القتل ، فلا قسامة فيه ، وان وجد فيه علامة القتل ولم يعلم قاتله ، ولم تدع أولياؤه الى أحد بعينه أنه قتله ففيه القسامة .

وكذلك لا تجب القسامة في الحرب ، وأن لا يكون مقتولا من الزحام .

وان وجد في مسجد تصلى فيه جماعة قتل فلا قسامة فيه ، وان وجد قتل في بلد ، وكان في البلد قوم من غير أهلها ، وكان بين القتل وبين القوم الذين هم من غير البلد عدالة من قبل فلا قسامة أيضا في هذا القتل .

وصفة القسامة : أن يحلف خمسون رجلا من صلحاء البلد ما قتلنا ، ولا علمنا له قاتلا ، فان كان أهل البلد أقل من خمسين رجلا كررت عليهم الأيمان حتى تكون خمسين يمينا ، وليس على عبد ولا امرأة ، ولا صبي ولا أعمى ولا مجنون قسامة ، والله أعلم .

رجع .

✽ مسألة :

ومن غير الكتاب : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة في خيبر ، والأصل فيما عمل به في القسامة أن عبد الله بن سهل ، خرج يمتار من خيبر ، فوجد قتيلا في عين خيبر ، فذكروا شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكتب اليهم أن أوردوه أو ائذنوا بحرب .

فكتبوا يحلفون ما قتلناه ، ولا عملنا له قاتلا ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، وقيل : ان ولّى دمه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر شأنه فقال : تحلفون على قاتل صاحبكم ؟ فقالوا : ما لنا نحلف على ما لا نعلم ، قال : فتحلف يهود ؟ قالوا : ما كنا لنحلف يهود وما هم فيبه من الشرك أعظم من أن يحلفوا ، فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل .

وفي موضع : فبعث اليهم بمائة ناقة حتى أدخلت الدار عليهم .

وقال سهل : لقد ركضتني منها ناقة حمراء .

وقال قائلون : جعلها عليه الصلاة والسلام دية على اليهود ، لأنه وجد بين أظهرهم ، وقد عمل المسلمون بالقسامة .

وكذلك قيل في قتل هاشم بن ضبابة لما وجد قتيلا في الأنصار بقاء كتب اليهم رسول الله ﷺ : أن ادفعوا الى مقبس قاتل أخيه ، والافاد فادفعوا اليه الدية فائة من الابل ، فقالوا : السمع والطاعة لرسول الله ﷺ ، والله ما نعلم له قاتلا ، فدفعوا ديته مائة من الابل بعد أن حلفوا ، وقد عمل بها الأئمة من بعده ﷺ .

❖ مسألة :

تنازع أصحاب الظاهر في القسامة :

داود : ثابتة لثبوتها عن النبي ﷺ ، ولا يكون الا للمسلمين على الكافرين ، ولا تكون للكافرين على المسلمين ، ولا تكون للمسلمين على الكافرين ، ولا تكون للكافرين على الكافرين ، لأن النبي ﷺ حكم بها للمسلمين على الكافرين .

وقال بعضهم : لا تجب للمسلمين على الكافرين الا على الصورة التي حكم فيها رسول الله ﷺ ، وأجمعوا أن لا فرق بين المشركين مع الختلاف أديانهم في القسامة عليهم ، وتنازعوا في غير الكافرين أثبتها قوم منهم ، ونفاها آخرون .

وقال بعضهم : ان الأخبار في القسامة مضطربة ، ونفاها بعضهم .

وفي موضع : روى سهل بن أبي خثمة ، ورافع بن جريج أن محبصة بن مسعود ، وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر ، فتفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل ، فاتهموا اليهود .

❖ مسألة :

١٤١. وانما القسامة في الأحرار من المسلمين ، اذا وجد قتيلا في القرية .
 ١٤٢. ولا بد من أن يقتله ، وفيه أثر ، فان وجد ميتا لا أثر فيه فليس فيه قسامة .
 ١٤٣. ولا بد من أن يكون فيه أثر ، وفيه أثر ، فان وجد ميتا لا أثر فيه فليس فيه قسامة .
 ١٤٤. لم تكن فيه قسامة ، والله أعلم .

باب

في الحدود ومعانيها

وسئل عن الزاني والسارق والثايف اذا أقيم عليهم الحد في الدنيا ، هل تزول عنهم العقوبة في الآخرة بهذا ؟

قال : معى أن العقوبة لا تزول عنهم في الآخرة بهذا الحد الذي يقيم عليهم في الدنيا إلا بالتوبة •

قلت له : فعليهم الحد في الدنيا وعليهم العقوبة في الآخرة ؟

قال : نعم وأنفسهم صاغرة ، ولو قتل واحد منهم ألف قتلة في الدنيا ما زال عنهم ذلك العقوبة في الآخرة إلا بالتوبة الى الله تبارك وتعالى ، وقال الله تبارك وتعالى : (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) •

قلت له : فعندك أن العذاب الأدنى هو إقامة الحدود في الدنيا على من وجب عليه ؟

قال : معى أن فيه اختلافا :

قال من قال : ان هذا خاص في قتلى بدر •

وبعض يقول : انه ما أصاب الكافرين في الدنيا من العقوبات فهو نقمة في الدنيا ، وعذاب في الدنيا دون عذاب الآخرة •

* مسألة :

وسئل عن أتى بهيمة وصح ذلك عليه ، وكانت البهيمة من ملكه أو غير ملكه ، ما يفعل في البهيمة ؟

— ٣١٨ —

قال : معى أنه قيل ينتفع بها ، وهى ملك ♦

وقال من قال : تذبح وتدفن ولا ينتفع بها ♦

قلت له : فاذا حكم بذبح هذه البهيمة من أجل وطء الواطىء لهما وهى منك لغير الواطىء يكون على الواطىء ضمان من أجل هذه البهيمة أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان الحاكم يجوز له الحكم بالمختلف فيه ، فعليه الخلاص مما قد لزمه ، لأنه قد حكم بها ، وقد بلغت بسبب فعله بمعنى الحكم اذا صح ، وكان صحة ذلك من فعله الذى قد حكم به الحاكم فى البهيمة من اتلافها ♦

ويروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اقتلوا البهيمة وناكحها » فالمعنى أنه يوجد أن البهيمة تذبح ذبحا وناكح لها يقتل بالسيف قتلا ♦

✽ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا زان ، قال الآخر : زنيت بك ، أيهما القاذف لصاحبه ؟

قال : معى أنه قد قيل : أن قال نعم زنيت بك كان مقرا بالزنى ، قاذفا له ، وعليه على هذا حد الزنى وحد القذف ، وليس على الآخر حد القذف ، لأنه قد صدقه ♦

فان قال : زنيت بك ولم يقل نعم فلم يصدقه وقذفه فكلاهما قاذفان على هذا ، واذا حصلا قاذفين فعلى كل واحد منهما لصاحبه حد القذف ، وليس فى حد القذف رجعة ♦

* مسألة :

قلت له : فمناظر قال لى : ما الدليل على من وطئ ذكرا الحد ، وعلى تفريق الزوجين على وطئ الدبر والحيض وتحريمهما بذلك ؟

قال : معنى أما الحد على الواطئ للذكر فلتبوت الاسم الزانى عليه عندى بما سماه الله ، فقال فى قصة قوم لوط : (لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أتئنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون) وقال : (ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة) ولا أعلم أن أحدا من أهل العلم أزال اسم الزنى عن الواطئ للذكر ، وإنما اختلف أهل العلم فى حده ما هو :

فقال من قال : يقتل بالسيف لقول النبى ﷺ : « من أتى ذات محرم منه فاقتلوه » والأدبار محرمة على حال لا تحل بحال •

وقال من قال : يهدف من على رأس جبل أو من شئ مرتفع ، ثم يرمي بالحجارة حتى يموت ، وأقل ما قيل فيه حد الزانى : ان كان محصنا رجم ، وان كان بكرا جلد •

وأما التفريق فى الوطئ فى الدبر على التعمد فأحسب أنه لقول النبى ﷺ : « أدبار النساء عليكم حرام » وقال : « من أتى امرأة فى دبرها فقد كفر بما أنزل الله على محمد » •

وأما فى الحيض فعندى أنه لقول الله تبارك وتعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فاذا أتى ما قد حجر عليه فى حال حجره لزمه ما أتى من سبيل الحبر ، وكان محجورا عليه أبدا •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل شهد شاهداً أنه سرق فقال : ان الذي سرقه مال له ومعه بيعة كم يؤجل والا أقيم عليه الحد ؟

قال : معى أنه يدرأ عنه الحد ، وتقوم قيمة للسرقة •

قلت له : وكذلك لو أنه لم يدع بيعة وادعى أنه ماله يدرأ عنه الحد ؟

قال : معى أنه يدرأ عنه الحد لأنه موضع شبهة •

✽ مسألة :

وعن رجل شهد على رجل بالزنى ولم يشهد معه غيره وادعى أن معه بيعة تشهد بذلك ، كم يؤجل في احضار البيعة فان أحضرها والا أقيم عليه الحد ؟

قال : معى أنه انما يؤجل بمقدار ما يقوم الحاكم من مجلسه ، فان أحضرها والا أقيم عليه الحد •

✽ مسألة :

وسألت عن بكر زنى فلم يقم عليه الحد حتى أحسن أعليه حد الزانى البكر أو المحسن ؟

قال : معى أنه قيل : يلزمه حد البكر •

قلت له : فعبد زنى وهو مملوك ، فلم يقم عليه الحد حتى أعفق أعليه حد أم لا ؟

قال : معنى أن عليه حد العبد ، فإن زنى وهو بكر فليس عليه حد وهو
اثم ، وإن كان زنى وهو محصن فعليه نصف الحد •

* مسألة :

وعن رجل أقر بعمان أنه زنى اليوم بمكة ، هل يقام عليه الحد ؟

قال : معنى أنه يدراً عنه الحد بالشبهة •

قلت له : فإن قال : أنه زنى هكذا لا غير ذلك أيلزمه بذلك الحد
أم حتى يبين كيف زناه ؟

قال : يعجبني أنه حتى يبين كيف زناه لأن الزنى يختلف ، وليس
لكل ذلك يقع الحد لأنه قليل يزنى بعينه ، ويزنى بيده ، ويزنى بما دون
إيلاج الفرج ، وكل هذا يخرج في التسمية زنى ، كما أن الشهود أن
شهدوا على رجل بالزنى وهم أربعة لم تجز شهادتهم حتى يبينوا صفة
الزنى •

قلت له : حتى يبينوا امرأة بعينها أم إذا بينوا الزنى ولم يصفوا
المرأة لزمه الحد ؟

قال : معنى أنهم قالوا حتى يصفوا المرأة بعينها ، لأنها تمكن أن
تكون جاريته •

قله له : فإن شهدوا على امرأة بعينها أنه زنى بها ، وأنها لا تحل
له من جهة أنها أخته وامرأة غير زوجته ، وقال : أنه هو لم يعلم أنها
أخته ، وأنها لا تحل له ، وأنها كانت زوجته ، هل يدراً عنه الحد بالشبهة
على هذا ؟

قال : هكذا يعجبني •

قلت له : فان ادعت هي أيضا أنها غير زوجته لم يقبل منها ذلك ؟

قال هكذا يعجبني ♦

* مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا زان ابن الزانيين ما يجب عليه حد أو حدان ؟

قال : أنه يختلف فيه :

قال من قال : يلزمه حد واحد ♦

وقال من قال : يلزمه حدان ♦

وقال من قال : ثلاثة حدود ♦

* مسألة :

وعن رجل قبح رجلا ثم مات المقبوح ، وأراد القابح أن يتوب ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معي أنه اذا كان المقبوح مستحقا للقبح فلا شيء عليه ويزداد من ذلك ، وان كان غير مستحق فمعي أن عليه التوبة ، ولا شيء عليه غيرها الا ما يلزمه من التعزير اذا صح عليه ذلك ♦

* مسألة :

وعن رجل كان يتمسح في الفلج ، فجاءته امرأة سائحة ميتة متعرية في الفلج فوطئها ما يلزمه في ذلك ؟

— ٣٢٣ —

قال : معى أن عليه الصداق لورثتها •

قلت : ويلزم الحد فى ذلك أم لا ؟

قال : قد قيل عليه الحد •

وقال من قال : عليه حد الزانى •

وقال من قال : يقتل بالسيف كان محصنا أو بكرا وقيل : ان كان محصنا قتل بالسيف ، وان كان بكرا جلد الحد •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال لزوجته : أنت طالق ثلاثا يا زانية ؟

قال : انها تطلق ثلاثا كما قال ، ويلزمه حد القاذف •

✽ مسألة :

وعن رجل دخل حانوت عطار فتعطر من الحانوت عطرا قيمته مائتا دينار ، وخرج وليس عنده شيء الا رائحة العطر ، ما يجب عليه ؟

قال : معى أنه يخرج معناه أن ليس عليه حد اذا كان خرج من الحانوت ، وليس معه شيء ، ولكن عليه ضمان ما أتلف والأدب •

قلت له : ورجل دخل منزل قوم فأكل من طعامهم قيمة ما يستحق القطع ، فلم يوجد معه شيء ، وصح عليه أنه أكل ما يلزمه ؟

قال : معى أنه مثل الذى دخل منزل العطار ، ويكون عليه ضمان ما أتلف ، والأدب على ما فعل •

قلت له : فرجل ففتح رزمة بز في السوق ، وأخذ منها ثوبا وربطها
كما كانت ، فجاء رجل آخر فأخذ الرزمة ما يجب على الأول والآخر ؟

قال : معى أن الذى فتح الرزمة وأخذ منها ما يجب فى قيمته القطع
فعليه القطع ، والذى أخذ الرزمة بحالها من غير حصن فانما عليه الضمان
فيما عندى أنه قيل ، والأدب فيما جنى واكتسب *

قلت له : فالذى يقطع على السرقة يلزمه رد السرقة بعينها أو قيمتها ،
ويحكم عليه بذلك أم لا ؟

قال : معى أنه قيل ليس عليه رد ما أتلف الا أن يدرك بعينه أن يؤخذ
بالحكم *

قلت له : فإذا تاب هل يكون عليه ما أتلف من السرقة بعد قتله
أو قطعه ؟

قال : معى أنه فيما يلزمه فلا يبعد من الرد ، ولا يبرأ دون الرد ،
وأما فى الحكم فلا يحكم عليه الا أن توجد السرقة بعينها *

* مسألة :

وعن رجل أشهد عليه أربعة أشهاد عمى الأبصار بالزنى هل يلزمه
الحسد بشهادتهم ؟

قال : معى أنه لا يحد بشهادتهم *

قلت له : فان قالوا رأيناه يزنى قبل أن يذهب أنصارنا ؟

قال : لا يبين لى ذلك لأنه قيل : أول من يرمج الشهود ثم الامام ،

— ٣٢٥ —

ثم الناس والحدود لا تكون الا بالشهود وحضرتهم هاهنا لا شيء عليه .

قلت له : فان رجم الشهود الذين لا يبصرون ، ثم رجعوا قبل أن يرجم الامام هل يسقط عنه اذا لم يمت ؟

قال : معنى أن لهم الرجعة ، ويلزمهم حد القذف ، ويلزمهم حد القذف ، ويلزمهم أرش ما أحدثوا فيه .

قلت له : فان مات من ذلك في ثلاثة أيام ، هل يلزمهم القود ؟

قال : اذا قالوا في رجعتهم : انهم تعمدوا ، فمعنى أنه يجب عليهم القود ، وان قالوا انه شبه لهم فمعنى أنه يختلف في ذلك :

فقال من قال : يلزمهم القود كلهم .

وقال من قال : لا قود عليهم .

قلت له : فيلزمهم كلهم ؟

قال : معنى أنه قال من قال : انه بمنزلة الفتك اذا تعمدوا .

وقال من قال : انه بمنزلة النائرة .

قلت له : فان شهد الشهود على رجل بالزنى وهم عى ، هل يلزمهم حد القذف اذا رجعوا عن شهادتهم ؟

قال : معنى أن عليهم الحد لأنهم ليسوا بحجة .

قلت له : فان كانوا غير عى الأبصار وهم يبصرون فرجعوا عن شهادتهم ، هل يلزمهم حد القاذف ؟

— ٣٣٦ —

قال : معى أنه لا يلزمهم ذلك ♦

قلت له : فما الفرق بين العمى والمبصرين ؟

قال : لأن المبصرين حجة لو عدلوا ، والآخرين ليسوا بحجة ،
ولو ثبتت عدالتهم ♦

قلت له : فالشاهد اذا رجع عن شهادته على غيره بالزنى ، هل
يلزمه حد القذف ؟

قال : هكذا عندى ♦

قلت له : فان شهد رجل بالزنى على رجل وحده هل يكلف أربعة
يشهدون بشهادته ، أم يكلف ثلاثة غيره ؟

قال : معى أنه ان قذفه كان عليه أربعة أشهاد ، وان شهد على
ما يوجب معنى الشهادة أعجبنى أن يحضر ثلاثة غيره ، وقد قيل فيما يروى :
أن رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم انفرد برجل من أهل
حرب النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : انى مسلم فلم يقبل منه
وقتله ، وأخذ ما كان عنده ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم
فاشتد عليه ذلك فأنزل تبارك وتعالى : (ولا تقواوا لمن ألقى اليكم
السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا كذلك كنتم من قبل
فمن الله عليكم فتبينوا) فبلغنا أنه لما مات ذلك القتال وقبر نبذاه احده
ثلاث مرات ، فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يلقوه
فى شق بغير لحد ♦

* مسألة :

وعن رجل أقر عند شاهدين أنه زنى ثم أنكر وشهدا عليه ، هل يلزمه الحد بشهادتهما ؟

قال : معى أنه قليل : ان الحد يدرأ عنه إذا أنكر أنه لم يزن ، فان أنكر أنه لم يقر بالزنى لم يكن له رجعة ، ويمضى عليه الحد ، وليس على الشاهدين حد في هذا لأنهما انما شهدا عليه باقراره ، ولم يشهدا عليه بالزنى ، ومعى أنه يختلف في النكاره الزنى اذا أقر به ، وصح عليه شهادة بالاقرار أو أقر مع الحاكم ، ففى بعض القول أنه له الرجعة ، وانما جعل له الرجعة اذا رجع قبل أن يقع عليه أول الحد من جلد أو رجم ، فاذا وقع عليه أول الحد ، فمعى أنه قليل لا رجعة له ، ولا تنفعه ويمضى عليه الحد •

* مسألة :

وسألته عن العبد اذا ارتد عن الاسلام ، هل يقتل بعد الاستتابة مثل الحر ؟

قال : يوجد في الأثر أنه لا يقتل •

قلت له : فما العلة في ذلك ؟

قال : معى أنه قليل : لأنه مال ومقر على غيره لا مقر على نفسه ، فيبدل دينه انما هو يدخل الضرر على سيده في قتله •

* مسألة :

سألته عن رجل رأى امرأته وغيرها ، فقال : رأيت أحكما
يزنى ، ولم يبين أيهما رآه ؟

فقال أبو سعيد : يوجد عن أبي عبد الله : اذا تم على مقالته
جلد ، ويخرج عندي حد القذف ، وليس هاهنا حد الزنى •

قال له السائل : اذا كان شبهة يدرأ الحد ؟

قال : ليس هذا كذلك ، لأن هذا قذف أحدهما متعمدا •

قال أبو الحواري : ان كان أبو عبد الله قال هذا فهو كما قال ،
والا فلا حد عليه ، ولا لعان ، ويفرق بينه وبين امرأته •

قال أبو معاوية : لا يفرق بينه وبين امرأته الا أن يشاء هو أن
تبرئه ، فليس له أن يأخذ صداقها الذي أصدقها اياه •

قال أبو سعيد : يعجبني أن يدرأ الحد بالشبهة ، ويدرأ اللعان
بالشبهة ، ولا يحكم عليه بالفراق حتى يفصح شيئا يجب فيه فرقة
أو لعان أو حد •

وان طلبه زوجته الامتناع حتى تتبين كان لها ذلك عندي ، ويؤخذ
بالكسوة والنفقة حتى يتبين ، وان مات هو أعجبني أن ترثه هي الا أن
يكون قدم ما يجب فيه الفراق •

*** مسألة :**

وسئل عن قاذف قذف الحجاج اليوم أو مثله من المشهورين ، بأنه
من أهل القبلة ، هل يلزمه حد ؟

قال : معى أنه يختلف فى قاذف الميت اذا لم تطلب وراثته :

فقال من قال : عليه الحد لأنه مات ، وماتت حجته الا أن يصح
عليه ما ادعاه عليه •

وقال من قال : لا حد عليه حتى يطلب وارثه •

قلت له : فان طلب الوارث ذلك ، هل يختلف فى ذلك عندي ؟

قال : لا أعلم فى ذلك اختلافا •

*** مسألة :**

وعن عبد زنى ثم عتق ثم أقيم عليه الحد ما يكون حده ؟

قال : معى أنه قيل حد عبد قيل له ، فان زنى وهو محصن وأقيم
عليه حد العبد ثم صح أنه زنى وهو معتق ؟

قال : معى أنه قيل يرجم ، ويكون ما تقدم عليه من الحد فى
بيت مال الله خطأ من الامام •

قلت له : فان زنى وهو حر ، وكان قد أحصن فى عبوديته يكون
حكمه حكم العبد والحر فى الحد ؟

قال : عندى أنه يختلف فيه وفي احصائه فى العبودية •

قال من قال : يجب عليه حد الاحصان فى العبودية وبعض لا يوجب عليه ذلك •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن الأمة ، هل تحصن العبد ، وكذلك هل يحصنها ؟

قال : معى أنه يختلف فيهما جميعا ، وقال : ان القاذف والسارق لا يحدان الا بحضرة المقذوف والشهود ورب المال •

قله له : أرأيت ان مات رب المال والمقذوف قبل ذلك ؟

قال : معى أنه يختلف فى القامة الحد على القاذف والسارق •

وقال : اذا طلب ورثة رب المال وولى المقذوف ذلك أنه يقام عليهم الحد •

وقال من قال : لا يقام عليهم لأن من مات ماتت حجته ، غير أن المقذوف مختلف فيه بمعنى موته طلب وارثه ذلك أو لم يطلب ، لأن المقذوف لا حق له فيه ، وأما السرقة فحتى يطلب الورثة ذلك •

* مسألة :

وعن رجل رأى رجلا ينكح امرأة ، ثم قام فدخل بيتا فيه نفسر لا يدرى أنه هو فيهم ، فقال الرجل : والله ان أحدكم زان ؟

— ٣٣١ —

قال : يجلد أو يأتى بثلاثة شهود معه ، فإذا أتى بثلاثة جلدت المرأة ، ودرأ عن القوم الحد بالشبهة •

قلت له : فالشهود يشهدون على الرجل والمرأة فإذا جلدت فالرجل كيف يبرأ ؟

قال : لأن الرجل لا يعرف ، ولكن يأتى بأربعة شهود ، والا فهو المقاذف •

* مسألة :

وعن رجل ولدت زوجته ولدين ، فقال : أحدهما منى والآخر من الحمار ، ما يجب عليه في زوجته ؟

قال : معى أنه قد قيل في مثل هذا أنه ان دام على ذلك لاعتها ولحقه الولد ، وان رجس عن ذلك لزمه الحد •

وقيل : لا حد ولا ملاعنة حتى يقذفها بالزنى ، ويبين وهذا كاذب فيما قال ، ويلحقه الولد ، وان أدب كان أهلا لذلك •

* مسألة :

وعن قال لامرأته : يا زانية أو يا قحبة ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : أما قوله : يا زانية فهذا قذف منه لها ، وقد قيل : اذا قذفها أنها تمنع نفسها حتى يكذب نفسه حتى يرتفعها الى الحاكم ، وما لم يعلم صدق ما يقول فلا شيء عليهما •

وأما قوله : يا قحبة فقد قيل انه قذف في بعض اللغة ، ويلزم المقاذف به حد القذف ، وقد قيل انه يلزمه التعزير ولا يبلغ به الى حد

— ٣٣٢ —

القذف ، وعلى هذا لا يكون قاذفا ، وإذا قذفها بالزنى وارتفعنا إلى الحاكم
لاعنها ولا عنته •

* مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : في رجل وطئ زوجته بعد أن ماتت ؟

فقال من قال : عليه الحد وصادق ثان بوطئه لها بعد الموت •

وقال من قال : عليه صديق ثان ولا حد عليه •

وقال من قال : لا حد عليه ولا صديق ، وعليه التوبة من ذلك •

قله له : فوطئها محجور عليه كالمرأة الأجنبية الميتة ؟

قال : هكذا عندي ، وقد ثبت عندي حجر وطء الله وتى من طريق
السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم •

قلت له : وكذلك مسه لفرجها بعد موتها لشهوة محجور عليه ؟

قال : هكذا •

قلت له : فكيف جاز له أن يطهرها ؟

قال : عندي إنما جاز المس لها في حال الطهور إذا كان لنسب
تقدم الزوجية ، ومحجور عليه ما كان مباحا له في حياتها من التلذذ فيها ،
والشهوة بالنظر ، والمس والوطء •

— ٣٣٣ —

قلت له : فالموت هاهنا يبينها منه بمنزلة الطلاق ؟

قال : هكذا عندي ، وهو أتم بينونة من الطلاق ، لأن للطلاق يمكن له ردها يتزوجها أو يتركها ، وهذا لا يمكن أن يرجع له تزويجها في أحكام الدنيا •

قلت له : فان ماتت يجوز له أن يتزوج أختها من قبل أن تقبر ؟

قال : هكذا عندي أنه قيل ، ولا عدة عليه ، فمن هاهنا كان أشد من الطلاق ، لأن الطلاق لا يجوز له أن يتزوج أختها مادامت في العدي ، وهذه قد ماتت أبدا •

قلت له : أرأيت ان وطئها بعد أن تزوج أختها ، هل تحرم عليه أختها على قول من يقول بتحريم الزوجة بوطء الأخت الحية ؟

قال : عندي أنه كذلك فيما قيل •

قلت له : فعلى قول من لا يحرم ذلك وعلمت أختها التي تزوجها بوطئة أياها بعدها ، هل تحرم عليه من طريق أنه زان ؟

قال : معى أنه على قول من يقول عليه الحد فلا يكون الحد الا من الزنى وما يشبهه ، فاذا ثبت معنى هذا حرم على من علم منه ذلك من النساء نكاحه ، وعلى قول من لا يثبت عليه الحد ، فأرجو أنه لا يفسد به معنى النكاح اذا كان وطؤه لها على سبيل الزوجية في الشبهة ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن السارق اذا دخل منزلا فأخذ المتاع ، ثم وقع الجدار فبرز منه ، هل يقطع بذلك الذى سرقه اذا كان قيمته أربعة دراهم ؟

قال : معى أنه لا يقطع اذا خرج من غير حصن •

قلت له : فان برز من الباب ، وكان مفتوحا لم يكن عليه قطع ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان انقحم جدارا ؟

قال : يقطع اذا انقحم جدار الدار •

قلت له : فان كان فى الدار مسيل ماء الفلج ، فبرز منه بالمتاع ؟

قال : عندي أنه لا يقطع لأنه خرج من غير حصن •

قلت له : فان أخذ المتاع وسلمه الى أحد من السكان ، فبرز به من الحصن ، هل يقطع الذى خرج بالمتاع من الدار ؟

قال : عندي أنه لا قطع عليه لأنه من السكان •

قلت له : فان كان من غير سكان الدار ؟

قال : عندي أنه يقطع •

— ٣٣٥ —

قلت له : فان كان بابا مغلقا ففتحه وبرز بالمتاع ، هل يقطع ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فان كان فى الدار مسالك لو برز منها لخرج منها ، ففتح الباب وبرز منه ، هل يكون هذا قد برز من الحصن الذى يجب القطع ؟

قال : عندى أنه قيل لا قطع اذا كان فى الدار موضع يسع الخارج منه ، بلا قفل عليه ولا حاجز يزيله الخارج منه •

قلت له : فان كان فى المسيل خشب معروض فيه ، فلم يسعه حتى كسره ، وبرز بالمتاع ، هل يكون ذلك حصنا ويقطع ؟

قال : عندى أنه يقطع كذلك على هذه الصفة ، لأن هذا يشبه الحصن عندى •

قلت له : فكيف حد الجدار الذى لا يكون حصنا ؟

قال : عندى ما انقحم بغير معالجه اليد ، ولا بغير ذلك •

قلت له : فان جرى حتى عقد الجدار ولم يمسه ؟

قال : عندى هذه معالجة ، وهذا حصن يجب فيه القطع اذا خرج السارق بالمتاع منه •

قلت له : أهليس المسيل ينسحب فيه على بطنه حتى يبرز ؟

— ٣٣٦ —

قال : هذا غير الجدار عندي لأنه منفرج لا ينقحم ، والآخـر خارج معالج بالانقحام ، كما أنه لو أراد أن ينسحب على بطنه من فوق الجدار لم يطق ذلك إلا أن يمسكه بيديه ، وهذا لا يمسك بشيء إلا على الأرض •

قلت له : فالنقب اذا نقبه غيره وخرج هو بالمتاع ؟

قال : عندي أنه لا قطع عليه لأنه خرج به من غير حصن وحكمه ما خرج منه ، ليس ما دخل منه كما أنه لو دخل من حصن بفتح باب أو غيره ، ثم خرج من باب مفتوح أو نحوه بالمتاع لم يكن عليه قطع عندي •

قلت له : فان فتح جواليق أوعيته من غير حصن فأخذ قيمة أربعة دراهم ؟

قال : هذا يقطع • • • • (١)

قلت له : فان حمل الجواليق كلها بما فيها ، هل يقطع ؟

قال : معنى انه ليس عليه قطع عندي •

قلت له : فقبة البادية في الصحراء ؟

قال : عندي انه ان كان لا يبرز منها إلا أن يرفعها فعليه قطع اذا

(١) بياض بالأصل •

خرج منها بالمتاع ، وان كانت مرتفعة مقدار مدخل السارق ، لم يكن عليه قطع ، لأنه غير حصن فيما عندي أنه قيل •

قلت له : أرأيت أن انقحم الى فوق بيت قوم فأخذ منه المتاع وانقحم منه ، هل يكون ذلك حصنا يجب به القطع ؟

قال : عندي أنه غير حصن يجب به القطع •

قلت له : فان كان عليه ستر مدار به فأخذ منه المتاع ، هل يكون ذلك حصنا يجب به القطع ؟

قال : هـكذا عندي أنه غير حصن يجب به القطع اذا كان ليس فيه فرجة ، ولا يرام الا بمعالجة فهو يشبه معنى الحصن •

قلت له : فان انقحم البيت فأخذ منه المتاع وصعد به الدرجة التي في البيت الى ظاهر البيت فانقحم بالمتاع منه ، هل يلزمه القطع اذا كان قيمة ذلك أربعة دراهم ؟

قال : يشبه عندي الحصن وعليه القطع •

قلت له : فان لم يكن في البيت درجة فصعد الجدار من والج البيت الى فوق البيت بالمتاع الذي يلزمه به القطع ، فأخذ قبل أن ينقحم الطريق أو غيرها من فوق البيت ، وصح ذلك عند الحكام ، هل يقطع بذلك أم لا قطع عليه حتى يبرز الى الطريق من على ظهر المنزل ؟

قال : معى أنه لا قطع عليه حتى يتعدى به ويخرج به ، من حدود الحصن •

*** مسألة :**

وعن رجل سرق دجاجا من حصن ، هل يقطع ؟

قال : أن كان أخذه من حصن فعليه القطع ويوجد أن ليس في الطائر ولا في الحرث قطع ، ولعل ذلك يشبه أن ذلك من الخارجات من الحصون ♦

قلت له : فجماعة سرقوا من حصن أربعة دراهم ، هل عليهم قطع ؟

قال : معى أنه قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : عليهم القطع ♦

وقيل : لا قطع عليهم الا اذا سرق كل واحد منهم قيمة أربعة دراهم ♦

قلت له : فجماعة دخلوا منزلا لا يريدون أخذ شيء منه ، فأخذهم أحدهم وخرجوا جميعا على من يكون القطع ؟

قال : معى أنه قيل القطع على الذى أخذ ♦

*** مسألة :**

وعن مناظر ناظرني فقال : جلد شارب الخمر والسكران فريضة أو بينة أو اجماع فما جوابه ؟

قال : معى أن جوابه في شارب الخمر أنه سنة فيما قيل انها ثبتت

عن النبي ﷺ أنه جلد على الخمر ، وأما جلد السكران فقليل أنه من اجماع وهو اجماع مشبه للسنة .

فان قال : من أول من فعل ذلك ؟

فقليل : أول من فعل ذلك النبي ﷺ ، ثم أبو بكر ، ثم عمر رضى الله عنهما ، وان عمر رضى الله عنه أول من جلد في الخمر ثمانين ، وكان قد جمع لما قيل الصحابة من أهل العلم ولم يكن فيما قيل عنه الاتفاق أنه جلد فيه ثمانين اذ ثبت عن النبي ﷺ فيه جلد معروف الا ما أنه قيل : انه جلد عليه ، وقد قيل عنه انه جلد ثمانين جلدة وأرجو أنه كذلك وان يوفقه الله لذلك فلما اجتمع قول الحاضرين في جلد الخمر ، اتفقوا على ثمانين جلدة تشبيها بجلد القاذف .

وذلك فيما قيل : انه وفق الله عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن شارب الخمر اذا شربها سكر واذا سكر ذهب عقله واذا ذهب عقله هذا واذا هذا قذف شبهوه بهذا اللغى باتفاقهم بمعنى القذف . فلما ثبت هذا من اجماع الصحابة ، وفعل الخليفة كان معناه دالا أن السكران مثله ، لأنه بمعنى السكر من الخمر ثبت عندهم يشبه جلد القاذف والسكران .

قال : على معناه لا يحتاج فيه الى تشبيه بغيره فيما عقل .

قلت له : وان قال : كم جلد شارب الخمر والسكران في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؟

فقد مضى القول فيه أنه يختلف في جلد السكران والخمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشباه ذلك عندنا أن يوفقه الله بها وفق

خليفته والصالحين من أصحابه ، والسكران في جميع معانيه مشبه بشارب
الخمير ، وان كان لم يأت فيه نص خبر وسنة ، فإنه مشبه بالسنة في
الاجماع لتحريم الخمر في الكتاب ، وتحريم السكر بالسنة ولثبوت
الجاد بالسنة والاجماع على شارب الخمر ، والله أعلم وبه التوفيق •

تم كتاب (الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد) مما ألفه وجمعه
سرحان بن سعيد الأركوى رحمه الله ، وكان ناسخه من أوله الشيخ حمد
ابن عبد الله السالمى ، وتمامه على يد العبد الضعيف سالم بن حمد
ابن سليمان الحارثى نسخته لشيخى العلامة ناصر بن سعيد بن سالم
النعمانى أبقاه الله وعافاه ، ومتعنا بحياته الثمينة وكان تمام نسخته يوم
٤ شعبان سنة ١٣٧٨ هـ •

نسقه وأخرجه وصححه بأجزائه الخمسة

الفقير الى الله

هائم الشاذلى

الفهرس

الموضوع	الصفحة
باب في نفقة الأولاد والعبيد	٥
باب فيما يجوز للوالد في مال ولده وفي تسليم مال الولد الى الوالد	٢٣
باب في اليتيم والقيام به	٢٦
باب في الأمانة والوديعة	٦٠
باب في اللقطة وأحكامها	٦٦
باب في الهبة والنحل والعطية والاقرار	٧٩
باب في منحة السلطان وبيعه وهبته والشراء منه	١٠٢
باب في أخذ الجوائز من الجبابة وعمالهم وأموالهم	١٢٢
باب في مدافعة الجبابة وما يجب من ذلك	١٢٩
باب في المباحات والحل والتعارف	١٣٤
باب في الدلالة بين الناس	١٦٧
باب فيما يتعلق فيه الضمان والتبعة	١٧٢
باب في ضمان ما يـكـال ويـوزن	٢٠٥

الموضوع	الصفحة
باب في الوصايا والاقرار ومعاني ذلك	٢٠٨
باب في وصية الأقربين	٢٤٥
باب في الميراث ومعرفة قسمته	٢٥٥
باب في ميراث الجنس	٢٦٧
باب في ميراث المشرك من المسلم والعبد والحر	٢٧٦
باب في الجنايات والأروش والقصاص	٢٧٩
باب في القسامة وأحكامها	٣١٣
باب في الحدود ومعانيها	٣١٧

رقم الايداع ٧٠٩٨ لسنة ١٩٨٥

مطابع سجل العرب

